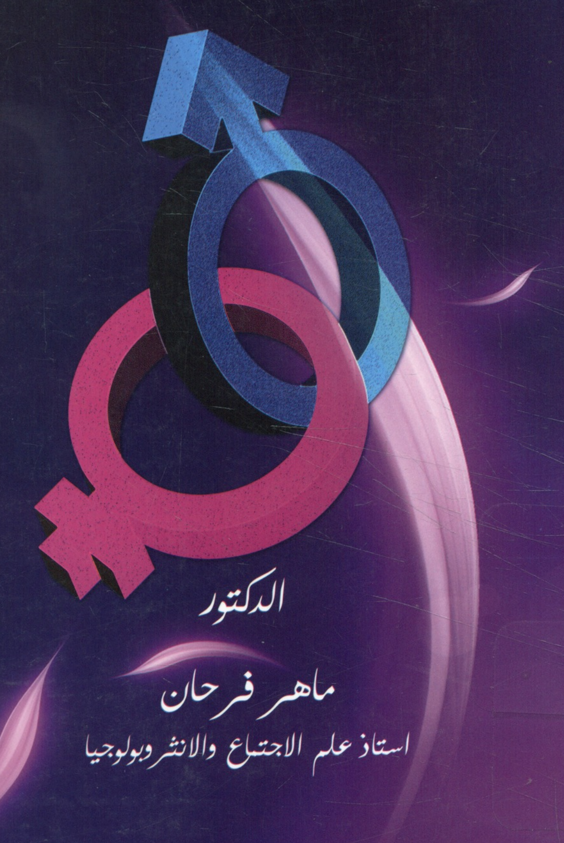
# تحليل سوسيولوجي لنظام الاختيار الزواجي في المجتمع العربي



الدكتور

ماهر فرحان

استاذ علم الاجتماع والانثروبولوجيا

# تحليل سوسيولوجي لنظام الاختيار
# الزواجـــي في المجتمع العربـــي

# تحليل سوسيولوجي لنظام الاختيار الزواجي في المجتمع العربي

الدكتور

ماهر فرحان

استاذ علم الاجتماع والانثروبولوجيا

طبعة ٢٠١٣

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٣/٨/٢٥٣)

٥٠١
مرعب، ماهر فرحان
تحليل سوسيولوجي لنظام الاختيار الزواجي في المجتمع العربي /ماهر فرحان مرعب.- عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣
(  ) ص.
ر.إ: ٢٠١٣/٨/٢٥٣
الواصفات: /علم اجتماع/

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية او اي جهة حكومية اخرى







دار آمنة للنشر والتوزيع
الأردن – عمان – شارع الجامعة الأردنية – مقابل كلية الزراعة (الجامعة الأردنية) مجمع سمارة التجاري (٢٣٣) الطابق الأرضي
تلفون: ٠٧٩٩٦٧٠١٣١ ٩٦٢+
www.amnahhouse.com
info@amnahhouse.com
amnah2m@yahoo.com

# إهـــداء

الى من لا استطيع رد دينها مهما عملت

الى بيتي الاول والاخير مهما ابتعدت

والدتي ،،،،،

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| المقدمة | ١١ |
| الفصل الأول : الزواج والأسرة في المجتمع العربي | ١٥ |
| تمهيد | ١٧ |
| أولا : المجتمع العربي | ١٨ |
| ثانيا : الأسرة في المجتمع العربي | ٢٢ |
| ثالثا : نظام الزواج واختيار شريك الحياة في المجتمع العربي | ٢٨ |
| الفصل الثاني : أنماط الزواج في المجتمع العربي | ٤١ |
| تمهيد | ٤٣ |
| أولا: أنماط الزواج وعدد طرفي العلاقة الزوجية | ٤٤ |
| ثانيا: أنماط الزواج والتزامات المهر | ٥٧ |
| ثالثا :أنماط الزواج ومجالات الاختيار | ٦٤ |
| رابعا: أنماط الزواج وأشكال العقد | ٦٦ |
| خامسا: أنماط زواجية أخرى | ٧١ |
| الفصل الثالث: أراء وتفسيرات علمية عن الزواج والأسرة | ٨١ |
| تمهيد | ٨٣ |
| أولا: الزواج والأسرة في نظر عدد من الباحثين والمفكرين | ٨٣ |
| ثانيا: نظريات الاختيار الزواجي | ٩٥ |
| ثالثا: قراءة وتحليل النظريات | ١٠٧ |
| الفصل الرابع: أسس الاختيار الزواجي في المجتمع العربي | ١١١ |
| تمهيد | ١١٣ |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| أولا: أسس الاختيار ألزواجي عربيا ............................................ | ١١٤ |
| - أسس ومقومات الاختيار الزواجي من وجهة نظر نفسية.................... | ١٢٦ |
| - أسس ومقومات الاختيار ألزواجي في الثقافة الإسلامية....................... | ١٢٢ |
| ثانيا: رؤية تحليلية............................................................. | ١٢٦ |
| الفصل الخامس: مجالات الاختيار ألزواجي في المجتمع العربي | ١٣٥ |
| تمهيد........................................................................... | ١٣٧ |
| أولا: الزواج الداخلي ......................................................... | ١٣٨ |
| ثانيا: الزواج الخارجي ........................................................ | ١٤٣ |
| - مجال الاختيار ألزواجي في الثقافة الإسلامية .............................. | ١٤٧ |
| ثالثا: رؤية تحليلية ............................................................ | ١٤٩ |
| - الفصل السادس: أساليب الاختيار ألزواجي في المجتمع العربي | ١٦٥ |
| تمهيد ........................................................................... | ١٦٧ |
| أولا: الطريقة التقليدية أو الأسلوب ألوالدي في الاختيار ألزواجي....... | ١٦٨ |
| ثانيا: الطريقة شبه التقليدية أو الأسلوب شبه العصري في الاختيار ألزواجي.................................................................................. | ١٧٣ |
| ثالثا: الطريقة العصرية أو الأسلوب الشخصي في الاختيار ألزواجي.................................................................................. | ١٧٧ |
| - وسطاء الاختيار ألزواجي ................................................... | ١٨٢ |
| - أساليب الاختيار ألزواجي في الثقافة الإسلامية.......................... | ١٨٥ |
| رابعا: رؤية تحليلية ........................................................... | ١٨٧ |
| الفصل السابع: مراحل الاختيار ألزواجي وقضاياه في المجتمع العربي | ١٩٥ |
| تمهيد ........................................................................... | ١٩٧ |
| أولا: مرحلة التجاذب والتقرب من الطرف الأخر............................ | ١٩٨ |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| ثانيا: مرحلة التعارف والتفاعل العاطفي ........................................... | ٢٠٢ |
| ثالثا: مرحلة الخطوبة ........................................................... | ٢٠٩ |
| رابعا: قضايا الاختيار ألزواجي في المجتمع العربي ............................ | ٢١٤ |
| - سن الزواج ...................................................................... | ٢١٤ |
| - الزواج المبكر وزواج الأطفال- القاصرات........................................ | ٢١٦ |
| - ارتفاع سن الزواج ............................................................... | ٢٢٢ |
| - عوامل ارتفاع سن الزواج او العزوف عنه.......................................... | ٢٢٣ |
| - تداعيات تأخر سن الزواج او العزوف عنه ........................................ | ٢٣٢ |
| - آليات المواجهة ................................................................. | ٢٣٥ |
| المراجع ........................................................................... | ٢٣٧ |

# مقدمة

تُعد دراسة اختيار شريك الحياة في المجتمعات عامة وفي المجتمعات العربية خاصة من الموضوعات المهمة التي يجب إعطائها حقها من البحث العلمي وهذا ما نفتقده على مستوى المؤسسة البحثية وما يوجد منها - على الرغم من أهميته- هو عبارة عن نتاج جزئي يتناول الموضوع في منطقة سكنية او حي او قرية ما، لا يمثل طبيعة هذا النظام في المجتمع الذي يحتويه، ولم نرتقي بمستوى هذه الدراسات إلى درجة وضع الأسس العامة والرئيسية للخروج بإطار نظري يمكن اعتماده في قياس هذا النظام وما يرتبط به من ظواهر ومشكلات ونظم اجتماعية اخرى.

فمن خلال الكشف عن طبيعة نظام اختيار القرين او شريك الحياة وعن كيفية سير آلياته على أرض الواقع سنتمكن من التخطيط لمواجهة ومعالجة أو الحد من العديد من الظواهر الاجتماعية الخاصة والمتعلقة بالاختيار ألزواجي، او بالزواج والأسرة معا.

ولأجل ان تكون لدينا صورة وافية عن الاختيار ألزواجي، ارتأينا استخدام الطرح المقارن لتسليط الضوء على مختلف المجتمعات العربية من مشرقها إلى مغربها للخروج بنتائج ذات صفة شمولية قابلة للتعميم، وهي كخطوة أولى نحو بناء نظري شامل منبثقا من الواقع وظروفه لتفسير طبيعة هذا الموضوع وما يرتبط به من ظواهر ونظم اجتماعية.

ان الاختيار ألزواجي كعملية موجود منذ القدم وفي مختلف المجتمعات، فكل يختار وفقا لمجموعة من القواعد او الأسس ومن مجال محدد وبإتباع أسلوب معين، وفي المجتمعات العربية تطورت و تبدلت أشكال هذا الاختيار من صورة إلى أخرى - تتمايز فيما بينها بدرجة قربها او بعدها عن الطابع التقليدي والصورة الجماعية، سواء كان ذلك في الشكل او المضمون- بعد التغيرات التي مرت

وتمر بها هذه المجتمعات وما رافقها من بروز للعديد من الظواهر والمؤشرات الاجتماعية كتراجع الزواج الداخلي وضعف العلاقات القرابية وارتفاع سن الزواج او العزوف عنه وظهور مفاهيم كالعزوبية او العنوسة وغيرها بالإضافة إلى ارتفاع نسب الطلاق واختلاف أهمية ومفهوم الزواج لدى الشباب.

وهذا يقودنا الى نقطة لا محيص عنها، هي ان وجود هذه الظواهر وغيرها من شأنه ان يمس بالمجتمع ولبنته الأولى (الأسرة)، ولاجل حماية المجتمع او مواجهة ما يضر به من مشكلات، يجب ان تكون هناك أسرة سليمة ومستقرة، لان وراء كل مجتمع سليم أسرة خالية من الأمراض والتصدعات، ولتحقيق هذا النوع من الأسر لابد ان يسبقها زواجا ناجحا ولضمان تحقيق هذا الأخير يجب ان يكون هناك اختيار زواجي صحيح، أي ان حسن الاختيار معناه سلامة الأسرة والمجتمع على حد سواء.

لان اختيار شريك الحياة هو أولى المقدمات للزواج ولتكوين أسرة، ودراسة هذا الموضوع او الكتابة عنه يعد من الأهمية البالغة لفهم واقع ودرجة استقرار كل من الزواج والأسرة والتنبؤ بمستقبل هذا الاستقرار.

ونتيجة لقلة الدراسات ذات الصفة الشمولية التحليلية عن الاختيار ألزواجي في المجتمعات العربية من جهة ولأهمية هذا الموضوع من جهة أخرى، تحفزت كمختص للخوض في هذا المجال والكتابة عنه بأسلوب جديد يأخذ بعين الاعتبار تقديم صورة واقعية شاملة عن الموضوع بعيدا عن الرؤية الجغرافية الضيقة، هذا من جانب، وبعيدا عن الانطلاقات والأحكام الفكرية المسبقة، من جانب أخر، حتى نترك الحرية للقراء لكي يتابعوا قراءة هذا المؤلف ولكي لا ابدأ من حيث يجب ان انتهي.

كما طرحت في هذا الكتاب الذي اقدمه للقارئ عددا من الاتجاهات والافكار والدراسات المختلفة، وذلك لاظهار مدى التنوع في الرأي والمنطلقات، وللكشف عن الطبيعة المعقدة للموضوع.

وفي مؤلفنا هذا خصصنا الفصل الأول لتقديم عرضا واقعيا لطبيعة المجتمع العربي وواقعية كل من الأسرة والزواج واختيار الشريك فيه كصورة أولية تمهد الطريق للقراء.

ثم في الفصل الثاني تحدثنا عن أنماط الزواج في المجتمع العربي - قديما وحديثا- وفقا لعلاقتها بعدد الداخلين في هذه العلاقة وحسب طبيعة المهر المدفوع وأشكال العقد بالإضافة كذلك إلى ذكر عددا من الأنماط ألزواجيه الأخرى التي تظهر بين الحين والأخر متخذة شكلا جديدا يتناسب مع مقتضيات العصر.

اما في الفصل الثالث فقد ذكرنا أهم الآراء والتفسيرات العلمية لدى عدد من الباحثين والمفكرين مع عرض لأهم النظريات التي تناولت الاختيار ألزواجي وكيفية قراءتها انطلاقا من طبيعة العلاقة فيما بينها.

بينما تناول الفصل الرابع والخامس والسادس عملية الاختيار ألزواجي في المجتمعات العربية مقسمة على ثلاث محاور منطلقين اولا من الأسس التي تعتمد للاختيار ألزواجي- وهي المحاولة الاجتماعية الأولى عربيا- ثم تناولنا المجالات المفضلة لهذا الاختيار وبعدها الأساليب المستخدمة لاختيار شريك الحياة، مع تقديم رؤية تحليلية لكل محور من هذه المحاور وفي كل فصل.

وأخيرا جاء الفصل السابع ليوضح ويعرض مراحل الاختيار ألزواجي في المجتمع العربي- وهي المحاولة الشاملة الأولى أيضا- مقسمة على ثلاث مراحل ابتداءً من مرحلة التجاذب والتقرب من الطرف الأخر ثم مرحلة التعارف والتفاعل العاطفي ثم مرحلة الخطوبة، مع عرض وشرح وافي لجملة من القضايا المرتبطة بالموضوع كسن الزواج وزواج الأطفال وزواج القاصرات، الامهات العازبات وارتفاع سن الزواج وأسباب هذا الارتفاع وتداعياته واليات مواجهة ذلك اجتماعيا.

**المؤلف**

# الفصل الأول
# الزواج والأسرة في المجتمع العربي

# تمهيد

يعد الاختيار ألزواجي الخطوة الأولى نحو الزواج ونتيجة لذلك فكل من نظام الاختيار والزواج يخضعان لعوامل وظروف قد تكون واحدة، كتأثرهما بثقافة المجتمع وما يسوده من قيم وعادات ومعايير ومعتقدات تتحكم في سير حياة أفراده، وكذلك بتركيبة المجتمع وبتنوع أعراقه ومدى انسجامهم، كما يتأثر هذان النظامان بظروف المجتمع الاقتصادية ودرجة استقراره ومدى تقدمه الحضاري، وهذا ما يؤثر على طبيعة ونوع الأسرة أيضاً كنظام يقوم على أساس النظامين السابقين.

تلقي الأوضاع الاقتصادية في المجتمعات العربية بظلالها على نظامي الزواج واختيار القرين، حيث إذا كانت الظروف الاقتصادية حسنة أو جيدة كان لذلك أثراً واضحاً على هذين النظامين من حيث ارتفاع عدد الزيجات، انخفاض سن الزواج، اتساع مجال الاختيار والعكس صحيح، وهذا ما ينطبق أيضاً في حالة استقرار أو عدم استقرار البلد سياسياً، حيث تشهد المجتمعات أوقات الأزمات السياسية والحروب أو الصراعات إفرازات اجتماعية سلبية، من بينها ما يلحق بنظامي الزواج واختيار القرين، مثل ظهور الزيجات المتسرعة غير المدروسة، انخفاض نسب الزواج، اعتماد الأساليب التقليدية في الاختيار ... الخ، وهذا كله يرتبط وينعكس على مدى التقدم الثقافي للمجتمع والذي ينعكس بدوره أيضا على هذين النظامين.

كل ذلك يؤدي بالنتيجة إلى بلورة أطر جديدة وخاصة لنظامي الزواج واختيار القرين يمكن أن تميزهما من مجتمع لاخر. حيث لا يمكن الفصل بين الظروف أو الواقع الذي يعيشه الفرد وبين أساليب التفكير، إذ إن هناك علاقة متفاعلة بين هذا الواقع الذي يعيشه الفرد وبين وعيه الاجتماعي وطريقة تفكيره

التي تؤثر بصورة واضحة في سلوكه اليومي وفي العلاقات التي يقوم بها مع الآخرين في حياته الاجتماعية[1].

**أولاً- المجتمع العربي:**

إن المجتمع تآلف معقد يشمل بين مقوماته الأساسية الوطن، البيئة، السكان، التنظيم الاجتماعي، المؤسسات والبنى، متفاعلة فيما بينها ومع المجتمعات الأخرى عبر التاريخ، وقد تكون في (الوطن العربي) مجتمع شديد التنوع، انتقالي يتجاذبه الماضي والمستقبل والشرق والغرب في آن واحد، منكفئ على جذوره انكفاء أصيلا، سلفي تقليدي غيبي أصيل في منطلقاته ومستقبلي متجدد علماني مستحدث في تطلعاته (والعكس يبدو صحيحاً أيضا) مركزي متصل بالعالم اتصالا وثيقا وهامشي بين مجتمعات العالم الحديث، منفتح متغير بسرعة ومغلق ثابت بشكل مذهل، ...إن المجتمع العربي باختصار هو تآلف كل هذه التناقضات وغيرها في عالم متناقض[2].

يتصف هذا المجتمع بتنوع شعوبه وثقافاته المتمازجة عبر التاريخ من سامية وحامية وعربية وسومرية وبابلية وآشورية وكلدانية واكدية وآمورية وكنعانية وبربرية وأفريقية وآسيوية، وقد تمت هجرات متعددة خلال مختلف العصور بين أقاليم الوطن العربي فشملت خاصة الهجرات المتعددة من شبه الجزيرة العربية إلى الهلال الخصيب ومصر والسودان وشمال إفريقيا[3].

وهذا ما ساعد على تفاعل الحضارة العربية مع عدة حضارات خارج الوطن العربي بالإضافة إلى الحضارات التي وجدت ضمنه مثل الحضارة اليونانية

---

(1) كارل منهايم، **علم الاجتماع النظري**، ترجمة: إحسان محمد الحسن، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٩٣، ص١٧٣، ١٧٤.

(2)حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر:بحث استطلاعي اجتماعي**،ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٥، ص١٣.

(3) المصدر نفسه، ص٢٨.

والرومانية والفارسية والإفريقية وحضارات آسيا الصغرى، كما شهدت هذه المنطقة ظهور الديانات التوحيدية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلامية[1].

لهذا المجتمع ثقافة عامة يمكن وصفها بأنها ثقافة مشتركة متنوعة في آن واحد، وذلك في شتى مجالات الحياة اليومية، تستمد هذه الثقافة من اللغة العربية وآدابها ومن الدين والعائلة وأنماط الإنتاج المتشابه والنظام العام السائد[2].

ولهذه الثقافة العربية نظاما من القيم او عقلا جمعيا يوجه سلوك الجماعة الفكري والروحي والعملي ويوصف بكونه محصلة اعتبارية لنظام القيم الخاص بالموروثات الثقافية التي انتقلت الى الحضارة العربية [3].

إن الثقافة العربية متنوعة بتنوع مصادرها وطبيعة تداخلها ولا يمكن حصرها في مجال دون غيره، اذ يرى البعض أن المصدر الأهم لهذه الثقافة هو الدين الإسلامي، ويرى البعض الأخر أن العائلة هي المصدر الأكثر أهمية وان الكثير مما يسمى قيما دينية هي في الأساس قيم عائلية دخلت الدين واستمرت فيه متخذه شكله الخاص، ويرى البعض الأخر أن المصدر الأهم هو أنماط المعيشة وأساليبها والبيئة بشكل عام، فنشأت عن ذلك ثقافة بدوية رعوية وأخرى ريفية زراعية وأخرى حضرية تجارية، ... ولكن حين تنظر في الثقافة العربية المشتركة لابد من اعتبارها نتاج تفاعل بين قوى وأوضاع ومصادر متنوعة ومن التأكيد أن هذا التفاعل هو تفاعل معقد دائم مستمر دائري[4].

والمعروف ان للثقافة دورا في توجيه وتحديد رؤية الفرد إلى العالم من حوله والى قضايا هذا العالم ومنها الزواج والأسرة، فالثقافة هي أداة او واسطة للتفكير، أي التفكير بواسطة ثقافة ما وهذا معناه التفكير من خلال منظومة

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص٢٩.

(٢)المصدر نفسه، ص٥٠.

(٣)محمد عابد الجابري، **العقل الأخلاقي العربي:دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية**،ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص٢٥،٢٤.

(٤) حليم بركات، مصدر سابق، ص ٥٠.

مرجعية تتشكل إحداثياتها الأساسية من محددات هذه الثقافة ومكوناتها وفي مقدمتها الموروث الثقافي والمحيط الاجتماعي والنظرة إلى المستقبل بل والنظرة إلى العالم والى الكون والإنسان، كما تحددها مكونات تلك الثقافة[1] .

لقد صنفت البلدان العربية التي تشكل المجتمع العربي وفقا لنموذج يسمح بقياس درجة التنوع داخل هذه البلدان، وهو نموذج مرن نسبي يُمكننا من وصف بلد ما بأنه اقرب إلى نمط منه إلى الأخر، يقع في أحد قطبيه ما يمكن تسميته بالمجتمع المتجانس الذي تسوده عملية الانصهار ما بين الجماعات التي يتكون منها، وفي القطب الأخر المقابل ما يمكن تسميته بالمجتمع الفسيفسائي الذي يتصف بالنزاع أو التراوح بين التعايش والنزاع، يتوسطهما المجتمع التعددي الذي يسوده التعايش بين جماعاته[2].

في ضوء هذين البعدين (درجة التنوع ودرجة الانصهار) والترابط بينهما نقول أن المجتمع المتجانس يتكون من جماعة واحدة منصهرة اجتماعيا وثقافياً، واقرب المجتمعات العربية إلى التجانس هو المجتمع المصري والتونسي والليبي[3].

بينما يكون المجتمع الفسيفسائي في الطرف الأخر النقيض للمجتمع المتجانس، إذ يتألف من عدة جماعات تغلب هويتها الخاصة على الهوية العامة وتتصف العلاقات فيما بينها بالتراوح بين عمليتي التعايش والنزاع وعدم القدرة على الاتفاق حول الأسس، وما يرسخ الانقسامات بين هذه الجماعات ويؤدي بها إلى النزاع، وجود فروقات في الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية وفي المكانة الاجتماعية ويمكن اعتبار لبنان من اقرب المجتمعات العربية إلى هذا النمط من المجتمعات[4].

---

(١) محمد عابد الجابري، **تكوين العقل العربي**، ط٨، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص١٣.

(٢) حليم بركات، مصدر سابق، ص١٥.

(٣) نفس المكان.

(٤) حليم بركات، مصدر سابق، ص١٦.

أما المجتمع التعددي فيتكون من عدة جماعات تحتفظ بهويتها الخاصة، ولكنها تمكنت من إيجاد صيغة توافق بين الهوية الخاصة والهوية العامة، ومن إقامة دولة مركزية ومن التفاهم حول بعض الأسس، ويتمثل هذا النمط إلى حدٍ بعيد بعدد من البلدان العربية مثل سوريا والعراق والجزائر والمغرب واليمن وغيرها[1].

والمجتمع العربي مجتمع انتقالي يشهد صراعاً متأزماً بين السلفية والحداثة، بين قوى التجزئة وقوى الوحدة، وبين الطبقات الميسورة المتحكمة والطبقات المحرومة المغلوبة على أمرها. ومازال يعيش مرحلة الانتقال من الموروث القديم بكل أجزائه ومكوناته إلى ما سيغدو تراثا للمستقبل[2]

باختصار إن المجتمع العربي في حالة مواجهة وصراع بين قوى متعددة متناقضة وهو في حالة تكون، فهو ليس كائناً تاماً مكوناً جاهزاً مخلوقاً في البدء بل يتطور باستمرار فتتحول هويته ومفاهيمه وثقافته ومؤسساته وأنظمته حسب أوضاعه وظروفه ومواقعه المستجدة[3].

لقد انعكست طبيعة المجتمع هذه وظروفه وإنتقاليته في شكل وطبيعة الأنظمة والأنساق المكونة له ومن بينها الأسرة العربية باعتبارها الوحدة الأساس لهذا المجتمع والصورة المصغرة عنه، ومن اجل تقديم فهم أعمق عن طبيعة هذا المجتمع لابد من تسليط الضوء على هذه الأسرة، وهذا ما سنحاول القيام به في الصفحات القادمة.

**ثانيا: الأسرة في المجتمع العربي**

"ليست هناك أسرة عربية، أي نمط شائع في العالم العربي، بل هناك مجموعة أنماط من الأسر، يتوافق وجودها مع المعطيات المادية والعقائدية

---

(١) حليم بركات، مصدر سابق، ص ١٧.

(٢) محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي، مصدر سابق، ص٢٦.

(٣) حليم بركات، مصدر سابق، ص ١٨-٢٩.

والاجتماعية الخاصة بظروف كل قطر عربي وحتى داخل القطر الواحد فلا يمكن أن نتحدث عن الأسرة المغربية أو الأسرة اللبنانية، لأن الفروق المذكورة ما برحت عميقة وواضحة بين مناطق البلد الواحد، وعندئذ نجد الأسرة المدينية في الأردن مثلاً جنباً إلى جنب مع العشائر التي تقطن البادية فيه، أو الأسرة الريفية الصعيدية والقاهرية والإسكندرانية[1].

ونتيجة لهذا الواقع نلاحظ وجود الأسرة الزواجية النواتية – وهي أرقى شكل من أشكال الأسرة تحقق حتى الآن – إلى جانب الأسرة العشيرية الواسعة[2]. لهذه الأسرة النواتية ملامحها وصفاتها النابعة من واقع المجتمع العربي الذي نشأت وتكونت فيه.

وهذا التعايش ما بين الشكلين النواتي والعشيري خلق نوعاً من التعددية في المواقف إزاء الأسرة ومفاهيمها نتيجة التفاعل القيمي بين القديم منها (قيم الأسرة الواسعة) وما هو جديد (القيم المصاحبة للأسرة النواتية) بحيث أصبح الفرد على درجة من الازدواجية في نظرته ومعالجته لهذه المفاهيم وما يرتبط بها من قضايا.

ان الأسرة الواسعة هي أسرة متحولة – ليست الأسرة الواسعة التقليدية – تعرض بنائها ووظائفها إلى التغيير عما كانت عليه سابقاً، ومع ظهور الأسرة النواتية (خاصة في المدن) جعل الناظر إليها - للأسرة العربية بصورة عامة- يلاحظ انتقالية هذه الأسرة وتميزها بصفات اجتماعية وحياتية تمتد بجذورها إلى الأسرة الأبوية المستقرة وإلى الأسرة الحديثة غير المستقرة، وهذا الشكل من الاسر أطلق عليه فردريك لبلاي مصطلح الأسرة المستخرجة أو الفرعية (Family Stem) ليميزها كنمط يتوسط بين العائلة المستقرة (العائلة العشائرية الريفية

---

(١) زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، ط١، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦، ص ٢٧٥.

(٢) نفس المكان.

الكلاسيكية) والعائلة غير المستقرة التي تتواجد في المجتمعات الصناعية والحضرية المعقدة [1].

والأسرة عامة ما هي إلا منظمة اجتماعية تتكون من أفراد يجمعهم اتصال داخلي متبادل ويشغلون مكانات اجتماعية مقرة من قبل المجتمع كزوج وزوجة، أم وأب، أخ وأخت، ابن وبنت[2] معرفة بحدود علاقاتها الجنسية المحكمة بشكل كاف وذات الاستعداد الدائم لإنجاب الأطفال وتربيتهم[3].

يتفق الباحثون على ان (الصورة التقليدية ل) بنية العائلة العربية هي بنية أبوية بطريكية يحتل فيها الأب رأس الهرم، ويكون تقسيم العمل وتوزيع الأدوار على أساس الجنس والعمر، الأب هو الذي يتولى دور المنتج المعيل والمالك السيد، ويكون بقية أفراد العائلة عيالاً، فيشغل مركز السلطة والمسؤولية في عالم مزدوج احدهما عام مخصص للرجال يسعون فيه لتامين الرزق وأخر خاص تمارس فيه النساء مهمات منزلية متنوعة، وكما جرى تضييق على مشاركة المرأة في العالم العام، اعتبر تقليديا من العيب على الرجال ان يقوموا بأعمال منزلية، ونتيجة لذلك يتوقع الأب التقليدي من أفراد عائلته الطاعة والامتثال لمشيئته والتجاوب مع تعليماته من دون تساؤل فيملي عليهم أوامره وإرشاداته وتهديداته، ويكون عليهم ان يستجيبوا باحترام وطاعة [4].

---

(١) ميشيل دينكن، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة: إحسان محمد الحسن، بغداد، ، ١٩٧٥، ص ٣٥٣.

(٢) R. Bell, ***Marriage and Family interaction***, 3ed Edition, The Dorsy Press, Home Wood, 1971, p.05.

(٣) R. Maciver and C Padge, ***"Society" an introductory analysis***, London, the Macmillan Co., 1962, p.238.

(٤) حليم بركات، **الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع**، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص١١٧-١١٨.

ما يميز الأسرة العربية (خاصة في المدن) تقلص حجمها عما كان عليه سابقاً، وقد جاء ذلك نتيجة لعدة عوامل تضافرت لتشكل صورة الأسرة اليوم منها:

أولاً- استقلال الأبناء مهنياً ووظيفياً بعدما كان العمل الجماعي الأسري هو النظام السائد في الأسرة العربية، وهذا ما جعل الأبناء يصلون إلى مرحلة الاستقلال والاستقرار الاقتصادي.

ثانياً- تبدل وتراجع سلطة الأب وتغير دوره داخل الأسرة.

ثالثاً- تبدل طبيعة العلاقات القرابية وضعف تأثيرها على الأفراد.

رابعاً- رغبة الأبناء المتزوجين الجدد بالسكن المستقل.

خامساً- اضمحلال نظام تعدد الزوجات واعتماد نظام الزواج الأحادي.

سادسا- تبدل وارتفاع مكانة المرأة العربية.

ولكي نسلط الضوء أكثر على الأسرة العربية، سنتطرق إلى ذكر نموذجين من الأسر التي سبق وان تناولناها في دراسة لنا وهي الأسرة العراقية والجزائرية.

تعد الأسرة العراقية - بصورة عامة ولسنين قريبة مضت- منظمة اجتماعية مسيرة من قبل التقاليد (Traditional Directed Family) حيث نجد أن حكم التقاليد عليها كان كبيراً وأقوى بكثير من حكم القوانين، إلا أن ظهور اتجاهات حديثة للأسرة العراقية - في المدن الكبرى خاصة – بدأت تحد من قوة التقاليد في السيطرة على الوحدة العائلية وذلك نتيجة لعوامل متعددة منها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فظهرت صورة جديدة للأسرة العراقية ألا وهي الأسرة الحديثة[1].

---

(١) مليحة عوني القصير وصبيح عبد المنعم، **علم اجتماع العائلة**، بغداد، مطبعة جامعة بغـــداد، ١٩٨٤، ص ١٤٦.

إن مقابلة الأسرة التقليدية بالأسرة الحديثة تكشف عن مفارقات متعددة، فقد كانت أسرة ممتدة (Extended Family) وأصبحت نووية (Nuclear Family) أو صغيرة وكانت تلتزم بقاعدة (الإقامة الأبوية) (Patrilocal Residence) – استمرار سكن الأولاد مع أبيهم بعد الزواج وخروج البنات فقط للإقامة مع أهل الزوج – ولم يعد هناك التزام بقاعدة معينة بل يغلب الآن نظام الإقامة المستقلة (Neolocal Residence) مبدأ يفضله معظم المتزوجين من الشباب العصري في المجتمع العراقي[1].

والأسرة على العموم لا تتمتع بصفة الديمومة والاستمرار في البقاء لأنها خاضعة دائماً إلى التغيير والتفكك الجزئي حيث يكبر الأبناء ويتزوجون ويتركون البيت ليؤلفوا أسر خاصة بهم[2].

كما لم تعد الأسرة الجديدة تمثل وحدة قرابية اقتصادية سكنية كما كانت تفعل في الماضي، فهي بحكم توزع أبنائها سكنياً قد فقدت وحدتها الإيكولوجية ونتيجة لتباين أعمالهم ومهنهم قد فقدت وحدتها الاقتصادية التقليدية أيضا، هذه التبدلات بطبيعتها قلصت الزعامة الأبوية التقليدية التي كانت تسيطر على جميع أفراد الأسرة الممتدة، إذ انكمشت هذه الزعامة وأصبحت محصورة في دائرة الأسرة النواة[3].

تجسد الأسرة العراقية النواة في تغيرها نزوعاً متزايداً نحو النمط الحضري في الفكر والسلوك مع وجود بعض الرواسب الريفية القليلة، كما تواجه نمواً مطرداً في النزعة الفردية والاستقلال الشخصي، الذي يتضح في عدد من المؤشرات منها الطموحات الاقتصادية التي تتجلى في سلوك الأبناء وتنوع

---

(١) قيس النوري: **آفاق التغير الاجتماعي، النظرية والتنموية**، بغداد، مطابع التعليم العالي، ص ٣٢٣.

(٢) أحمد أبو زيد: **البناء الاجتماعي**، ج٢، الأنساق، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧، ص ٣١٣.

(٣) قيس النوري، مصدر سابق، ص ٣٢٤.

اتجاهاتهم الوظيفية والمهنية والعلمية والترفيهية وتباين أساليبهم في اختيار شريك الحياة مع قدر ضعيف من تدخل الأبوين والأقارب(١).

تمر الاسرة العراقية بمرحلة انتقال سريعة وكبيرة، أدت إلى ظهور متناقضات وسلبيات وصراعات حول المقاييس والأفكار والمفاهيم ... كمفهوم الزواج واختيار الشريك والعلاقات بشكل عام(٢). وهذا ما تضمنته كتابات عدد من علماء الاجتماع والانثربولوجيا في العراق عندما أشارت إلى أن الأسرة العراقية ما تزال في مرحلة انتقالية(٣).

أما بخصوص **الأسرة الجزائرية** فقد كشفت الدراسات والبحوث بأنها كانت أسرة واسعة تضم عدة عوائل زواجيه تعيش تحت سقف واحد، تتألف من عشرين إلى ستين شخص يعيشون بصورة جماعية، وهي عائلة بطريكية، الأب فيها والجد يمثلان القائد والأب الروحي لهذه العائلة، وذلك لمكانته العالية ولدوره المرتبط بهذه المكانة، فهو المسؤول عن تنظيم شؤون الأسرة وعن اتخاذ قراراتها المستقبلية، لذلك نرى الانتساب فيها ذكوري والانتماء يكون لصالح الأب(٤).

إلا أن المجتمع الجزائري عرف تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أثرت على الأسرة الجزائرية بانتقالها من التأكيدات ذات المنطلقات الجماعية إلى نوع من الفردية(٥).

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٩.

(٢) مليحة عوني القصير وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ١٨٤.

(٣) قيس النوري: **الأسرة مشروعاً تنموياً**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢، ص ١١٢.

(٤) مصطفى بوتفنوشت، **العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٤، ص ٣٧.

(٥) مسعودي موالخير، **تغير عادات الزواج في الأسرة الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠٠١، ص ٣٩.

ونتيجة لذلك وترافقاً مع تغير نظام العمل من الجماعي إلى الفردي ومن الزراعي إلى المهني الصناعي وما رافق ذلك من تحضر وهجرة وتطور صناعي واستقلال اقتصادي على المستوى الفردي وتبدل شكل السلطة الأبوية وشيوع الروح التحررية، فقد تغيرت العائلة التقليدية الجزائرية، حيث انتقلت من الريف إلى المدينة ومن الدار الكبير إلى الدار الصغيرة أو الشقة ومن الجماعة إلى المجلس البلدي ومن الاكتفاء الذاتي إلى الاستهلاك الجماعي ومن ضبط العرف إلى القانون المدني[1].

تشير بعض الدراسات أنه تبعاً لانتقال الأسرة الجزائرية في المكان من الريف إلى الحضر بدأت هذه الأسرة تفقد شكلها كأسرة ممتدة، لتتجه نحو شكل الأسرة الزواجية أو النووية، مع ملاحظة أن هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضرية بالذات يتميز من جهة أخرى بكثرة الإنجاب إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة الجزائرية الزواجية بين ٠٥- ٠٧ أفراد، مع بقائها أيضاً محتفظة في كثير من الأحيان بوظائف الأسر الممتدة، ومن ثم يمكن القول أنه بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية[2].

لذلك فقد أدرج الأستاذ بوتفنوشت العائلة الجزائرية ضمن النموذج العائلي الانتقالي، الذي أشار إليه (Ademersman) في تصنيفه لنماذج ومستويات تطور العائلة، ذلك النموذج (الانتقالي) الذي يجمع ما بين صفات وخصائص النموذجين المتطور والمحافظ[3] او التقليدي.

كل هذه العوامل او التغيرات التي ذكرت - من اقتصادية واجتماعية وثقافية- قد حملت في طياتها تأثيرات كبيرة تركت ملامحها على نظام الزواج

---

(١) مصطفى بوتفنوشت، مصدر سابق، ص ٢١٣-٢٢٥.

(٢) محمد السويدي: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، [د.ت]، ص٨٩.

(٣) مصطفى بوتفنوشت، مصدر سابق، ص ٣١٢-٣١٣.

واختيار الشريك في هذين المجتمعين تحديدا وفي غيرها من المجتمعات العربية التي لا تختلف أوضاعهما كثيرا عن هذين المجتمعين.

**ثالثا: نظام الزواج واختيار شريك الحياة في المجتمع العربي**

"لم يعد الزواج [...] مقتصراً على كونه وسيلة للإنجاب فقد أخذت صورته تغتني وتصبح ذاتية، اذ بدأ عدد من الشباب يعتبرونه شكلاً فعالاً للتعاون المتبادل بين الزوجين في كل الميادين يهدف إلى تحرير وإغناء شخصية كل منهما عن طريق الاستفادة من تجارب الطرف الآخر ومن التجارب المشتركة [...] ولم يعد اختيار القرين [...] يخضع للقواعد التقليدية، فتدخل الأهل لم يعد مقبولاً، ولا يعلق الشاب المُقدم على الزواج أهمية كبيرة على رب أسرته بصدد الفتاة التي سيختارها زوجة له، وأصبح الحب والتفاهم المتبادل يشكلان قاعدة الأسرة الزواجية النواتية[١].

إذ يمهد تعارف الجنسين في الجامعات ومراكز العمل، لفرص تبادل الإعجاب والعواطف، وعديدة هي الحالات التي انتهت بالتفاهم والاتفاق على الزواج [...] إذ تتكاثر الزيجات المبنية على الحب وانسجام الأذواق وتوحد الإرادتين وتنتشر خصوصاً في أوساط الطبقات الوسطى المثقفة[٢].

إذن أخذت صورة الزواج اليوم شكلاً مغايراً عن ملامحها العائلية ذات البعد الجماعي، إلى صورة أخرى ذات ملامح ذاتية أو شخصية، كذلك هو حال عملية اختيار القرين، فأسس أو مبادئ الاختيار ووسائله، التي كانت سائدة بالأمس هي الأخرى قد تبدلت وأختلف مضمونها، إذ أصبح لأهداف واعتبارات ورغبات الفرد المُقدم على الزواج الأولوية على الاعتبارات والمصالح العائلية التي كانت تلعب دوراً فعالاً في عملية الزواج واختيار شريك الحياة في الامس القريب.

---

(١) زهير حطب، مصدر سابق، ص ٢٤٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٥.

وكذلك الحال بالنسبة لمجال اختيار القرين، فبعد أن كان مقتصراً ضمن حدود الوحدة القرابية الواحدة، إذ كان الزواج من الأقارب يمثل الاتجاه السائد للزواج في مجتمع المدينة العربية، حيث جرى العرف على أن الزواج من ابنة العم والأنسباء هو الزواج المفضل، حتى أن ابن العم كان يعتبر ذلك حقاً من حقوقه، وكانت الأسرة تعلل هذا التفضيل الزواجي من الأقارب بأسباب كثيرة منها: العلم بأخلاق الفتاة والإيمان بأنها أكثر صبراً من الغريبة على جور الزمان وأن ذريتها سيسيرون على نهج آبائهم فضلاً عن كونها أقل مهراً. واعتبار هذا النوع من الزواج وسيلة للحفاظ على الصلات والوشائج الدموية والقرابية وللحفاظ على أملاك الأسرة وثروتها[1].

لقد أخذت، "الدائرة التي يمكن للشباب أن يبحث ضمنها عن قرين او شريك حياة، تتسع يوماً أثر يوم، فالتغيرات الاجتماعية – الاقتصادية التي طرأت على المجتمع جعلت من المستحيل الإبقاء على عادة الزواج من الأقارب الأدنين، والانغلاق على الذات ضمن الدائرة العائلية وحدها إذ قوضت أسس عادة الزواج من الأقارب وأصبح بمقدور الشاب أن يختار زوجته من خارج عائلته، أي لا تربطه بها أية روابط للقرابة قائمة على صلة الدم، بينما استمر فرض الاختيار للزواج من ضمن العائلة نفسها في الأوساط المحافظة ذات التكوين العشائري غالباً، كما تجاوز الاختيار نطاق الطوائف الأخرى المتفرعة عن الدين نفسه، ليطال أفراد ينتمون إلى طوائف تنتمي إلى أديان أخرى كالمسيحية واليهودية، فبرزت ظاهرة الزواج المختلط متحدية كافة الضغوط الاجتماعية ومتجاوزة آثار المقاطعة العائلية التي أثارتها"[2].

---

(1) عبد القادر القصير، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، ط٢، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ١٢٨، ١٢٩.

(2) زهير حطب، مصدر سابق، ص ٢٦٩-٢٧٥.

كما أخذ سن الزواج بالارتفاع إذ سجلت معظم الدراسات التي تناولت الزواج ارتفاع سن الزواج على مستوى الجنسين (ذكور وإناث) وفي معظم الدول العربية، لا بل وقد بدت ملامح ظاهرة مرضية يسمع صداها في أرجاء المجتمع العربي، ألا وهي الامتناع عن الزواج أو ما يسمى بالعزوبية، سواء كانت عزوبية طواعية إرادية أو اضطرارية.

فقد يمتنع الفرد إرادياً عن الزواج بسبب حب الذات أو ما يسمى بالنرجسية الجديدة أو بسبب الأنانية المفرطة للاستمتاع بترف الحياة الصاخبة والعابثة غير المسؤولة بالتزامات الحياة الاجتماعية الجادة، أو نتيجة للتجارب الذاتية الفاشلة في الزواج التي يأخذ الفرد على إثرها موقفاً سلبياً من الزواج فيضرب عنه[1].

أما الشكل الاضطراري للعزوبية فقد تكون أسبابه إما دينية، إذ أن بعض الديانات كالمسيحية تمنع زواج العاملين بالوظائف الدينية، كالقسيسين والرهبان، كما تحضر الزواج على المطلق والمطلقة وذلك لما ورد في إنجيل متي على لسان السيد المسيح إذ يقول "من يتزوج مطلقة يزني". أما الدين الإسلامي فقد منع زواج المسلمة من غير المسلم كذلك منع المسلم من الزواج من غير الكتابية، وقد يرجع ارتفاع سن الزواج لأسباب قانونية كعدم إجازة زواج الأطفال او القصر، أو على الأقل من السن المحددة قانونياً في ذلك البلد وكذلك منع زواج المصابين بالأمراض السارية والخطرة، أو بسبب دخول المرأة لميدان التعليم والعمل ومطالبتها بحريتها ومساواتها مع الرجل أو بسبب صعوبة تكاليف المعيشة وارتفاع نفقات الزواج وارتفاع المهور.

ولا ستكمال الصورة ميدانيا عن هذا الموضوع في المجتمع العربي ففيما يلي عرضاً لنظام اختيار شريك الحياة في المجتمع العراقي والجزائري كأنموذج لمجتمع من المشرق العربي وأخر من المغرب العربي.

---

(١) معن خليل عمر: **علم اجتماع الأسرة**، ، الأردن، دار الشروق، ١٩٩٤، ص ٢٤-٤٦.

- اختيار شريك الحياة في المجتمع العراقي

اهتمت شرائع وقوانين الدولة العراقية، بتنظيم شروط الاختيار والزواج وما يترتب عليه من آثار ونتائج، وهذا ما جاء في نص قانون الأحوال الشخصية العراقي المرقم "١٨٨" لعام ١٩٥٩ والمعدل بقانون رقم "٢١" لعام ١٩٨٧ وما هذا القانون إلا امتداداً لشرائع العراقيين الأوائل.

إذ نظمت اللوائح والشرائع القديمة شروط الزواج وأموره ولعل من أهم هذه الشرائع، شريعة حمورابي التي نصت في مادتها "١٢٨" على أن المرأة لا تعتبر زوجة شرعية إلا بعد تدوين عقد زواجها، إذ كان العراقيون القدماء يؤكدون على كتابة العقد والشهود عليه بموافقة ولي المرأة[١]. متضمنا هذا العقد شروط الزوجين والتكاليف المقدمة من قبلهما والقواعد المنظمة لعلاقتهما والقسم بالآلهة على ذلك. وبعد إبرام العقد تتم مراسم الزواج فيتولى الكاهن إجراء المراسم الدينية بطلب مباركة الآلهة للعروسين ثم بعد ذلك تسلم العروس إلى العريس بحضور جمع من الأهل والأقارب، فتنتقل الزوجة إلى بيت زوجها للعيش فيه مع الخضوع التام للزوج لدرجة عدم الخروج من البيت إلى بإذن الزوج.

هذا في الماضي قبل ألاف السنين، أما اليوم فعلى مستوى العائلة العراقية التقليدية فلم تسمح العادات والتقاليد للرجل العراقي باختيار زوجته بنفسه ولم تسمح له بمشاهدتها أو الاختلاط معها قبل ليلة الزواج، وتوكل عملية اختيار الزوجة للأهل والوالدين على وجه التحديد، وبعد اختيار الزوجة والحصول على موافقة أهلها يتوقع من الفتاة الموافقة على الشخص المتقدم إليها، وخلافاً لذلك تتعرض الفتاة لغضب أهلها الذين لا يترددون في إنزال أقصى العقوبات عليها[٢]. وهذا النوع من الزواج – المرتب – من قبل عائلتي الشريكين ينتهي أحياناً بالطلاق

---

(١) فوزي رشيد: **الشرائع العراقية القديمة**، بغداد، دار الرشيد، ١٩٧٩، ص ١٤١.

(٢) إحسان محمد الحسن: **العائلة والقرابة والزواج**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١، ص ٥٩ .

نظراً لعدم ملائمة الزوجين، أحدهما للآخر، فالمجتمع لم يمنحها فرصة الاختيار والتعرف على بعضهم الآخر قبل الزواج[1].

من الأسباب التي منعت إعطاء الرجل حق اختيار زوجته أو إعطاء المرأة حق اختيار زوجها، إن العادات والتقاليد المحافظة للمجتمع العراقي التي تمنع وتحرم الاختلاط بين الجنسين قبل الزواج يمكن أن تقف خلف عدم وجود حرية اختيار الشريك، لأن المجتمع ينظر إلى الاختلاط على أنه ضد الدين والأخلاق وضار بالطهارة والشرف والسمعة. والسبب الآخر يرجع إلى افتقار الشباب والشابات للخبرة والتجربة في القيام بالاختيار الصحيح والمناسب، إذ ترى الأعراف والعادات بأن اختيار الابن غلباً ما يكون متحيزاً وغير عقلاني نظراً لكونه متأثراً بالدوافع الجنسية غير المنطقية وبعيداً عن عوامل الفطنة والذكاء، وأخيراً يلعب عامل منح الأبوين حق اختيار القرين الدور الكبير في دعم وإسناد سلطة العائلة ورفع شأن مركز الأب أو رئيس القرابة أو الحمولة[2].

ولكن خلال فترة الأربعينات (القرن العشرين) ظهرت في الأفق بعض الدلائل التي تشير إلى أن الزواج المرتب تعرض إلى بعض الانتقادات والتحديات من قبل الفئات المثقفة في المجتمع[3].

"وبعد ظهور التصنيع والتحضر والتحول الاقتصادي والاجتماعي خلال الستينات من هذا القرن [العشرين] بدأت التقاليد الاجتماعية الموروثة لاختيار الشريك بالتحول التدريجي [...] غير أن هذا التحول الذي طرأ على تقاليد اختيار الشريك لم يؤثر على جميع الطبقات والشرائح والجماعات الاجتماعية للمجتمع العراقي المعاصر بصورة متساوية، فالطبقات العمالية والفلاحية بقيت محافظة

---

(١) إحسان محمد الحسن، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٢) نفس المكان.

(٣) إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع العائلة**، الاردن، دار وائل للنشر، ٢٠٠٥، ص٩٠

على التقاليد والعادات المتعلقة باختيار الشريك"[1]. بينما لعبت عوامل التحضر والتصنيع والتحول الاقتصادي الدور الكبير والمباشر في تغيير مواقف وقيم وتقاليد العوائل المتوسطة في العراق إزاء مسألة اختيار الشريك، فأغلب أعضاء الطبقة المتوسطة في الوقت الحاضر أصبح زواجهم يتعلق بهم أكثر مما يتعلق بذويهم وأقاربهم، لذا أصبح عضو الطبقة المتوسطة مؤهلاً لاختيار شريكة حياته بنفسه[2].

ومن العوامل التي مكنت أبناء هذه الطبقة من حرية اختيار شركاء حياتهم ارتفاع المستوى الثقافي واتساع دائرة التربية والتعليم وانخراط الأفراد في ميدان الدراسة، الذي كون لديهم شعوراً بنوع من الاستقلال الفكري والمهني والاقتصادي الذي مكنهم من حرية اختيار شركائهم بأنفسهم. والعامل الآخر هو عامل الاختلاط، فالبيئة الاجتماعية التي يعيش في وسطها أبناء الطبقة المتوسطة تساعدهم على الاختلاط مع الجنس الآخر بشيء من الحرية، داخل المؤسسات الوظيفية، تلك المؤسسات التي يعمل ويتواجد فيها الرجال جنباً إلى جنب مع النساء، مما ساهم في القضاء على التقاليد الكلاسيكية التي كانت تتبع في اختيار الشريك، وفتح المجال أمامهم للتعارف وتكوين الصداقات التي مكنتهم من اختيار شركائهم بأنفسهم[3].

تكشف المعايير المحددة للعلاقات بين الجنسين عن تغير ملموس، فالتفاعل بين المرأة والرجل في العراق حقق تطوراً ملحوظاً بالقياس لما كان عليه من محدودية وتحفظ في الماضي غير البعيد، هذا التبدل بالتأكيد جاء نتيجة عوامل كثيرة في مقدمتها انتشار التعليم الثانوي والعالي وتأهيل المرأة لكثير من المراكز المهنية والوظيفية وازدياد عدد النساء العاملات والموظفات، كل ذلك

---

(١) إحسان محمد الحسن: **العائلة والقرابة والزواج**، مصدر سابق، ص ٩٢، ٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٤.

حول مسألة تفاعل الجنسين من كونه مبدأ مثالياً مرغوباً إلى كونه حقيقة موضوعية نامية[1].

إلا أن هذا التفاعل لا يزال محاطاً بقيود وحدود اجتماعية، إذ أن العمل الوظيفي يعتبر التبرير الأساسي لقيام هذا النوع من العلاقات وكذلك الدراسة المختلطة في المعاهد والكليات، أما العلاقة خارج هذين الإطارين بين المرأة والرجل لا تزال تثير درجات متفاوتة من الرفض وعدم القبول والتحفظ، خصوصاً في القرى والأرياف، ولدى الأسر الحضرية بدرجة أقل، إذ لا تزال معايير الحشمة والعفة تمارس ضغطها وتظهر آثارها خصوصاً في مجال اختيار شريكة الحياة [2]. كما أن ضعف وانخفاض أهمية الزواج الداخلي وارتفاع نسبة الزواج الخارجي، بسبب الاستقلال الاقتصادي للفرد وارتفاع المستوى الثقافي في القطر وهبوط سيطرة الآباء على أبنائهم بالنسبة لموضوع زواجهم، أعطى للفرد حرية إزاء اختيار شريكه [3].

من خلال هذا العرض لاختيار الشريك في المجتمع العراقي لاحظنا مؤشرات انتقال الزواج من كونه زواج تقليدي مرتب من قبل عائلتي الشريكين إلى زواج حر ومرتب حر، بعد أن أصبح الزواج شأناً فردياً يخص الزوجين بعدما كان شأناً عائلياً، ومما نشط هذا التغير الاجتماعي المعياري هو خروج المرأة إلى ميادين الوظيفة والعمل وتحسن فرص التعارف والزواج واتساع الآفاق الفكرية للرجال وتبدل مفهوم الزواج من كونه تقليداً وواجباً يؤديه الإنسان لإرضاء الأهل والأقارب إلى كونه طموحاً شخصياً هادفاً لتحقيق سعادة الزوجين وضمان مستقبلهما [4]. وهذا يوضح لنا تطور أساليب اختيار الشريك في المجتمع العراقي من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب شبه الحر (المرتب- الحر) في الاختيار ومن هذا يمكننا

---

(١) قيس النوري: آفاق التغيير الاجتماعي النظرية والتنموية، مصدر سابق ، ص ٣٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٤-٣٣٥.

(٣)إحسان محمد الحسن: العائلة والقرابة والزواج، مصدر سابق، ص ٩٥.

(٤) قيس النوري، آفاق التغير الاجتماعي النظرية والتنموية، مصدر سابق، ص ٣٣٨.

أن نتبين التحول الذي طرأ على نوع وأولويات أسس الاختيار الزواجي، إذ تحتل السمات الشخصية والنزعة الرومانسية المكان الأسبق على الصفات والأسس الأخرى التي كانت تؤكد عليها العائلة كالحسب والنسب والمهارة في العمل المنزلي والنظافة ودرجة القرابة وغيرها.

كما أن ضعف أهمية نظام الزواج الداخلي وارتفاع نسبة الزواج الخارجي خير دليل على اتساع مجال اختيار الأفراد لشركائهم في الزواج بعدما كان مقتصراً على أبناء القرابة أو المنطقة الواحدة.

**- سن الزواج في العراق**

كان الزواج المبكر السمة الشائعة بين الغالبية العظمى من السكان وخاصة في الأرياف، فالذكور يتزوجون في سن تتراوح بين (١٦- ٢٠) سنة، والإناث يتزوجن في سن يتراوح ما بين (١٤- ١٨) سنة، وقد أسهمت عدة عوامل على تشجيع هذا النمط من الزواج، إلا أن نتيجة للتغييرات التي تعرضت لها الأسرة (التقليدية) ولتغير قيم وعادات الزواج وبسبب زيادة تكاليف وارتفاع المهور والاهتمام المتزايد بالتعليم، فقد شهد سن الزواج في العراق ارتفاعاً ملحوظاً[(١)].

اما من الناحية القانونية فقد حدد القانون العراقي سن الزواج بـ (١٨) سنة للفتى والفتاة وذلك وفقاً لقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨.

**- اختيار شريك الحياة في المجتمع الجزائري**

لقد أشارت الدراسات والبحوث العلمية التي أُجريت على المجتمع الجزائري وعلى نظام الزواج واختيار الشريك بصورة خاصة إلى أن الزواج في الجزائر يميل إلى العصرنة وفي نفس الوقت يميل إلى التحلي بعادات وتقاليد المجتمع الجزائري،

---

(١) افتخار زكي عليوي: **عادات وتقاليد الزواج**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغـــداد، ١٩٩٠، ص ٩٤-١٣٠ ؛ أنظر أيضاً:

- دنيا الربيعي: العوامل المؤثرة في تأخر سن زواج الفتاة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغـــداد، ١٩٩٧، ص ٦٠.

فبعد أن كان الزواج يتم بالطريقة التقليدية حيث العائلة هي التي تختار لابنها أو ابنتها الشريك المناسب باعتبار أن الابن لم يكن يملك سلطة اتخاذ القرار ولا يستطيع تحمل نفقات العرس بمفرده، وأن الفتاة لم يكن لها الحق في الإدلاء برأيها فيما يخص شريك حياتها، نتيجة لمختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري، أصبح الزواج اليوم يتخذ شكلاً مغايراً عن الشكل التقليدي، حيث أصبح الفرد يملك حرية كبيرة في اتخاذ قراراته الخاصة به ومنها الزواج، أي أصبح الشاب يختار شريكة حياته بنفسه، وهذا الأمر نفسه قد انعكس على المرأة فيما يخص زواجها واختيارها لشريك حياتها، فبعد كل تلك التغيرات وخروجها لميدان الدراسة والعمل وارتفاع مكانتها الاجتماعية فقد أصبحت تختار شريك حياتها بنفسها[1].

عود على بدء فإن ظهور هذا الأسلوب الجديد أو الحديث جاء نتيجة للتغيرات الكثيرة التي شهدتها الجزائر، خاصة في مراكزها العمرانية الكبيرة حيث تركزت الصناعة فعرفت على أثرها اكتظاظاً سكانياً وتغير مركز المرأة ونزولها لميدان العلم والعمل ونتيجة لتأثير وسائل الإعلام والاحتكاك بالثقافات الأخرى كل ذلك ساعد على ازدياد فرص التقاء الجنسين وإحداث تغيير كبير في أسلوب اختيار الشريك في الجزائر، إذ أصبح الزواج يتم عن طريق التعارف[2].

---

(١) مسعودي موالخير: مصدر سابق، ص ٣١.

(٢) آيت سي علي شفيعة: **اختيار الشريك ونظام الزواج في الأسرة الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ١٩٩٣، ص ٤٦،٤٥.

وفي أغلب الأحيان يكون هذا الاختيار قائم على أساس العاطفة وكثيراً ما يكون من خارج دائرة القرابة[1]. لكن هذا لا يعني أن الأسلوب الجديد قد قضى على الأسلوب القديم، بل أن الأسلوبين – التقليدي والحديث – لهما حضور، جنباً إلى جنب في الحضر الجزائري[2].

أما فيما يتعلق بنظام الزواج في المجتمع الجزائري، فقد انتقل نوعاً ما إلى نظام الزواج الخارجي، (Exogamie) بعدما كان نظام الزواج الداخلي (Endogamie) هو النظام السائد في هذا المجتمع، نتيجة للنظرة القيمية والاعتبارية لهذا النوع من الزواج[3]. إلا أن هذه النظرة قد تغيرت بتغير وتقدم العصر فأصبح كل من الأبناء والآباء يفضلون الزواج من خارج دائرة القرابة، لأسباب اجتماعية وصحية وهذا ما نجده بكثرة في المراكز الحضرية، أما الأرياف فما زالت بعض مناطقها محافظة على العادات والتقاليد الخاصة بالزواج وتؤكد على إتباع نظام الزواج الداخلي[4]. كما أن للتعليم علاقة بتغير توجه الأفراد من تفضيل الزواج الداخلي إلى تفضيل النمط الخارجي، أي ان هناك علاقة عكسية بين التحصيل الدراسي وتفضيل نمط الزواج الداخلي، إذ كلما ارتفع التحصيل الدراسي للفرد كلما انخفضت نسبة تفضيل الزواج من داخل الأسرة أو الوحدة القرابية الواحدة والعكس صحيح[5].

---

(١) مسعودي موالخير، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٢) آيت سي علي شفيعة، مصدر سابق، ص ٤٦.

(٣) المصدر السابق نفسه ، ص ٧٥.

(٤) مسعودي موالخير، مصدر سابق، ص ٣٣.

(٥) Ali Kouaouci, ***Familles et contraception***, Alger, CENEAP, 1992 .p.119.

- سن الزواج في الجزائر

شهد سن الزواج في الجزائر ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة مع وجود فارق واضح في معدل سن الزواج على أساس الجنس ما بين الذكور والإناث وعلى أساس محل الإقامة – ما بين الريف والحضر – فقد ارتفع معدل سن الزواج في الجزائر ما بين ١٩٦٦ و١٩٧٧ فكانت النساء سنة ١٩٦٦ يتزوجن في معدل سن ١٨,١ سنة، وقد ارتفع هذا السن إلى ٢٠ سنة في عام ١٩٧٧، أما الرجال فقد كان معدل سن زواجهم عام ١٩٦٦ يقدر ب ٢٣,٢ سنة وارتفع هذا المعدل إلى ٢٥,٥ عام ١٩٧٧ كما وجد فرق ما بين الريف والحضر في معدل سن الزواج، فقد بلغ هذا المعدل في المدن ٢٢,٤ عند النساء و٢٦,٨ عند الرجال، بينما بلغ معدل سن الزواج في الأرياف عند النساء ١٨,٨ وعند الرجال ٢٤,٣ وذلك عام ١٩٧٧ وهذا مؤشر على أن الأفراد يتزوجون في سن مبكرة في الأرياف قياساً مع سن الزواج عند أبناء المدن[1].

لقد سجل الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ارتفاعاً في سن الزواج في إحصائيات عام ١٩٨٨ إذ بلغ سن الزواج عند الذكور ٣١,٣٣ سنة وعند الإناث ٢٧,٦ سنة، وهذا ما يوضح تأخر سن الزواج لدى الجنسين في المجتمع الجزائري[2]. وعن المركز نفسه، فقد أشادت دراسة لعام ٢٠٠٢ إلى تراجع سن زواج المرأة الجزائرية إلى سن الثلاثين بعدما كانت تتزوج في سن العشرين، وتراجع سن زواج الرجال إلى ما يقرب من ٤٠ سنة.

لقد أرجع الباحثون ارتفاع معدل سن الزواج في الجزائر –في تلك الفترة- إلى التغيرات الثقافية والاجتماعية وإلى ما شهده المجتمع من أزمة سكن وبطالة

---

(١)آيت سي علي شفيعة، مصدر سابق، ص ٨١،٨٢.

(٢) مسعودي موالخير، مصدر سابق، ص ٣٣.

لها الأثر البالغ في تراجع سن الزواج عند الجزائريين، حيث كانت المدينة الجزائرية تعيش الصراعات المرتبطة بالفقر والصحة والسكن[1].

- السن القانونية للزواج في الجزائر

لم يكن في الماضي سن الزواج محدداً في القانون الجزائري، لذلك كان على المسلمين الجزائريين الرجوع إلى مختلف المذاهب الفقهية، خاصة المذهب المالكي، الذي يحدد سن الزواج بمرحلة البلوغ لكن في فيفري من عام ١٩٥٩ جاء المرسوم التشريعي الفرنسي رقم ٢٧٤- ٥٩ الذي حدد سن الزواج بالنسبة للفتيات بـ ١٥ سنة، وبالنسبة للذكور بـ ١٨ سنة، وقد عمل القانون الجزائري بهذا المرسوم بعد الاستقلال حتى جاء قانون رقم ٢٢٤- ٦٣ في ٢٩ جوان ١٩٦٣ الذي حدد سن زواج الذكور بـ ١٨ سنة، وسن زواج الإناث بـ ١٦ سنة[2]. واستمر هذا القانون حتى سنة ١٩٨٤ حيث حدد قانون الأسرة الجديد، سن الزواج بـ ٢١ سنة بالنسبة للذكور و١٨ سنة بالنسبة للإناث[3].

---

(١) عبد الحميد دليمي، المدن الجزائرية والعولمة، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، منشورات جامعة منتوري، العدد١٥، جوان لسنة ٢٠٠١، ص ١٨٨.

(٢) شفيعة آيت سي علي، مصدر سابق، ص ٨٣،٨٤.

(٣) Mr. Brahimi, Melle Z. Ouadah, La nuptialité algérienne a travers l'état matrimonial., Alger. Office National des Statistiques. 1987, p. 26.

# الفصل الثاني

# أنماط الزواج في المجتمع العربي

# تمهيد

يمكن تعريف الزواج بأنه اتحاد العشيرين للعناية بالنسل، وهو تنظيم يختلف ويتغير من مكان إلى أخر ومن زمان إلى أخر حتى اجتاز خلال تاريخه كل صورة ممكنة وكل تجربة ممكنة من العناية التي كان يبديها البدائيون بالنسل دون ان يكون بين العشيرين اتحاد في المعيشة، إلى ما نراه في عصرنا الحديث من اتحاد العشيرين في المعيشة بغير نسل يعنيان به[1].

من خلال التتبع الأنثروبولوجي والتطوري للزواج والأسرة فقد ارتأينا في هذا الجزء من كتابنا التحدث عن أنواع الزواج القديم منها والحديث بغية تقديم نظرة شاملة عن الأنماط الزواجية، ما اندثر منها وما بقي حتى يومنا هذا.

يعد الزواج من الآليات الضبطية التي ابتكرها العقل الإنساني من اجل تهذيب الغريزة الجنسية وإشباعها وفقا لنظام مقر اجتماعيا (الزواج) وتكوين وحدات اجتماعية تتمتع بالاستمرار والنمو حسب انساق قرابية- دموية، وذلك لتنظيم العلاقات الاجتماعية وفقا لمجموعة من المعايير الأخلاقية التي تحمي المجتمع من الفوضوية التي تسببها المشاعية الجنسية.

والزواج عبارة عن رابطة تقوم بين رجل وامرأة ينظمها العراف او القانون ويحل بموجبها للرجل ان يطأ زوجته ليستولدها وينشأ عن هذه الرابطة أسرة تنتظم علاقاتها وفقا لمجموعة من الحقوق والواجبات المتعلقة بالزوجين والأولاد[2].

يصنف الزواج إلى عدة أنواع تبعاً للعامل المستخدم في هذا التصنيف فهناك أنواع تقسم على أساس عدد أفراد طرفي العلاقة الزواجية وأخرى على أساس مكان إقامة الزوجين بعد الزواج وأنواع ثالثة تصنف على أساس المجال الذي تم من ضمنه الاختيار الزواجي وأخرى تصنف على أساس جهة إبرام هذا الزواج

---

(١) ول وايريل ديورانت، **قصة الحضارة**، ت: زكي نجيب محمود، الجزء الأول من المجلد الأول، بيروت، دار الجيل، دون سنة،ص٦٦.

(٢)معن خليل عمر، مصدر سابق، ص ٥٥-٥٦.

وأخرى تصنف الزواج من حيث التزاماته المادية، إضافة إلى أشكال أخرى تعددت صورها ومسمياتها.

## أولاً: أنماط الزواج وعدد طرفي العلاقة الزوجية

### ـ الزواج الأحادي أو نظام وحدانية الزوج والزوجة (Monogamy)

وهو زواج رجل واحد بامرأة واحدة، ولا يحق لأي منهما الجمع بين أثنين ويعتبر هذا النوع من الزواج هو السائد والمفضل في معظم مجتمعات العالم البدائية منها والمتحضرة، يظن أنصار النظرية البيولوجية أن هذا النظام هو أحدث النظم الزواجية وهو نهاية المطاف في تطور نظم الأسرة بيد أن هذا الاعتبار خاطئ من أساسه إذ تبين من دراسة وتحليل نظم الأسرة القديمة أن الترابطات الأولى زاولت هذا النظام وأخذت به المجتمعات التوتمية والقبائل التاريخية وعلى الأخص قدامى اليونان والرومان(١).

فبالرغم من أن هناك الكثير من المجتمعات التي تسمح وحتى تشجع على الزيجات التعددية فإنه لا يترتب على ذلك أن يقترن كل فرد متزوج أو حتى أغلب المتزوجين، بأكثر من زوجة واحدة، بل العكس هو الصحيح تماماً، إذ تدل الإحصاءات في أغلب المجتمعات التي تعرف الزواج ألتعددي، إذا لم يكن فيها جميعاً على الإطلاق، على أن الزواج الأحادي هو الشكل السائد، وأن هذا الزواج لا ينتشر فقط في أغلب مجتمعات العالم على أنه أكثر الأشكال قبولاً وأكثرها سهولة ولكنه ينتشر داخل المجتمعات التي تعرف نظام الزواج التعددي حيث لا تستطيع إلا قلة من السكان فقط أن تحصل بالفعل على أكثر من زوجة(٢).

يعتبر الزواج الأحادي هو أكثر الأنماط انتشاراً في البلاد العربية وخاصة في مراكزها الحضرية، وقد يرجع ذلك إلى انتقالية المجتمع العربي وتغير حجم

---

(١) مصطفى الخشاب، **دراسات في الاجتماع العائلي**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨١، ص ١١٠.

(٢) محمد محمود الجوهري، **الأنثروبولوجيا، أسس نظرية وتطبيقات عملية**، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ٢٩٢-٢٩٣.

الأسرة وانتقاليتها وتبدل القيم المتعلقة بحجمها (أي الأسرة) والمتعلقة بكثرة عدد الأولاد إضافة إلى تغير وظائف الأسرة وخاصة الاقتصادية منها مع الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات الاقتصادية وارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور وارتفاع مكانة المرأة ... الخ من الأسباب، وهو النظام (أي نظام وحدانية الزوجة) الأمثل الذي تسعى المجتمعات المعاصرة إلى تدعيمه والإبقاء على مقوماته[1].

- **الزواج التعددي (Pologamy):**

وهو زواج الفرد الواحد (من أي الجنسين) بزوجين أو أكثر، وينقسم هذا النوع من الزواج على قسمين:

**الأول: تعدد الأزواج (Polyandry)**

وهو زواج امرأة واحدة برجلين أو أكثر، وهو أندر أشكال الزواج أو هو مجرد تحفة أثنوغرافية كما وصفه بعض علماء الأنثروبولوجية، عرفته بعض المجتمعات الإنسانية في الماضي البعيد كشعب الشوكين (Chukenee) في سيبيريا وشعب النايار (Nayer) وبعض الشعوب الأخرى التي كانت تعيش في شبه القارة الهندية. وقبائل أخرى في سيلان وفيتنام والفلبين والبرازيل وسكان استراليا الأصليين. أما في الوقت الحاضر فنجد هذا النوع من الزواج (بصورة واضحة) في مجتمعين وهما قبيلة الماركسيان (Marqussian) التي تقطن في جزر جنوب شرقي آسيا التي يكون فيها تعدد الأزواج من ضمن دائرة الغرباء حيث يسمح لنساء الطبقة الراقية في هذه القبيلة بالزواج من عدة رجال لا قرابة بينهم إلا أنهم يشتركون في المسؤولية الاقتصادية وتقديم الخدمات للزوجة ورعاية شؤونها، وعند التودا (Toda) - إحدى شعوب جنوب الهند- تعدد الأزواج عندهم يختلف عنه عند الماركسيان، فإذا كان الزواج عند الأخيرة يتم ضمن دائرة الغرباء فإنه

---

(١) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ٣٩.

عند التودا يتم ضمن دائرة الأقرباء[1]، حيث يحتم على المرأة عندما تتزوج برجل معين أن تصبح نظرياً على الأقل زوجة لكل أخوته الأحياء منهم والذين لم يولدوا بعد، وكثيراً ما توجد مثل هذه الزيجات نظرياً وواقعياً، فمن الممكن أن يعيش مجموعة من الأخوة "أو الأخوة في العشيرة" (Clan-Brothers) مع زوجة واحدة فقط في كوخ واحد[2].

اما الذرية الناتجة عن هذا النوع من الزواج، فانها تنسب عند بعض القبائل إلى الأخ الأكبر في حالة زواج مجموعة من الأخوة، وفي قبائل أخرى يعتبر جميع الأولاد أبناء لكل الأزواج، وكل زوج هو بمثابة أب لكل طفل.

ان صورة تعدد الأزواج هذه كان لها شبيها عند عرب الجاهلية بما يسمى **بنكاح الرهط**، فبموجبه يدخل جمع من الرجل (اقل من عشرة) على امرأة ويمارسوا الجنس معها، ثم تمتنع هذه المرأة بعد ذلك عن أي ممارسة جنسية حتى يتبين حملها وتضع، وما ينتج من مواليد عن هذه الممارسة يمكن أن تنسبه الأم إلى أي من أولئك الرجال ليحمل اسمه.

وكذلك الحال بما كان يعرف **بنكاح الكثرة**، أيام الجاهلية حيث يدخل مجموعة من الرجال على إحدى البغايا، فإذا حملت ووضعت اجتمعوا إليها بحضور خبير بإلحاق الأولاد بآبائهم على التشابه الظاهر بينهم، ويسمى هذا الخبير بـ**(القافة)** ليثبتوا انتساب الولد إلى من يقرر القافة أبوته[3].

هذا إذا كان المولود ذكرا أما إذا كان أنثى أو ذكر لم يلحق انتسابه بأي رجل فانه يكون من نصيب مالك المرأة الممارسة للبغاء، حيث كان تجار الرقيق يدفعون باماءهم لتعاطي البغاء ويفرضون على كل منهن ضريبة تؤديها

---

(١) علياء شكري، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ص ١٥٤.

(٢) محمد محمود الجوهري، مصدر سابق، ص ٢٩٤.

(٣)زهير حطب، مصدر سابق، ص ٤٧–٤٨.

إليهم من كسبها وسعيها، إذ كان البغاء يسمى بالمساعاة، وهو مقتصرا على الإماء المجلوبات من بلاد أخرى، فكانت تقام لهن البيوت في المدن أو في الأسواق الموسمية وترفع فوقها رايات حمر لتدل عليها، وكان ملاك الإماء يجنون أرباحا كثيرة من ذلك العمل ومن المتاجرة بأولاد الإماء، خاصة إذا كانت الأمة جميلة أو حملت من رجل جميل وجاء المولود على مثالها أو مثاله[1] .

إن أشكال النكاح هذه على الرغم من إن دافعها الأول هو الإشباع الجنسي او المادي، إلا إنها لا تخلوا من وجها او مضمونا اجتماعيا، فهنالك ضريبة تلحق بالرجل تتمثل بمسؤولية الاعتراف وتقبل ما ينتج عن هذه الممارسة من مواليد.

**الثاني: تعدد الزوجات (Polygamy):**

وهو زواج رجل واحد بامرأتين أو أكثر في وقت واحد وهو أكثر أشكال الزواج انتشاراً "بعد الزواج الأحادي" حيث وجد جورج مردوك أن هذا النمط الزواجي موجود في حوالي ٧٠٪ من الثقافات المائتين والخمسين التي درسها مقارنة على مستوى العالم كله[2]. يشير البعض من المختصين إلى ان تعدد الزوجات جاء نتيجة لاسترقاق النساء واتخاذ الاقوياء والاغنياء* العدد الكثير من النساء للاستمتاع والخدمة ومن اجل المفاخرة والعظمة، ولذلك كان تعد الزوجات نظاما خاصا بالملوك ورؤساء الجماعات القبلية.[3] تختلف المجتمعات حول هذا النظام فمنها من كانت تبيح تعدد الزوجات في حالات معينة كعقم الزوجة او مرضها، وبعضها الآخر جعله مرتبطا بقدرة الرجل الجسدية والمالية والاجتماعية، والبعض حدد عدد الزوجات كما في المجتمعات الإسلامية.

---

(١) عبد السلام الترمنيني، **الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام (دراسة مقارنة)**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤ص ٢٣.

(٢) علياء شكري، مصدر سابق، ص ١٥٤.

* كما هو حال الاغنياء في قبائل سايواي (Siwai) في جزر سلمان، من اصحاب مزارع الخنازير.

(٣) حلمي فرحات، تعدد الزوجات في الاديان، ط١، القاهرة، دار الافاق العربية، ٢٠٠٢، ص٠٩.

لم يكن لهذا الزواج عند أكثر الأمم عدداً محدداً فقد سمحت شريعة "ليكي" الصينية بتعدد الزوجات إلى ١٣٠ امرأة، وكان عند أباطرة الصينيين نحو ٣٠ ألف امرأة والديانة اليهودية كانت تبيح التعدد بلا حد وفي هذا السياق يرى (وستر مارك) أن تعدد الزوجات باعتراف الكنيسة بقي إلى القرن السابع عشر وكان يتكرر كثيراً في الحالات التي لا تحصيها الدولة[1].

"وعند قبائل (الباجندا)* (Baganda) يستأثر الملك لنفسه باعتباره الحاكم المطلق وأغنى رجل في المملكة بمئات من الزوجات، أما الزعماء فيمكن للفرد منهم أن يمتلك عشر زوجات أو أكثر معتمدين في ذلك على ثروتهم ومكانتهم السياسية، أما المزارعون والحرفيون والطبقة الدنيا من السكان فإنهم يعملون جاهدين ليضمن الواحد منهم لنفسه زوجتين على الأقل (كرمز لمكانتهم وثروتهم) والأوفر حظاً منهم هو الذي يملك ثلاث زوجات أو حتى أربع، أما الفلاحون الأكثر بؤساً فلا يقترن الفرد منهم سوى بزوجة واحدة، ويرجع السبب الأساسي لذلك إلى عجزهم عن دفع المهر اللازم المرتفع نسبياً للحصول على الزوجة الثانية"[2].

اما في الثقافة الاسلامية فقد سمح الدين الإسلامي للرجل المسلم حق الزواج بأربع نساء، ولكن هذا السماح مشروطاً بالعدل وليس سماحاً مطلقاً، إذ على الزوج تحقيق العدل بين زوجاته، وأن يقتصر زواجه على زوجة واحدة فقط حتى لا يكون من الظالمين، هذا ما نصت عليه الآية الثالثة من سورة النساء: (وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا).

---

(١) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ١٥٢.

* هو مجتمع يبلغ تعداده حوالي مليون نسمة يقطن في أوغندا بشرق أفريقيا والباجندا شعب يعيش على تربية الماشية وفلاحة البساتين ونسقه السياسي قائم على الملكية الأوتوقراطية ويتمتع الملك الذي يساعده في الحكم عدد كبير من الزعماء بسلطة سياسية مطلقة تقريباً. أنظر: محمد محمود الجوهري، مصدر سابق.

(٢) محمد محمود الجوهري، مصدر سابق، ص ٢٩٣.

ان تعدد الزوجات كان سائدا قبل الاسلام ونظاما معروفا ومباحا لدى الكثير من الامم القديمة كالبابلين والآشوريين والمصريين والاثينيين والصينيين والهنود، اذ كانت طبيعة بنيتهم الجسدية وظروفهم الاجتماعية تساعد على هذا التعدد، ولهذا النظام حضور على مستوى المجتمعات الاسلامية وغير الاسلامية كالهندوس الا ان نسبته تتراوح بين مجتمع واخر وبين حسابات الامس واليوم.

إن وجود هذا النظام في المجتمعات القديمة والحالية الاسلامية وغير الاسلامية، ينفي ادعاء البعض من ان ظهور تعدد الزوجات اقترن بظهور الاسلام وجاء لاستغلال المراة، بينما الاسلام جاء وهذب هذا النمط الزواجي وحدده بعدد معين كما وضع شروط لهذا التعدد، كما مبين في الاية سابقة الذكر[1].

يمكن النظر إلى تعدد الزوجات على أنه أثر وظيفي لظروف مختلفة كانت سائدة في المجتمع عندما كان هذا النوع من الزواج منتشراً بشكل أعم، ومن هذه الظروف ما له صفة اجتماعية، تتمثل فيما يضفيه المجتمع على العدد الأكبر للأولاد من قيمة تنعكس على والديهم فتزداد مكانتهم الاجتماعية، ومنها ما له صفة نفسية اجتماعية تتمثل في ضرورة الشعور بالأمن، وهي ضرورة كانت تتحقق عن طريق القوة الذاتية للأسرة الممتدة أو العشيرة بشكل عام وهي قوة تتمثل في قوة أفرادها والمرتبطة بعددهم، وذلك في وقت غابت فيه القوانين الوضعية لتوفير مثل تلك الحاجات لأفراد المجتمع، ومن تلك الظروف ما له صفة اقتصادية كانخفاض كلفة الزواج، وتكاليف معيشة الزوجات آنذاك مما يشجع على تعدد الزوجات، بالإضافة إلى أن أولئك الزوجات قد يشكلن قوة عمل يحتاجها العمل الزراعي في الريف[2].

---

(١)حلمي فرحات، مصدر سابق، ٩-٢٠.

(٢) إدريس فالح نايف عزام، **التحضر وأثره في الأسرة الأردنية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٥٤.

"ولذلك يمكن القول أن ممارسة البوليجينية من الممكن أن ينظر إليها على أنها نوع من الممارسات الوظيفية التي تدعم بقاء واستقرار النسق الأسري الذي يعتمد بقاؤه قوياً على إنجاب عدد أكبر ممكن من الأبناء من أكبر عدد ممكن من النساء"[١].

وعلى صعيد القوانين الرسمية المتبعة في البلدان العربية فإن بعضها يأخذ بتعدد الزوجات في نطاق الأحكام الدينية: (السعودية، الكويت، الإمارات، اليمن، السودان، ليبيا، الجزائر، الأردن، لبنان ومصر) وبعضها يقيد تعدد الزوجات بقيود محددة منها شرط العدل بين الزوجات (المغرب) وشرط القدرة على الإنفاق (سوريا والعراق) وبعضها يمنع تعدد الزوجات (تونس، منذ ١٩٥٦)[٢]. وهذا ما بينته قوانين الأحوال الشخصية لهذه الدول*.

وتعدد الزوجات من الظواهر التي عرفت مداً وجزراً في الأسرة العربية فانتشارها كان يتعلق بجملة من الأسباب أهمها البحث الدائم والمستمر عن أيدٍ عاملة جديدة مجانية توضع في خدمة الأرض لذلك كان الريف مهداً لهذه الظاهرة فانتشرت فيه أكثر من انتشارها في المدن[٣].

حيث وجد خالد شاتيلا في دراسة له في الثلاثينات (من القرن العشرين) عن الزواج عند المسلمين في سوريا أن خمسة بالمائة من المتزوجين تزوجوا أكثر من زوجة واحدة، وأن هذه الظاهرة أكثر انتشاراً في الريف منها في المدينة، أما في

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٥.

(٢) حليم بركات، مصدر سابق، ص ٢١٠.

* ينص قانون الأحوال الشخصية المغربي على ما يلي: إذا خيف عدم العدل بين الزوجات منع التعدد، فللقاضي سلطة الإذن او المنع. وفي قانون الأحوال الشخصية السوري والعراقي على التوالي: لا يأذن القاضي للرجل بان يتزوج على زوجته اذا تحقق انه غير قادر على نفقتها، يشترط القاضي لتعدد الزوجات ان تكون للزوج الكفاية المالية لإعالة أكثر من زوجة واحدة. أما القانون التونسي فينص بان تعدد الزوجات ممنوع ويعرض مرتكبه للعقوبة بالسجن لمدة عام وبغرامة مالية او بإحدى هذه العقوبتين.

(٣) زهير حطب، مصدر سابق، ص ١٩٩.

السبعينات فقد تبين من دراسة صفوح الأخرس أن ٢٠٪ فقط من المتزوجين في دمشق كانوا يجمعون بين أكثر من زوجة واحدة، ووجد رتشارد أنطوان في دراسته لقرية كفر ماء في شمال الأردن أن نسبة المتزوجين بأكثر من زوجة هي ١٠٪ عام (١٩٦٠) وذكر بروثر ودياب أن ١١٪ من المتزوجين في قرية ارطاس (فلسطين) تزوجوا من أكثر من امرأة في الثلاثينات[١].

وفي دراسة مقارنة حديثة بينت أن الفتاة المصرية تصر على عدم الزواج من رجل متزوج وعدم تقبلها مبدأ تعدد الزوجات لاعتقادها بأن فيه ضرراً نفسياً على الزوجة وكذلك فإن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري تجعل الزواج بأكثر من زوجة في وقت واحد أمراً عسيراً ولكن الأمر مختلف بالنسبة للمجتمع السعودي حيث تتوافر الإمكانيات الاقتصادية وكذلك طبيعة الحياة الاجتماعية والظروف الثقافية في المجتمع السعودي تحبذ ذلك[٢].

اما على صعيد (تاريخية الرؤية) القانونية فقد قيدت قوانين الأحوال الشخصية في بعض الدول العربية نظام تعدد الزوجات، اذ نصت المادة الرابعة من قانون الأحوال الشخصية العراقي على أن "لا يجوز التزوج بأكثر من زوجة إلا بإذن من القاضي"، وتعاقب المادة السادسة منه كل من خرج على هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار عراقي أو بالعقوبتين معاً[٣].

وكذلك هو حال نص المادة الثامنة عشر من قانون الأحوال الشخصية التونسي الصادر عام ١٩٥٦، التي منعت تعدد الزوجات واعتبرت كل من تزوج وهو في حالته الزوجية وقبل فك عصمة الزواج السابق مخالفا للقانون ويعاقب بالسجن

---

(١) حليم بركات، مصدر سابق، ص ٢٠٩.

(٢) ليلى عبد الحميد محمد"دراسة مقارنة لاتجاهات طالبات الجامعة نحو قضايا تكوين الأسرة وعلاقتها ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من الطالبات المصريات والسعوديات"، مجلة الدراسات الإنسانية، العدد الثاني عشر، مطبعة الجبلاوي، ١٩٩٤، ، ص ٣٧٩.

(٣) عبد القادر القصير، مصدر سابق، ص١٥٧، ١٥٨.

لمدة عام وبغرامة مالية قدرها مائتان وأربعون ألف فرنك أو بإحدى هاتين العقوبتين، بينما نص القانون السوري الصادر عام ١٩٥٣ على ضرورة الحصول على ترخيص القضاء قبل الزواج بزوجة ثانية، أما قانون الأحوال الشخصية في مصر فقد نص "على أن يتم توثيق الزواج التالي أمام القاضي بعد إعلان الزوجة الأولى"(١).

من خلال جميع هذه الدراسات التي تناولت المجتمع العربي في هذا الجانب نلاحظ أن لنظام تعدد الزوجات وجود - إلى جانب نظام الزواج الأحادي- وانتشار خاصة في المناطق الريفية العربية أكثر منه في مدنها، وذلك لظروف واعتبارات اقتصادية وقيمية مجتمعية، ولعامل الزمن علاقته بوجود هذا النظام، إذ أن نسبة انتشاره- أي تعدد الزوجات- في الوقت الحاضر قد انحسرت مقارنة عما كان عليه في الماضي.

وعلى العموم يسجل نظام أو ظاهرة تعدد الزوجات اتجاهاً تقهقرياً فبعد أن كانت سارية وقاعدة متبعة في الكثير من الأوساط العربية الريفية، تراجعت حتى تكاد تمحي في بعض الدول كلبنان(٢). وكذلك الحال في الجزائر حيث أصبحت هذه الظاهرة تعد هامشية وأخذت طريقها إلى الزوال(٣).

رغم وجود وانتشار نظام تعدد الزوجات، إلا أن علينا ألا نبالغ في تصور هذا الانتشار أو تحميله من الدلالات أكثر مما يحتمل وضرورة التمييز بين الواقع والمثل الأعلى، بين ما يمارسه الناس فعلاً وما تحاول ثقافتهم أن ترسمه لهم، ومثالنا على ذلك ما يبيحه الدين الإسلامي من حق لكل رجل مسلم من الزواج بأكثر من زوجة، هذا هو المثال أو العنصر الثقافي النظري، أما في الواقع الحي فإننا نجد – رغم هذه الإباحة – أن نسبة معينة فقط من الرجال المسلمين هم

---

(١) عبد القادر القصير، مصدر سابق، ص ١٥٨.

(٢) زهير حطب، مصدر سابق، ص ٢٦٤.

(٣) Ali Kouaouci, op cit., p. 135.

الذين يستطيعون فعلاً الجمع بين أكثر من زوجة، فالبون شاسع بين المثال الثقافي والواقع الثقافي فيما يتعلق بهذا الموضوع وهذا الوضع قائماً في ثقافات أخرى كثيرة[1].

في بعض مجتمعات العالم القديم، كانت هنالك كثير من الشواهد التي تؤكد وجود ارتباط ما بين نظام تعدد الزوجات وبين السلطة، لاعتبار هذا النظام أحد رموز السلطة، بل أن بعض الزعماء والحكلم الأفريقيين كانوا يرتبون لأنفسهم حقوقاً زواجية على نساء القبيلة، ولم يكن هذا الارتباط ما بين تعدد الزوجات والسلطة مقتصراً على أفريقيا بل كان موجوداً في آسيا وأوريا، ومن الرواسب الثقافية لهذا النظام "حق الليلة الأولى" الذي كان ميزة للسيد على رعاياه طوال العصر الإقطاعي الذي استغرق فترة طويلة من التاريخ الأوربي[2].

أما بالنسبة لنظام الزواج الأحادي فعلينا أن ننظر إليه أيضاً نظرة واقعية متعمقة، فالزواج الأحادي بالشكل الذي نعرفه، ليس نظاماً أحادياً مطلقاً، هذا مع العلم أنه تحول إلى مثل ثقافي، ولكن كونه مثلاً ثقافياً أعلى لا يعني أنه ينفذ في الواقع الحي بدقة، ذلك أن الالتزام الصارم الدقيق بهذا المبدأ يعني أن تواجه الأرملة نفس مصير زوجها، كما يحدث في نظام "الساتي" (Sati) عند الهندوس حيث كانوا يحرقون الأرملة مع زوجها ولكن الذي يحدث اليوم في كافة المجتمعات تقريباً هو نوع من الزواج الأحادي النسبي، أو هو تعدد زوجات متتابع[3]، او تعدد أزواج متتابع، كما هو معروف عند العرب **بالمرأة المردفة**، التي تتزوج عدة مرات بعد وفاة الزوج او بعد كل حالة طلاق، فلا تجد ضيرا من ذلك او حرج مادام هناك راغب بالزواج منها.

---

(١) علياء شكري، مصدر سابق، ص ١٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٥، ١٥٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

من المعروف عند العرب أنهم يفضلون الزواج بامرأة لم تكن لها تجربة زواجيه سابقة وذلك لأسباب عدة منها: ان بكارة المرأة هي دليل عفتها وطهارتها لذلك يسعى الفرد العربي للارتباط بزوجة بكر لان قيمة البكارة والعفة تكون بمثابة هاجسا داخليا يمنع الفرد من الارتباط بزوجة ليست بكرا حتى وان كانت بكارتها ذهبت نتيجة زواج سابق. كذلك عدم الرغبة بالحصول على زوجة قد مارست الجنس مع شخص أخر حتى وان كان زوجها السابق، فالمرأة هي رمز الشرف بالنسبة للزوج فليس من المحبذ ان تكون قد كشفت على غيره، كما لا يفضل أن تكون للمرأة خبرة او دراية بالجنس الا ما يكون على يد زوجها الحالي، والسبب الأخر هو ان المرأة المطلقة محط شك من قبل الآخرين، فغالبا ما ينسب سبب الطلاق إلى المرأة، لان المجتمع يرى بأنه على المرأة مراعاة زوجها وتحمل كل ما يصيبها منه، فالصبر والحفاظ على الزوج وعلى بيته والخوف من الطلاق هي من صفات ذوات الأصل الطيب والتربية الحميدة والأخلاق الرفيعة. كما ان زواج المرأة بعد وفاة زوجها بغير حاجة -كالحاجة إلى تربية او إعالة أطفالها او لحماية نفسها من كلام السوء- تعاب عليه من قبل المجتمع، فدواعي الرفض هي دواعي أخلاقية- نفسية واجتماعية.

هذه هي حالة معظم المجتمعات العربية ولكن ليست جميعها فهناك من يفضل الزواج بالمطلقات كما هو الحال عليه في المجتمع الموريتاني - على سبيل المثال- الذي ترتفع فيه نسب الطلاق، اذ تتزوج معظم المطلقات أكثر من مرة وذلك لرغبة الرجل الموريتاني بالمرأة المطلقة لأنه يعي بان سبب الطلاق لا يرجع إلى المرأة وإنما إلى تغير مزاج الرجل كما ان كثرت الطلاقات قد حدت من مجال المعروض في سوق الزواج، بالإضافة إلى غياب سيطرت المجتمع تجاه الطلاق الذي ينظر إليه كأمر طبيعي أخذا بمناصرة المرأة المطلقة من خلال الاحتفال بطلاقها كنوع من الدعم الذي يوفره لها.

ان ارتفاع نسب الطلاق في بعض المجتمعات العربية - خاصة طلاق الصغيرات تحت سن العشرين او بعدها بقليل- غير بعض الشيء من صورة المطلق والمطلقة كما ان ارتفاع تكاليف الزواج من جهة ثانية شجع على الزواج من الشخص حتى وان كان مر بزواج سابق.

لذلك اخذ المجتمع العربي يتنازل او يتخلى عن تلك الصورة او النظرة التي كان يلحقها بالشخص المطلق خاصة من النساء، بل أصبح اليوم هناك جمعيات تدافع عن المطلقات وتطالب بحقوقهن وهناك وسائل إعلام خاصة بهن تعرض مشاكلهن وتجاربهن في الحياة الزوجية كما هو الحال في إذاعة المطلقات وبعض المواقع الالكترونية الخاصة بهذه الفئة.

ومن الامثلة التي يمكن ان نسوقها بهذا الصدد ما بينته دراسة قام بها مركز البحرين للدراسات والبحوث عن المواصفات المرغوبة في شريك الحياة، ان هناك ١٧٪ من الشباب و٢٨٪ من الشابات لا يمانعوا من الزواج بشريك مطلق لكن على شرط ان لا يكون له أولاد من زواجه السابق كما ان هناك نسبة من الشباب تبلغ ١٧٪ مقابل نسبة ٥٠٪ من الفتيات ممن لا يمانع من الارتباط بشريك كانت له علاقات عاطفية سابقة(١).

وهذا كمثال بسيط عن تبدل مقاييس العفة والشرف لدى الشباب عندما نرى إن هناك من يوافق على الارتباط بفتاة كان لها تجارب عاطفية سابقة حتى وان كانت النسبة صغيرة في هذه الدراسة، فهي تعد مؤشرا جديدا فيما يتعلق بأسس الاختيار في مجتمع محافظ كالمجتمع البحريني على سبيل المثال لا الحصر.

---

(١) سلمان الدوسري، **دراسة حديثة تكشف حقائق جديدة عن الشباب البحريني**، *جريدة الشرق الأوسط*، العدد ٩٨٠٤، ٢٠٠٥.

وعودة على بدء يمكن القول أن نظام الزواج الأحادي النسبي هو الذي يسيطر تدريجياً في معظم بلاد العالم تقريباً على اختلاف نظمها الزوجية والأسرية[1].

- الزواج الجماعي (Group Marriage):

"هنالك شكل آخر للزواج، شديد الندرة يتكون من ارتباط تعدد الزوجات بتعدد الأزواج حيث تتمتع مجموعات من الرجال والنساء بحقوق زواجية متساوية إلى حد ما بعضهم تجاه بعض ويطلق على هذا الشكل في الغالب (الزواج الجماعي)"[2].

كان هذا النوع من الزواج موجوداً في العصور البدائية ويعتقد أنه كان أقدم صور الزواج، إلا أنه حتى في تلك الأزمان لم يكن حدوثه كقاعدة عامة في تلك المجتمعات بل كان يظهر كقاعدة استثنائية توجد إلى جانب صور الزواج الأخرى، وتظهر هذه الصورة في الوقت الحاضر في مجتمع واحد تقريباً من مجتمعات العالم البدائية وذلك عند قبائل "الكينك كانك" (Kaing Kangs) في البرازيل، ومن دراسة لهذه القبيلة لفترة ١٠٠ عام لوحظ أن ٦٢٪ من مجموع الزيجات كانت بصورة زواج جماعي و١٤٪ منها كانت تعدد أزواج و١٨٪ من الزيجات كانت تعدد زوجات و٦٪ منها زواج أحادي[3].

يرى بعض المختصين أن وجود الزواج الجماعي عند بعض القبائل البدائية ما هو إلا امتداد للأسرة القائمة على نظام تعدد الأزواج مضافاً إليها زوجة أخرى أو أكثر، ولا يرجع إلى بدائية زائدة تميز ثقافة هذه القبائل[4]، كما يشترطون اشتمال هذا النوع من الزواج على المسؤوليات الاقتصادية وعلى حقوق وواجبات

---

(١) علياء شكري، مصدر سابق، ص١٥٧.

(٢) محمد محمود الجوهري، مصدر سابق، ص ٢٩٢.

(٣) مليحة عوني القصير وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٢٨١، ٢٨٢.

(٤) محمد محمود الجوهري، مصدر سابق، ص٢٩٩.

يلتزم بها جميع الأطراف الداخلة فيه، اذ لا يمكن اعتباره زواجاً إذا انتفت منه هذه المسؤوليات وهذه الحقوق والالتزامات. كما يفسر الزواج الجماعي بأنه جاء نتيجة لتعاون عدد من الرجال لخطف النساء، وبذلك تكون لجميع الخاطفين حقوق في المرأة المخطوفة ومن هذه الحقوق، ممارسة الجنس.

## ثانياً: أنماط الزواج والتزامات المهر:

**- زواج بمهر مادي- عيني- خدمات: ويمكننا الحديث عن نوعين هما:**

**الأول:** مهر مدفوع من جانب الرجل: يكون هذا المهر على شكل مادي أو عيني يقدمه الزوج إلى زوجته أو بالأحرى إلى أسرة زوجته أو يكون على شكل خدمات يقوم بها الزوج لصالح أسرة الزوجة، والمهر على وجه التقريب هو تلك القيمة التي تدفع عند الزواج يقدمها راغب في الزواج، أو في الغالب الأعم أسرته إلى أسرة العروس، ويخدم هذا المهر المدفوع وظائف عديدة من بينها أن يرمز إلى المكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة التي ترغب في الارتباط عن طريق المصاهرة، وإقامة رابطة اقتصادية بين أسرتي العريسين لضمان استقرار الزواج في المستقبل، هذا فضلاً عن أنه يتيح لأسرة العروس الوسيلة التي تمكنها من أن تستبدل ابنتها بزوجات لأبنائها[1].

كان المهر عند العرب يسمى **سياقا** أي ما يساق من هذه الأنعام إلى بيت العروس من قبل العريس كمهر لها. ولا زالت هذه التسمية معمول بها في بعض مناطق العراق مع بعض التغيير في اللفظ انسجاما مع اللهجة الدارجة اذ يسمى **سياك** على الرغم من اختلاف النوعية والمدلول.

يبدو أن نظام المهور انحدر إلينا من نظام بيع الفتيات أو **الزواج بالشراء** (Marriage by Purchases)، إذ كان على الزوج في بعض القبائل القديمة أن يشتري زوجته لقاء قدر يتفق عليه من مظاهر النقد الشائع في مبادلاتها الاقتصادية،

---

(١) محمد محمود الجوهري، مصدر سابق، ص ٣٠٠.

فمثلاً إذا كانت تتخذ من الأنعام مقياساً نقدياً لقياس قيم الأشياء، اتفق الزوجان أو من يمثلهما على عدد رؤوس الأنعام التي تقدم ثمناً للزوجة[1].

كان هذا النمط الزواجي سائداً في القدم عند الرومانيين والكلدانيين، حيث كانت العادات الكلدانية - احيانا- تفرض على الفتيات البالغات من العذارى البيع قصد الزواج حيث كان يجمعن في مكان للتدليل بهن في مزاد علني من قبل دلال او رجل دين مشترطا على المشترين الزواج بهن واذا ما وقع خلاف او فراق بين الزوجين كان على ولي المراة ارجاع ثمنها الى زوجها قبل الافتراق[2].

أما عند الرومان فكان يسمى **بزواج العامة**، لأنه من ابتكار العامة حتى يحوزوا سلطة مطلقة على زوجاتهم وأولادهم كالتي يتمتع بها الأشراف على زوجاتهم جراء الزواج الديني* وزواج العامة هو تطبيق لصفقة بيع قانونية تتم وفقا لقواعد البيع والشراء[3].

وعند الكركز (Kargis) وهي قبائل تركية في الجنوب الغربي لسيبيريا، نجد أن الزواج يتم عن طريق شراء الأب عند بلوغ أبنه سن العاشرة للعروس وذلك بإبرام عقد زواجها على ابنه بعد دفع مقدمة أو قسط من الثمن المتفق عليه، الذي قد يكون على صورة عدد كبير من الأنعام أو غير ذلك ومن ثم يقسط هذا الثمن على دفعات منتظمة، وبعد أن يدفع أغلب الأقساط إلى عائلة العروس يسمح عندئذٍ للخطيب بزيارة خطيبته ولا يمكن الزواج منها إلا بعد دفع كل الثمن وبهذا تعتبر الزوجة ملكاً للزوج وتقطع كل اتصالها بأهلها وجماعتها، أما عند

---

(١) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ٩٩.

(٢) ملكة يوسف زرار، **موسوعة الزواج والعلاقات الزوجية في الإسلام والشرائع الأخرى المقارنة**، ط١، القاهرة، دار الفتح للإعلام العربي، ٢٠٠٠، ص٣٦.

* احد أشكال الزواج التي كانت في الإمبراطورية الرومانية والذي يقتصر على الأشراف دون العامة ويتم بمراسم دينية، بحضور الحبر الأعظم وعشرة من الشهود، وبه يمنح الزوج سلطة مطلقة على زوجته.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٣.

الهداستا (Hadasta) وهي من قبائل الهنود الحمر في شمال ولاية داكوتا الشمالية، يعتبر الزواج بالشراء من أرقى وأشرف أنواع الزواج بالنسبة للمرأة ولا تشترى إلا إذا كان زواجها الأول[1].

وهناك من يرجع ظهور الزواج بالشراء إلى زيادة الثروة التي يسرت على الرجل او الخطيب ان يدفع لوالد العروس هدية او مبلغا كثمناً لابنته، بدلا من ان يخدم عشيرة غير أهله للحصول عليها، او يخاطر بالقتال وإراقة الدماء لسبيها او خطفها، ونتيجة لذلك أصبح الزواج بالشراء تحت إشراف الوالدين، هو القاعدة السائدة لدى (عدد من) المجتمعات الأولى[2].

وقد يتخذ التعويض مظهراً آخراً وهو تأدية خدمات معينة، بدلاً من الثروات المتداولة، (وهذا ما يعرف بصداق الخدمة **(Bride-service)** [3]، ففي سبيل حصول الرجل على زوجة، عليه أن يعرض على أهلها أن يعمل عندهم مدة يتفقون عليها، وكانت المجتمعات القديمة التي أخذت بهذا النظام تزاول في غالب الأمر الرعي والزراعة البدائية، فكان الزوج يقوم بالصعب من الأعمال بدون مقابل حتى تنتهي المدة المتفق عليها، وكانت مدة الخدمة التي يتفق عليها الطرفان تختلف باختلاف المركز الاجتماعي والاقتصادي فتطول هذه المدة إذا كانت الزوجة من طبقة راقية وتمت بصلة إلى آباء العشائر، وتقصر إذا كانت من طبقة فقيرة[4].

وخير مثال على هذا النوع من الزواج ما ذكره القرآن الكريم في سورة القصص الآيات ٢٥، ٢٦، ٢٧، عن زواج موسى (ع) بينت شعيب عندما طلب الأخير

---

(١) مليحة عوني القصير وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٢٨٦.

(٢) ديورانت، قصة الحضارة مصدر سابق، ص ٧٤-٧٥.

(٣) نوع من الصداق يتمثل بخدمة يقدمها العريس لأهل العروس لمدة يتفق عليها، بدلا من المال أو الهدايا المتعارف عليها في الصداق الاعتيادي، والسبب في اعتماد هذا النوع من الصداق يعود إلى فقر العريس أو إلى حاجة أهل العروس لخدمات رجل. انظر: شاكر مصطفى سليم ،قاموس الانثربولوجيا، ط١، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٨١ص١٣٢.

(٤) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص١٠٠.

من سيدنا موسى أن يرعى الغنم لمدة ثمانية سنوات مقابل تزويجه أبنته ولما قضاها أتم له ذلك. كما جاء في الكتاب العزيز ما ينص على ذكر المهر في قوله تعالى: (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة)[1]، سواء كان هذا المهر نقدياً أو عينياً، يسلم جزء منه أو جميعه إلى الزوجة قبل الدخول ويسمى مهر معجل، أو يؤخر لإحدى الأجلين: الطلاق أو الوفاة ويسمى حينئذٍ مهر مؤجل.

وهنالك مثال آخر للزواج بعوض كان موجوداً في الريف **العراقي** ويسمى **زواج الفصل أو الدية**، حيث تقدم المرأة كجزء من التعويض في حالة اعتداء او قتل شخص ما ومن عشيرة ما لشخص آخر من جماعة أو عشيرة أخرى، لحل هذه المشكلة والحيلولة دون بقاء روح العداوة والثأر، تلجأ عشيرة القاتل إلى تقديم امرأة أو أكثر حسب مكانة ومركز الشخص المقتول وعشيرته إضافة إلى مبلغ من المال لتفادي القصاص المماثل ولزرع روح المحبة والتسامح وذلك بربط العائلتين أو الجماعتين برباط المصاهرة.

**الثاني: مهر او مقابل مدفوع من جانب المرأة وأسرتها:** تأخذ بعض المجتمعات بوجوب المهر على الزوجة وليس على الزوج فوالد الزوجة هو الذي يدفع لابنته العروس مبلغاً يتناسب مع مركزه الاجتماعي ومركز الزوج ومبلغ ثراء كل منهما، ويطلق على هذا النظام أسم "الدوته" (Dote) وكان هذا النظام سائداً في بلاد اليونان والرومان ولا يزال قائماً في معظم الشعوب الأوربية. هذا وبعض المجتمعات التي تسير على نظام المهر تلتزم الزوجة في نظير ذلك بتأثيث منزل الزوجية والقيام ببعض المراسيم التي تفرضها طقوس الزواج والتي تتناسب هذه النفقات تناسباً مطرداً مع قيمة المهر الذي يدفع ومع المركز الاجتماعي والحسب والنسب لاسرتي العريسين[2].

---

(١) سورة النساء، الآية ٤.

(٢) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ١٢١، ١٢٢.

من الواضح أنه كان للدوطة في الأصل وظيفة أساسية تشبه الوظيفة التي يؤديها المهر إلى حدٍ بعيد، وتمثل الدوطة هدية في شكل نقود أو سلع أو كليهما معاً، تقدمها أسرة العروس من أجل تأسيس بيتها، ولما كان الزوج هو رئيس الأسرة، فإن الدوطة تصبح في العادة ملكاً للرجل، فالدوطة لا تمثل قيمة تدفع من أجل الاتفاق على الزواج، ولكنها مجرد وسيلة لمساعدة الشاب للبدء في عملية تأسيس المنزل المكلفة والدوطة شأنها شأن المهر تماماً، تربط بين أسرتي الزوجين بهدف تهيئة الأساس الاقتصادي الأمثل للزواج ومن أجل ضمان استمراره ونجاحه[1].

"والدوطة كنمط ثقافي أندر وجوداً من المهر، وكانت تنتشر في أوربا على الأقل بين الشريحة الاقتصادية العليا، وقد أخذت هذه العادة في الاختفاء على نطاق واسع، حتى في أوربا نفسها، بالرغم من أن العادة الشائعة الآن التي تقتضي بتزويد العروس بأدوات المنزل وبرصيد كاف من الملابس الجديدة، ربما تمثل راسباً لذلك النمط الثقافي القديم[2]".

إن مشاركة العروس في التأسيس العيني لمنزل الزوجية موجود في مجتمعاتنا العربية متمثلا بما تجلبه العروس من دار أهلها للمساهمة في عش الزوجية، وقد أخذت هذه المساهمة ترتبط بمعيار اجتماعي تقيم من خلالها مكانة الزوجة وأسرتها، فقيمة العروس عند أهلها ومدى اعتزازهم بها يعبر عنه بنوع وكمية الهدايا التي تقدم لها من قبل أسرتها، وهو أيضا نوع من التعبير عن هذه المكانة لزوج ابنتهم وأهله، لاعتقاد أهل العروس بأن هذا الإجراء سوف يعزز من مكانة واحترام ابنتهم عند عريسها واهله.

تختلف المجتمعات العربية في ما يتعلق بنوع او كمية مساهمة الزوجة لتأسيس بيت الزوجية، فمنها من يقع على كاهلها إيجار او شراء بيت السكن

---

(١) مليحة عوني وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٢٨٦.

(٢) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ١٠٠.

ومنها من تتحمل شراء جزءا من حلي العرس ومنها من تساهم بدون شرط او قيد لمجرد التعبير عن قيمتها عند أهلها ولإيصال هذه الرسالة إلى أهل عريسها، وهناك من تجهز نفسها بالكثير من متطلبات الزواج المادية لكي تدخل بقوة لمجال المنافسة على الزواج خاصة مع انتشار ظاهرة غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج، إذ أصبح العريس يبحث في ظل هذه الظروف وارتفاع سقف المتطلبات الحياتية إلى من تخفف عنه حمل كل هذه الأعباء.

**- الزواج بدون مهر:**

هي اشكال زواجية لا يذكر المهر او الدوته فيها، منها ما يقوم على موافقة الشاب والشابة كالزواج بطريقة الهروب ومنها ما يتضمن موافقة احدهما وغالبا ما تكون للرجل مع غياب موافقة المراة او اهلها- فعليا او شكليا صوريا- كالزواج بالخطف، يقوم الزواج بطريقة الهروب على اتفاق الرجل والمراة على الهرب من اجل الزواج نظرا لممانعة الاهل او المجتمع بسبب اختلاف المستويات او الاعراف..الخ وهذا النوع موجود في المجتمعات التقليدية والحضرية القديمة والحديثة، لكن لكل مجتمع نظرته لهذا الزواج التي تتوافق مع اعرافه وقيمه الاجتماعية، وعليه تختلف العقوبات المتبعة ضد طرفيه حسب رؤية هذه الجماعة أو هذا المجتمع. ففي بعض المجتمعات يعتبر هروب البنت عاراً على أهلها وعشيرتها كما كان يحسب -ولو بشكل نادر- في ريفي المجتمع العراقي سابقاً، وكان الأهل يلاحقوا الزوجان حتى أن يصلوا إليهما وفي تلك الحالة تكون العقوبة شديدة لا محال.

بينما هناك جماعات أخرى تعاقب الزوجين عند هروبهم بالتفريق بينهم ولكن إذا أعادوا الكرة وهربوا ثانية فعندئذٍ يسامحون ويغفر لهم، ويعتبر هذا النوع من الزواج قاعدة طبيعية عند بعض المجتمعات البدائية[1].

---

(١) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ٢٨٨.

أما الشكل الثاني للزواج بدون مقابل فهو الزواج بالخطف او السبي ، في هذا النوع يتم استخدام القوة من قبل الرجل للحصول على زوجة، وقد أخذت به طائفة كبيرة من العشائر والقبائل العربية الأولى، حيث كانت هذه القبائل تقوم بغارات خاطفة للحصول على النساء والزواج بهن، إذ كانت العشائر الأولى تقتل البنات من أعضائها خشية الإملاق وخشية أخذهن سبايا من قبل العشائر الأخرى، فنجم عن ذلك ندرة في النساء لذلك فإن من الطبيعي أن يبحث الرجال عن زوجات لهم من نساء العشائر الأخر ولو بالقوة"[1].

ان هذا الشكل او النظام قديم و"مما يدل على قدم هذا النظام أن (تشريعات مانو) أشارت إليه بوصفه نظاماً قائماً ومشروعاً، فإذا استولى رجل على امرأة بالقوة وسباها فإنه يتزوجها لأن هذه الطريقة مشروعة وتسمى طريقة الجبابرة، هذا وقد اختلفت المجتمعات في موقفها من هذه الطريقة، فبعضها كان يعتبرها طريقة مشروعة للزواج، وبعضها كان يعتبرها طريقة استثنائية لا يلجأ إليها إلا في حالة ندرة النساء، والبعض الآخر يعتبرها طريقة ممهدة للزواج على أن تتبعها مراسيم أخرى"[2].

أن هذا النمط الزواجي يتضمن عدم موافقة المرأة (الزوجة) وعدم موافقة أسرتها وإكراههم على هذا النوع من الزواج، إذا كان الخطف حقيقيا وليس صوريا .

ويسمى أيضا زواجا بالأسر Marriage by capture أي اسر الرجل لزوجته سواء بشكل حقيقي او طقسي او مصطنعا (صوري) كما هو عليه الحال في بعض المجتمعات بعد ان يتم الاتفاق مع أهل العروس يقوم العريس بأسر عروسه

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٩٦، ٩٧.

(٢) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ٩٦.

ومحاولة أهلها إنقاذها باستخدام القوة، وهذا الإجراء المصطنع هو من بقايا الزواج بالأسر الحقيقي الذي كان معتمدا لدى بعض المجتمعات القديمة [1].

وهذا الشكل ألزواجي لا زالت رواسبه موجودة في الريف العربي إلى يومنا هذا، اذ تقوم اسر العريسين بتمثيل عملية الاختطاف او استعراض القوة او تمثيل عمليات للكر والفر بين الاسرتين، كما هو الحال في الأردن وسوريا والجزائر وغيرها من المجتمعات العربية.

وهناك شكل آخر للزواج بدون مقابل مشروط من قبل أهل الزوجة، يسمى بزواج الهبة أو الهدية، وهو أحد أنماط الزواج التي كانت موجودة في الريف العراقي سابقاً – على سبيل المثال لا الحصر – حيث تقدم المرأة من قبل أهلها كهدية أو هبة (زوجة شرعية) من دون مقابل لشخص معروف وذو مكانة اجتماعية، كشيخ عشيرة أو لشخص ذو مكانة دينية خاصة .

## ثالثاً: أنماط الزواج ومجالات الاختيار:

- الزواج الداخلي (Endogamy)

أي زواج الرجل من داخل وحدته القرابية أو جماعته أو قبيلته، هذا النمط من الزواج موجود في الكثير من المجتمعات البدائية منها والمتحضرة ولا يزال سارياً المفعول حتى يومنا هذا، على الرغم من انخفاض شدته وانحسار مداه، فقد حرمت بعض المجتمعات البدائية الزواج من خارج الجماعة أو الوحدة القرابية، وألزمت أفرادها بحكم الأعراف والتقاليد بالتزاوج فيما بينهم، كما أن هناك جماعات قرابية أخرى كما في بعض أو أغلب العشائر في المجتمعات العربية تعتبر الزواج الداخلي زواجاً مفضلاً لديها وملزماً وخاصة ما بين أبناء العمومة، بل وتذهب أبعد من ذلك بما أعطت هذه العشائر من حق لابن العم من الزواج من بنت عمه، حتى وإن كانت الأخيرة تريد الزواج من شخص آخر وهذا الحق ما يعرف

---

(١) شاكر مصطفى سليم، مصدر سابق، ص٦٣٨،٦٠٢.

(بحق النهوة) أي لابن العم حق الاعتراض على زواج ابنة عمه من شخص غريب والتقدم هو للزواج بها، لا بل والابعد من ذلك، لا تتم أي خطوة من خطوات زواج بنت العم من شخص غريب أو حتى قريب قرابة ثانية كابن خالها، قبل استشارة أبناء عمها إذا كان أحداً منهم يرغب الزواج بها. ويعبر هذا النمط من الزواج عن ميل بعض القبائل إلى الاحتفاظ بوحدتها القبلية وتماسكها الداخلي، فالقبائل التي كانت تحتاج إلى توثيق علاقتها الداخلية كانت تشدد على إلزامية الزواج من داخل القبيلة [1].

- الزواج الخارجي (Exogamy) :

يتم في هذا النمط من الزواج الاختيار للزواج من خارج الجماعة أو الوحدة القرابية، أي ما بين الجماعات المختلفة، ويوجد هذا النمط في العديد من المجتمعات البدائية منها والمتحضرة حيث حرمت بعض المجتمعات البدائية الزواج داخل العشيرة أو الجماعة القرابية الواحدة باعتبار أنهم يشتركون في دم واحد وأنهم منحدرون من جد مشترك واحد،كما في قبائل الشيريكا هو أباتشي أو النافاهو، جنوب غرب الولايات المتحدة. لذا على أفراد هذه الجماعة الزواج من خارج وحدتهم القرابية هذه، وفي هذه الحالة يكون هنا الزواج من خارج الجماعة إجبارياً، وكانت هناك بعض القبائل ترغب بتجديد قوتها وتعزيز نفوذها عن طريق توثيق علاقتها مع الخارج، لذلك شجعت أبنائها على الارتباط من خارج وحدتهم أو قبيلتهم.

بتعبير أخر كان إجباراً على الرجل (في بعض الجماعات) ان يتزوج من خارج عشيرته، وقد يعود ذلك إلى نشأت الشك داخل العقل البدائي فيما يترتب على زواج الأقارب من سوء النتائج او لان التصاهر بين الجماعات اوجد تحالفا مفيدا بينها، او زاد هذا التحالف قوة ان كان موجودا بالفعل، او لان انتزاع زوجة

---

(١) حليم بركات، مصدر سابق، ص ٢٠١.

من قبيلة أخرى قد أصبح معدودا بين الناس من علامات الرجولة التي اكتمل نضوجها، او لان نشأة الصبي بين قريباته يقلل من قيمتهن في عينه [1].

## رابعاً: أنماط الزواج وأشكال العقد:

### - الزواج الشرعي

وهو الزواج الذي يتم او يعقد أمام جهة شرعية ذات صفة دينية، وخير من يمثل ذلك هو رجل الدين سواء كان ذلك في المجتمعات البدائية أو المتحضرة، إذ كثير من المجتمعات أو الفئات داخل مجتمع ما، لا ترضى بغير العقد الشرعي لزواج أبنائها لا وبل يمكن اعتماده والاستمرار عليه حتى وإن لم يسجل في الدوائر الرسمية، إذ يعتبر العقد أمام رجل الدين أو القاضي الشرعي أو رجل الكنيسة، أهم وأصلح للزواج ومشروعيته من أي هيئة أخرى. كما ترى معظم الكنائس المسيحية ولاسيما الكاثوليكية أن الزواج لا يصلح ولا يكمل إلا إذا أقرته السلطة الدينية وتم تحت إشرافها[2].

والزواج الشرعي هو الزواج المتعارف عليه في مجتمعاتنا العربية ولدى مختلف الطوائف الدينية، باعتباره زواجا مباركا دينيا ومقبولا اجتماعيا لكونه حقق رضا الله وقدم نوعا من الطمأنينة والضمان الأخلاقي لطرفي الزواج وأسرتيهما، كما تؤكد مجتمعاتنا على ضرورة توثيق هذا الزواج رسميا لكي يحقق الضمانة القانونية لطرفي الزواج.

### - الزواج المدني (Civil Marriage)

ياخذ هذا النوع الزواجي شكلا مؤسساتيا رسميا، حيث يتم ابرام هذا الزواج امام جهة حكومية او مخولة من قبلها كما في المحاكم المدنية وكتاب العدل والدوائر البلدية وغيرها، وبشكل اداري روتيني بعد تقديم الاوراق الشخصية الثبوتية وبحضور الشهود او بدونهم، ينتشر هذا النوع من الزواج في

---

(١) ديورانت، مصدر سابق، ص٧٣.

(٢) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ١٠٣.

المجتمعات المؤسساتية الحديثة التي تحاول تنظيم نفسها او تجاوز مشكلات الزواج التقليدي- العربي- او في تلك المجتمعات التي تدعوا الى اطلاق واحترام الحريات الشخصية.

ظهر هذا النمط الزواجي في بعض الأقطار العربية (لبنان وتونس) ويدعو إلى إتاحة الفرصة أمام الذين لا يؤمنون بدين معين كي يتزوجوا زواجاً مدنياً أمام السلطات المحلية ودون تدخل رجال الدين، إلا أن هذه الدعوات قد واجهت معارضة حادة، فرجال الدين يجدون أن الزواج المدني يمكن ويتيح للمسلمة الزواج من غير المسلم، الأمر الذي يعتبر محظوراً من وجهة النظر الإسلامية، كما يجرد عقد الزواج الإسلامي من ألفاظه المخصوصة التي لا يكتسب العقد صفته الشرعية من دونها[1].

لقد تباينت المجتمعات في مواقفها إزاء شرعية أو مدنية عقود الزواج، فبعضها لا يعترف بالعقد إلا إذا تم تحت إشراف جهة شرعية دينية، والبعض الآخر على النقيض من ذلك فلا يعترف بالعقد ما لم يتم أمام جهة أو سلطة مدنية وتترك الحرية بعد ذلك للمتعاقدين في تسجيله دينياً، كما هو الحال في الكثير من الجمهوريات الروسية التي تكتفي بالعقد المدني فقط، والبعض الآخر لا تعترف بالعقد إلا إذا أقرته السلطات الدينية والمدنية معاً، كما هو الحال في جمهورية مصر العربية حيث، يتم الزواج أمام المأذون الذي يمثل هاتين السلطتين[2]، أو كما هو الحال في المجتمع العراقي، كما اكدت الجزائر- حديثا- على ضرورة ان يكون هناك عقدا مدنيا رسميا ثم يلحقه عقدا شرعيا، وذلك لضمان حقوق الزوجين وحقوق ما ينتج عن هذا الزواج من ذرية ولمنع حدوث المشكلات كعدول احد الطرفين عن الزيجة او تعرضه للموت او لحادث ما يعيق استمرار زواجه او يمنعه من الاعتراف به قانونا.

---

(١) زهير حطب، مصدر سابق، ص ٢٧١.

(٢) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ١٠٣.

وحتى في لبنان فان الموقف متباين بين القبول على المستوى الإداري والرفض على المستوى الديني الإسلامي - ورفضه واضح لأهمية العقد الشرعي في الإسلام- والمسيحي لأنه ينظر إلى الزواج بكونه سر من أسرار الكنيسة الذي يجب ان يبارك من قبل رجالها.

- الزواج المؤقت

يستمد مضمون هذا الزواج من تسميته فهو اتفاق بين طرفين رجل وامراة ولمدة من الزمن تحددها الاعراف الاجتماعية والحاجة الشخصية، ينقضي هذا الزواج او ينحل بانتهاء المدة المتفق عليها، كان هذا الزواج منتشرا في عدد من المجتمعات كالهنود الحمر والاسكيمو وفي البرازيل والصين ولدى الجماعات الافريقية.

ومن مظاهر هذا النظام المؤقت ما عرف بزواج المتعة، حيث يتم هذا الزواج بموجب اتفاق يقع بين طرفين على الزواج لفترة معينة قد تدوم أياماً أم أسابيع أم أشهر، فإذا انتهت المدة انفسخ أو انحل العقد من دون حاجة إلى الطلاق، كما يستطيع الطرفان أن يمدوا اتفاقهم هذا لفترة أخرى ويحدث بإنشاء الاتفاق بمادة التمتع[1]. وتختلف المجتمعات حول شرعية هذا الزواج، منها من يقره ومنها من يرفضه، وكل له مبرراته في ذلك.

ومن أوجه الممارسة الجنسية المؤقتة التي يمكن ان نسوقها بهذا الصدد كامثلة، ما كان يعرف عند عرب الجاهلية باسم (نكاح الاستبضاع) حيث كان الزوج يرسل بزوجته إلى عظيم أو شخص ذو مكانة وقوة في قبيلتهم، ليعاشرها معاشرة الأزواج حتى تستبضع منه ليرث الطفل صفات ذلك العظيم ويعتزلها زوجها حتى يتبين حملها فتعود إلى معاشرته[2]. وينسب بذلك الطفل إليه.

---

(١) مليحة عوني وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٢٨٥.

(٢) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ١١١.

وعادة الأستبضاع كانت معروفة أيضا عند بعض القبائل التركية وعند أهل كابل واسبرطة وغيرها. طلبا لمواصفات معينة من القوة والذكاء والجمال.

كما كان هناك نوعا مؤقتا أخر من الممارسة الجنسية في أيام الجاهلية شبيه بالاستبضاع من حيث معاشرة الزوجة لغير زوجها وبعلمه يعرف بالمضامدة وهو ممارسة من اجل المال والطعام حيث كان نساء الجماعات الفقيرة أيام القحط ونتيجة للعوز والجوع يذهبن في المواسم التي تعقد فيها الأسواق لممارسة الجنس مع رجل غني حتى يكون لها ما يكفي من المال والطعام لتعود إلى زوجها.[1]

- الزواج العرفي :

إن مفهوم الزواج العرفي في مجتمعاتنا العربية هو نمط تتوافر فيه شروط الزواج المتعارف عليها من إيجاب وقبول وولي وشهود ومهر لكنه غير موثق رسميا او قانونيا، ساد هذا النوع من الزواج حياة مجتمعاتنا العربية لفترة طويلة، وقد سمي بالعرفي نتيجة لما تعارف عليه المجتمع من آليات شرعية وعرفية لتحقيق اقتران الزوجين.

وهو النمط ألزواجي المتعارف عليه عند العرب في البوادي والقبائل، حيث يتم التزويج مع مراعاة الحدود والحقوق حتى لو غابت الكتابة والتوثيق[2].

إما في أوريا فقد كان الزواج عبارة عن اتفاقا بين اثنين بعيدا عن أي سلطة دينية او رسمية، هذا النوع من الزواج كان معروفا ومقبولا في أغلب المجتمعات في أوريا حتى القرون الوسطى وممارسا من قبل كل الفئات والطبقات ولكن الكنيسة الرومانية لغته فيما بعد وأكدت على أن من شروط الزواج وجود الشهود للاعتراف به[3]. فبعد تطور الحياة الاقتصادية للمجتمع الروماني وتحول

---

(١)عبد السلام الترمانيني، مصدر سابق، ص٢٠.

(٢)سعيد عبد العظيم، الزواج العرفي، الإسكندرية، دار الإيمان،[د.ت]، ص١٤

(٤) مليحة عوني وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٢٨٣.

اقتصاده من الرعي والزراعة إلى التجارة، حدثت تغيرات اجتماعية جذرية كتقلص السلطة الأبوية مقابل تمتع الأبناء البالغين بأهلية الزواج، وأصبح الزواج شأننا فرديا قائما على الرضا والاتفاق على المعاشرة بين الرجل والمرأة بعيدا عن القواعد القانونية الرومانية الرسمية، لذلك أطلق عليه القانون الروماني اسم الزواج العرفي، لكنه اشترط ان يكون هناك زفافا علنيا للزوجة في حفل شعبي وتنتقل الزوجة ماديا إلى بيت الزوج، لاعتباره أمر لازم لانعقاد الزواج ولكي يتم تميز هذا الزواج عن المعاشرة السرية.(١)

والزواج العرفي من التسميات المتعارف عليها في المجتمعات العربية لكنه يأخذ اليوم الصفة السرية في اغلب الأحيان بسبب كونه زواجا ثانيا بسبب صغر سن الزوجة او الزوج من الناحية القانونية او للابقاء على بعض الامتيازات المادية المتحصل عليها بالنسبة للشخص الغير متزوج وبشكل خاص البنت اليتيمة لاعتبارها بحاجة إلى الدعم والرعاية حتى تتزوج، هنا نحن نتكلم عن الزواج العرفي متكامل الشروط المتعارف عليها، على الرغم من اختلاف المذاهب والآراء الدينية حول الزواج العرفي غير المعلن، فهناك من يكتفي بالشهود وإعلانه لهم وهناك من يرى ضرورة إعلانه على الجماعة.

يوجد اليوم في مجتمعاتنا العربية نمط (زواجي) أخر تحت مسمى الزواج العرفي، وهو شكل من العلاقات التي ظهرت بين الشباب بسبب العزوف عن الزواج الدائم والمعلن لتكاليفه الباهظة وللهروب من المسؤولية والالتزام وكمخرج نفسي مريح لطرفيه لتبرير المعاشرة بينهما واتخاذه كوسيلة يتوسل بها الشاب لبلوغ هدفه من الشابة والتخلي عن هذا الزواج بسهولة ودون أي التزامات قانونية بعد إقناع الفتاة بهذا النوع من الزواج وتبريره لها، يتم إبرام هذا الشكل من الزواج على ورقة يكتبها الطرفان تشهد زواجهما او بتسجيل ذلك على شريط او كاسيت او بوشم اتفاق الزواج او رمزا له على جلد العروسين او بخلط دم الشاب

---

(١) ملكة يوسف زرار، مصدر سابق، ص45،46.

والشابة من خلال جرح الإبهام الأيسر لكل منهما وغير ذلك من التقليعات*، من دون ان يكون هناك شهود عدل او قد يكتفي الطرفان بالأصدقاء كما يخلو هذا الزواج من المهر والإشهار وموافقة الولي، وهو بهذا الحال يعد باطلا من وجهة نظر رجال الدين لافتقاره للشروط الشرعية.

وقد يلجا بعض الشباب إلى التحايل –تحت مسمى الزواج العرفي- على أهل الفتاة او على إمام المسجد باصطحاب الشاب المحتال لرجل معه على انه والده ليتم الزواج العرفي ويكسب ثقة الآخرين حتى ينال ما يسعى إليه وبالتالي تجد الفتاة نفسها أمام الجهات القضائية كضحية ترفع دعوى إثبات نسب لجنينها او لطفلها او لإثبات صحة زواجها هذا، وهناك ألاف الدعوى من هذا النوع في الدول العربية سنويا ترفعها نساء حول حمل ناجم عن زواج مزيف.

## خامساً: أنماط زواجية أخرى

**- زواج بالتبادل او بالمقايضة (Marriage by Exchange):**

كان يعرف هذا الزواج أيام الجاهلية بزواج الشغار، يتم هذا الزواج من خلال اتفاق أسرتين أو شخصين على تزويج أحدهما لأخته أو بنته أو قريبته للآخر مقابل تزويج الآخر لأخته أو بنته أو قريبته للأول من دون صداق . هذا النوع من الزواج كان معروفا في البلاد العربية على الرغم من تحريم الإسلام له، لكنه اخذ شكلا أخر فيما يتعلق بالصداق، حيث أصبح هناك صداقا رمزيا او عينيا.

كان يعرف هذا النوع من الزواج في الريف العراقي بزواج (كصة بكصة)، فغالباً ما يكون الغرض من هذا الزواج الترابط والتماسك ما بين أسرتي الأزواج من خلال تشعب وكثافة العلاقات الناجمة عن هذا الزواج أو لتجاوز قيمة المهر من قبل العريسين (الزوجان) بتقديم كل إلى الآخر زوجة مقابلة بمهر رمزي، أو لضمان الأسرة حسن معاملة ابنتهم المتزوجة من خلال ربط الطرف المقابل (الزوج المتقدم) بالزواج من أحد قريباته، لضمان أن تكون المعاملة بالمثل،

---

* فهناك ما يعرف بزواج الكاسيت وزواج الوشم وزواج الطابع وزواج الدم وغيرها.

ولكن لهذا النوع آثاره السلبية فيما إذا لم تتفق إحدى الزيجتين ونشبت المشاكل وانتهى الأمر بطرد الزوجة أو تطليقها، إذ على الزوج المقابل (في الزوجين الآخرين) أن يعامل زوجته بمثل ما عوملت به قريبته من قريب زوجته وعليه أن يتخذ القرار نفسه بالطرد أو الطلاق.

"لقد أخذت مجتمعات كثيرة بهذا النظام وكان شائعاً لدى بعض قبائل فيجي وبولونيزيا وميلانيزيا وبعض الجزر المحيطة باستراليا"[1].

وهذا النوع من الزواج يتم بموافقة أولياء الزوجتين، معترف به اجتماعيا ومن اجل بناء أسرة وتكوين او توطيد علاقات اجتماعية بين أسرتين او قبيلتين.

يختلف هذا الزواج عن ما يسمى **بتبادل الزوجات**، أيام الجاهلية عندما كان الرجل يقول للرجل انزل لي عن امرأتك انزل لك عن امرأتي، او بادلني بامرأتك أبادلك بامرأتي، الذي كان يسمى **بنكاح البدل**.[2] فالأخير هو ممارسة للجنس وليس زواجا، لا من حيث الغاية - سواء كانت من اجل الاستمتاع او للتعبير عن الصداقة او الكرم- ولا من حيث وضع الزوجتين فهن متزوجات أصلا وكل واحدة منهن في ذمة زوج على قيد الحياة وضمن رباط الزواج.

**- الزواج الليفراتي (Levirate)**

هو نوع من الزواج الذي يوجب او يفضل زواج الأخ بأرملة او أرامل أخيه المتوفي، وهذا النظام موجود في كثير من الشعوب البدائية، وبخاصة ذات النسب الأبوي patrilineal descent، وتعتبر وفقاً لهذا الزواج ذرية الأخ المتزوج بأرملة او أرامل أخيه، ذرية للأخ المتوفى[3].

فإذا توفى زوج امرأة وهي ما تزال في سن تسمح لها بالزواج فإنها تخضع لنفس الالتزام لأخوة زوجها المتوفى، أو أبناء عمومته أو خؤولته، بشرط أن يكون

---

(١) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ٩٨.

(٢) عبد السلام الترمانيني، مصدر سابق،ص٢٨.

(٣) شاكر مصطفى سليم، مصدر سابق، ص ٥٦٢.

أولئك غير متزوجين طبعاً فإذا ما طلبها أحد هؤلاء للزواج، فليس لها حق الاعتراض، بل يجب أن تقبل به، وإذا لم يتقدم لها منهم أحد خلال سنة أو أكثر، فمن الطبيعي أن يسمح لها بأن تتزوج بمن يتقدم لها من خارج أسرة زوجها [(١)].

لهذا النوع من الزواج وجود في قبيلة كارلنجا جنوب السودان اذ يقضي عرف هذه القبيلة بان تؤول الأرملة وأولادها إلى شقيق زوجها المتوفى او إلى احد أبناء عمومته او فردا من جماعته القرابية والذي غالبا ما يتم هذا الزواج دون شعائر او طقوس [(٢)].

يبدو ان هذا النوع من (الزواج) او وراثة زوجات الأخ وحق الاستمتاع بهن، كان له صورة مماثلة عند العرب في الجاهلية، تسمى **بنكاح الضيزن او الوارث**، سواء كان اخا او ابنا لأبيه من زوجة أخرى او كان من أقرباء الزوج. وكذلك زواج الابن من زوجة أبيه (ليست أمه) الذي كان يعرف **بنكاح المقت** عند عرب الجاهلية.

فكان اكبر أولاد الرجل الميت يرث زوجة أبيه وله الحق في منعها من الزواج من أي شخص أخر إلا إذا افتدت نفسها بمال وله الحق بالزواج منها، وما ينتج عن هذه الزيجة من أولاد فهم بمثابة إخوة له، أما إذا لم يكن للميت أولاد فينقل هذا الإرث إلى أخيه او احد أقاربه.

كما أقرت الديانة **اليهودية** هذا النوع من الزواج وسمي بزواج **(بيوم)** * ومفهومه اذا توفي الزوج ولم يخلف عقبا، تتزوج أرملته احد إخوته، وإذا كان هؤلاء الإخوة صغارا ذهبت الأرملة إلى بيت أبيها لتحتبس حتى يكبر احد الإخوة،

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٢٩١.

(٢) فاروق مصطفى إسماعيل، الثوكرافيا كارلنجا: دراسة في التغير الثقافي في جبال تلشى جنوب كردفان – السودان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢، ص٦٤.

* كلمة عبرية مشتقة من بيم وهو اخو الزوج.

وفي حال عدم وجود إخوة للمتوفى تلزم الأرملة بالزواج من احد أقاريه المقربين وينسب الولد من هذه الزيجة إلى الزوج المتوفى.[1]

يعلل علماء الاجتماع والانثروبولوجيا وراثة الأخ لأرملة أخيه، بأنها من رواسب نظام تعدد الأزواج الإخوة عندما كانوا يشتركون في زوجة واحدة.

**- الزواج السوروراتي (Sororate) الزواج بأخت الزوجة المتوفاة.**

أما نظام الزواج السوروراتي فيحتم على الرجل الأرمل أن يتخذ له زوجة محل زوجته المتوفاة من إحدى أخواتها غير المتزوجات او قريباتها ان لم يكن لها أخوات.

"فإذا توفيت زوجة رجل وهو ما يزال في سن تسمح له بالزواج مرة أخرى، فإنه لا يستطيع ذلك إلا إذا أتيحت لأخوات زوجته أو بنات عمومتهن، أو خؤولتهن، اللائي يقمن في نفس الأسرة المشتركة الفرصة لأن يطلبوه زوجاً، فإذا ما بدت إحداهن هذه الرغبة فإنه يجب عليه أن يتزوجها، ولا يحق له أن يبحث عن زوجة له خارج نطاق أسرة زوجته المتوفاة، إلا في حالة عدم وجود امرأة مؤهلة للزواج"[2].

وتلزم بعض المجتمعات البدائية أهل الزوجة المتوفاة بتقديم إحدى أخواتها بدلا عنها، لتعويض الزوج الأرمل عن ما قدمه من مهر في هذه الزيجة، خاصة اذا ماتت بعد فترة قصيرة من الزواج او قبل ان تنجب.

والدافع من ممارسة هذا النوع من الزواج، هو إدامة الروابط القرابية **ties kinship** مع أهل الزوجة المتوفاة وضمان رعاية أفضل للذرية[3]. وهذا ما نجده في مجتمعنا العربي عندما يكون مجال التفضيل من بين أخوات الزوجة المتوفاة وذلك حرصا على الأبناء وعلى تربيتهم لاعتبار أخت الزوجة بمثابة الأم لأبناء أختها، وكما يقول المثل (الخالة والدة).

---

(١) ملكة يوسف ازرار، مصدر سابق، ص ٥٠.

(٢) محمد محمود الجوهري، مصدر سابق، ص ٢٩٠، ٢٩١.

(٣)شاكر مصطفى سليم، مصدر سابق، ص.٩١٠.

- زواج المسيار:

هو ارتباط بين رجل وامرأة وفقا لشروط الزواج من إيجاب وقبول وشهود وولي باستثناء نفقة الزوجة والمسكن الشرعي، فعلى الزوجة أن تبقى في بيت ذويها، ويذهب إليها الزوج في زيارات، وهذه الزيارات تسمى بالمسيار في لغة أهل نجد، كون هذا الشكل من الزواج ظهر حديثا في المملكة العربية السعودية.

وهناك جملة من الأسباب وراء زواج المسيار منها ما هو قسري كما في: اولا: غلاء المهور، فزواج المسيار لا يتطلب الشروط والتكاليف المالية مثلما هي عليه في الزواج العادي، ثانيا: يبرر هذا النمط الزواجي بسبب تنقل الرجل وعدم استقراره في مكان واحد مما يدفعه للإقدام على هذا الشكل من الزواج منعا للوقوع في المحرمات، ثالثا: تقدم العمر خاصة بالنسبة للإناث، او تعرضهن لحالة طلاق من زواج سابق مما يجعلهن في وضع اقل مفاضلة مع الفتيات الأصغر عمرا والأبكار. ومن أسباب زواج المسيار ما هو إرادي كما في رغبة الرجل في المتعة وتهرب الرجل او المرأة من تحمل مسؤولية الزواج والبيت والأسرة.

وهناك شكل أخر في السودان يسمى بزواج الإيثار مشابه لزواج المسيار ظهر على اثر فتاوى صدرت للتخفيف من ظاهرة العنوسة والتي تفتي بتنازل المرأة عن بعض حقوقها في السكن او المبيت او النفقة او كل هذه الحقوق- طواعية او إيثارا- ويؤثر الزوج بها لظروفها بكونها كبيرة في العمر او لها أطفال من زواج سابق بحاجة إلى رعاية او اعالة.

يرى ديورانت بان أساليب الزواج الجديدة وحتى أخلاقنا الحديثة هي قديمة في أصلها، ويشير بذلك إلى ما كتبه ماركو بولو عن قبيلة في أسيا الوسطى كانت تسكن إقليم بين Peyn - وهي تعرف باسم كيريا keriya – في القرن الثالث عشر، يقول: ((اذا سافر رجل متزوج بحيث بعد عن بلده ليغيب في

رحلته عشرين يوماً، فلزوجته الحق- إذا شاءت- أن تتزوج من رجل أخر، والمبدأ صحيح كذلك بالنسبة للرجال، فيتزوجون حيث أقاموا)).[1]

- الزواج المفتوح **open marriage**:

هو رباط بين قرينين ذا طبيعة مرنة أشبه بالصداقة، يعيشان بموجبه حياة أنية تهتم بالحاضر ولا تعير أهمية لحياتهما الماضية او المستقبلية، وهذا يجعلهما في حل من الالتزامات والممارسات التقليدية في الملبس والمأكل والالتزام الديني او الاجتماعي، ويهتم بإشباع حاجاتهما الشخصية المتنامية من عواطفهما وتفكيرهما معا، كما تكون القرارات مشتركة بينهما، وهناك مراعاة واحترام لخصوصية كل منهما للأخر، مع مرونة الأدوار واشتراكها او تداخلها اذ لا يوجد نظام واضح لتقسيم العمل داخل المنزل او خارجه بل الاثنان يتعاونان للقيام بهذه الأدوار، انطلاقا من فكرة تكافؤ الحقوق والواجبات بينهما، فلا مفاضلة او تمييز لأحدهما على حساب الأخر [2].

يقترب هذا النوع من ما يسمى بالشريكين من غير زواج **Unmarried Couples** عندما يتفق شاب وشابة على العيش كأزواج لكن خارج إطار أي عقد شرعي او قانوني، وفي حالات كثيرة تنجم عن هذه العلاقة إنجاب ذرية مما قد يكون سببا لتحويل هذه العلاقة إلى زواج عقدي لكن هذا لا يعني إلزامية الاعتراف بالذرية وتحويل العلاقات بسببها إلى زواج، وإنما الأمر متروك لاعتراف الشاب بهذا الإنجاب ولرغبة الشابة بتحويل العلاقة إلى زواج.

لهذا النوع من العلاقات وجود في بعض من مجتمعاتنا العربية- وان كان بصورة مستترة- التي تعاني من الفقر وضعف الأسرة وغياب الرقابة المجتمعية بسبب ضعف العلاقات الاجتماعية مع التأثر بالثقافة والحياة الغربية، فيجد

---

(١) ديورانت، مصدر سابق، ص٦٩.

(٢) معن خليل عمر، مصدر سابق، ص٦٤.

الشاب او الشابة نفسه مدفوعا إلى هذا النوع من العلاقات التي ترضي إشباعه الغريزي بعيدا عن أي التزامات او نفقات كبيرة او ذات صفة مستمرة.

غالبا ما تكون البنت ضحية لهذا النوع من العلاقات بسبب ذكورية المجتمع ونظرته إلى هذا النوع من العلاقات بأنها مغامرات شبه مشروعة او مشروعة أحيانا- بعيدا عن الرؤية الدينية- للشاب مقابل نظرة سلبية تلحق وصمة عار او لقب مرفوض بالبنت، كما أنها معرضة للحمل جراء هذه العلاقة، وما هو متعارف عليه في مجتمعاتنا العربية رفض الشاب القاطع -إلا ما ندر- للاعتراف بما ينتج عن هذه العلاقة من ذرية، بسبب النظرة الدونية لهذه العلاقة والأساس الذي وجدت من اجله وكذلك نظرته عن الزوجة وما يجب ان تكون عليه من وضع يرتبط بمفهومي العفة والشرف حتى وان كان هو من اخل بهذا الوضع انطلاقا من فكرة ان من سمحت لنفسها بهذه التجربة قبل الزواج فمن المحتمل ان تكررها بعد الزواج، كما ان عدم وجود علاقة مستمرة تحت سقف واحد تخضع لمجموعة من الالتزامات المتعارف عليها في الحياة الأسرية تجعله في حالة شك بالأبوة الحقيقية لهذا الطفل.

وعلى هذا الأساس يتبين ان طرفي هذا النوع من العلاقة لا تجمعهما الرغبة في تكوين أسرة وما يرتبط بها من قضايا ومفاهيم كالإنجاب وممارسة ادوار الأمومة والأبوة او القيام بالأدوار الزواجية الحقيقية بل هي علاقة نفعية شبه عابرة قابلة للانحلال لعدم وجود الأسس الحقيقية لقيامها كالنية في بناء وحدة اجتماعية وعلاقات مستمرة وأبدية.

واعتقد ان هذا النوع من العلاقات او طريقة التفكير بين طرفي العلاقة (عقدية- او غير عقدية) عن الزواج والتزاماته من الأسباب التي تساهم في ارتفاع نسب العزوبية والعزوف عن الزواج (بمفهومه التقليدي) بين الشباب، كما ساهم في ظهور وانتشار بعض الظواهر في مجتمعاتنا العربية، كارتفاع نسب الطلاق وظهور ما يسمى **بالأمهات العازبات** في بعض مجتمعات المغرب العربي.

ان موضوع الأمهات العازبات يعد من المواضيع المحظورة اجتماعيا وأخلاقيا ودينيا، وهو من الظواهر الحديثة التي لم تنل القسط الكافي من الدراسة بسبب رفض الثقافة العربية والإسلامية لهذا النوع من العلاقات وعدم اعترافها بها لكونها خروجا عن ما هو متعارف ومتفق عليه اجتماعيا ودينيا، لكن على الرغم من ذلك فهناك جهود تبذل من قبل منظمات المجتمع المدني لتقديم ألمساعده لهذا النوع من الأمهات بدعوى الدفاع عن حقوقهن او بالنظر إلى أسباب وضعهن هذا وإرجاعه إلى شيوع ظاهرة الزواج العرفي او استغلال الرجل للمرأة وتنصله عن الاعتراف بعلاقته بها وما نجم عن هذه العلاقة من أطفال.

لقد ظهرت بعض الجمعيات* لرعاية هذا النوع من الامهات وتقديم العون لهن وحماية مواليدهن بعدما كان مصير اغلب الولادات التخلي او الموت او التخلص من الجنين قبل الولادة بسبب الخوف من الأهل والمجتمع او بسبب عدم القدرة على تحمل مسؤولية الوضع الجديد خاصة وان هذا الوضع هو ثمرة علاقة غير معترف بها اجتماعيا او شرعيا او قانونيا، كما ان اغلب هذه الأمهات هن من طبقات فقيرة، غير متعلمات او من اسر تعاني من المشاكل والخلافات او مصابة بأحد أشكال التفكك.

حسب إصدارات الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري بتونس سنة ٢٠٠٦ انه يتم تسجيل ١٠٠ حالة ولادة غير شرعية كل سنة تصل إلى المستشفيات العمومية، اغلب الأمهات من الفئة العمرية بين ٢٠- ٢٤ سنة وذلك بنسبة ٣٣٪ ثم الفئة العمرية بين ١٥- ١٩ سنة بنسبة ٢٧٪، ومعظمهن من مستوى تعليم ابتدائي (١).

كما أشارت الباحثة التونسية سامية بن مسعود منسقة برنامج رعاية الأمهات العازبات في جمعية أمل، ان عدد هذه الأمهات في ارتفاع ملحوظ وان

---

* كجمعية إنصاف وجمعية التضامن النسوي في الدار البيضاء، وجمعية أمل في تونس وغيرها.

(١) ربيعة الماجري، الأمهات العازبات في تونس أرقام وإحصائيات، بوابة المرأة:

www.womengateway.com/arwg/reporters/tunisia

الجمعية تستقبل سنويا ٥٠ ام عزباء رفقة رضيعها، وعن مصير حالات الحمل لهذه الأمهات فان الإجهاض وهو أسهل الحلول للتخلص من الجنين، والأرقام تشير إلى ارتفاع حالات الإجهاض في تونس نظرا لموافقة القانون التونسي على القيام بالإجهاض في المستشفيات العامة والخاصة[١].

كما تعاني المغرب من ظاهرة الأمهات العازبات أيضا، فقد تم تسجيل أكثر من ٥٠٤٠ أم عازبة في الدار البيضاء وحدها وفقا لبحث عن الأمومة خارج مؤسسة الزواج أجري في عام ٢٠٠٤، يبلغ متوسط الأعمار للغالبية بـ ٢٥ سنة، فيما تحتل الفئة العمرية التي تقل عن ٢١ عاماً ١٨ % من المجموع الكلي.

- زواج الضرورة

بسبب الظروف التي يعيشها بعض الشباب العربي من بطالة وغلاء معيشة وأزمات سكن وتأخر سن الزواج وغيرها، فقد يضطر الشاب أو الشابة إلى قبول زيجات تأتي نتيجة للضغوط التي تمارسها هذه الظروف عليهم.

مثل هذه الزيجات غالباً ما يكتب لها الفشل لكون الاختيارلم يتم وفقاً للرغبة الشخصية او لقناعة الفرد وإنما جاء نتيجة لضغوط معينة كأن تكون اقتصادية أو اجتماعية كزواج فتاة من وسط اقتصادي متوسط أو فقير من رجل ذو مكانة اقتصادية أعلى يكبرها بفارق عمري غير مقبول مما يؤثر سلباً على طبيعة حياتهما الزوجية بسبب الهوة العمرية وما يلحق بها من فجوة في التفكير والاهتمامات والميول والرغبات مما يعني سوءاً في الاختيار وإخفاقاً في الحياة الزوجية في اغلب الحالات، أو العكس كزواج فتى بامرأة تكبره سناً رغبة منه لتحقيق بعض الطموحات الاقتصادية والنفعية او لتجاوز ما يعانيه من أزمة اقتصادية.

---

(١) المكان السابق نفسه.

من الممكن جداً أن يكون الفشل مصير مثل هذه الزيجات بسبب نظرة المرأة إلى زوجها الأصغر سناً وأقل مستوىً اقتصادياً على أنه أقل شأناً مما يدفعها إلى القيام بسلوكيات معينة كاتخاذ بعض القرارات الأسرية بصورة فردية على اعتبار أن من يوفر احتياجات الآخر يعتبر هو صاحب السلطة مقابل ذلك سوف يتعرض هذا الشاب إلى محاولة إثبات سيادته ورجولته داخل المنزل بإمكانات غير متاحة وهذا ما يخلق العديد من المشاكل الأسرية أو يستمر الحال على ما هو عليه في مثل هذه الزيجات ويلجأ الزوج إلى إقامة علاقات خارج نطاق الأسرة والزواج، مع من تلائمه سناً بعد أن تحقق له هدفه الأول من هذا الزواج وهذا ما يعود بالنهاية إلى شيوع المشاكل بين الزوجين وتفسخ ما يربط بينهما.

واضافة الى ما ذكر من انماط زواجية هناك أنماط أخرى كثيرة لا مجال لذكرها وإنما اقتصرنا على أهمها انتشارا في العالم العربي وما يجاوره من ثقافات، القديم منها والحديث وما يرتبط بها من ظواهر وتداعيات وذلك لتقديم صورة شاملة عن واقع وماضي المجتمع العربي.

# الفصل الثالث

# أراء وتفسيرات علمية عن الزواج والأسرة

## تمهيد

لقد شغل موضوع الزواج وتكوين الأسرة بال العديد من العلماء والباحثين والفلاسفة في حقول علم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس والفلسفة وغيرها، وقُدمت اثر هذا الانشغال رؤى متنوعة حول طريقة الاختيار ومجاله المفضل والسن الملائم للزواج، وشكل الأسرة وكيفية بنائها ومن يقوم بالتكفل بها او بأعضائها وما هو شكل هذه الوحدة الاجتماعية، كلا حسب بنائه الفكري ومجال اهتمامه فمنهم من اهتم بالأصول الأولى لنظام الزواج والأسرة وكيفية تطورهما عبر الزمن واختلافهما عبر الحضارات، ومنهم من نظر إلى أهمية الاختيار ألزواجي باعتباره الخطوة الأولى لتكوين اللبنة الأساس في بناء المجتمع، وهناك من نظر إلى الموضوع من زاوية فلسفية منطلقا من افتراضات قد تكون بعيدة عن الواقع في رؤيته لما يجب ان يكون عليه الحال بالنسبة للزواج والأسرة.

كما شهد مجال الاهتمام هذا وضع أطروحات عديدة حول تفسير الزواج والاختيار ألزواجي، منهم من استند إلى رؤية نفسية وآخرين فسروا الموضوع ثقافيا- اجتماعيا، وفي نهاية الأمر حصلنا على جملة من الاتجاهات النظرية التي تتناول الموضوع وتفسره بشكل علمي منطقي.

### أولا : الزواج والأسرة في نظر عدد من الباحثين والمفكرين.

هنالك العديد من المفكرين والمختصين الذين تناولوا الزواج والأسرة وعلى اختلاف اتجاهاتهم، فهناك من نظر إليهما بمنظار فلسفي وهناك من نظر إليهما بمنظار اجتماعي وأنثروبولوجي، سنحاول في هذه الصفحات ذكر ما جاء عند البعض منهم:

#### - أفلاطون:

"لقد كان أفلاطون متطرفاً راديكالياً (Radical) في وجهات نظره حول العائلة ففي كتابه (الجمهورية) وضع بعض الآراء حول موضوع الزواج والعائلة في

المجتمعات المستبدة واعتقد أن تحسين النسل (Engenic) يتطلب انتقاء نخبة من الرجال والنساء لأجل تهيئتهم إلى الحكم أو ما أطلق عليهم الطبقة الحارسة (Guaretion) ويجري زواجهم عن طريق القرعة، وعادة ما تزوج المراة دون اخذ رايها، وكان هناك اهتماما بها اشبه باهتمام مربي الماشية بالابقار، اذ كانت العناية منصبة على ضرورة ان تكتسب المراة لصفات جسمية معينة تتسم بالقوة لتنقلها الى اطفالها، أما الأطفال الذين يولدون نتيجة لهذا النوع من الزواج فينفصلون عن الآباء الطبيعيين وتستلمهم الدولة حيث هي التي تقوم بتربيتهم ولا يسمح للآباء من معرفة أبنائهم وكذلك لا يحق للأبناء من معرفة آبائهم"[1].

كان لأفلاطون أيضاً رأي في السن المفضلة للزواج أو كما هو يسميها السن المفضلة للإنجاب والتي حددها ما بين سن العشرين والأربعين بالنسبة للمرأة، وما بين سن الخامسة والعشرين إلى الخامسة والخمسين بالنسبة للرجل، ويحضر مزاولة النشاط الجنسي بعد هذا السن، لأن ثمرات الشيخوخة قد لا تكون مثمرة كما هي الحال في مرحلة الشباب، وفي اليونان كانت النساء تتزوج في السن الخامسة او السادسة عشر برجل في الثلاثين من العمر[2].

- **أرسطو**

"انتقد أرسطو آراء وأفكار أفلاطون وخاصة فيما يتعلق بالعائلة والزواج، واعتقد أن الدولة هي المسؤولة عن تنظيم الحياة العائلية ويجب أن يكون للمشرعين دوراً في ترتيب هذا النظام وتحديد العلاقات التي يرتبط بها أفراد العائلة بالإضافة إلى تربية الأبناء، ويرى أن العائلة تتكون من الزوج والزوجة والبنين والعبيد، وأن الطبيعة هي التي عينت المراكز الاجتماعية لأفرادها ... ".

ولأرسطو أيضاً رأي حول السن الملائم للزواج بالنسبة للمرأة والرجل فهو يرى بأن سن الثامنة عشرة هي الفترة الملائمة لزواج المرأة، ويرى أيضاً بأن سن

---

(١) امام عبد الفتاح امام، **افلاطون والمراة**، القاهرة، مؤسسة الاهرام للنشر، ١٩٩٦، ص ٤٥ وما بعدها.

(٢) نفس المكان.

السابعة والثلاثين هي الفترة الملائمة لزواج الرجل، لاعتقاده بأن هذه الفترات العمرية لكل من الرجل والمرأة هي الفترة التي يصل فيها الفرد إلى قمة الحياة والنشاط الذهني والعقلي، كما شجع على ضبط النسل وأعتبره مهم شريطة أن يتم هذا النشاط تحت إشراف الدولة[1].

كان لأرسطو نظرة تمييزية ما بين الرجل والمرأة في مجال العلاقات الاجتماعية داخل العائلة، إذ يشدد على وجوب أن يكون الأب على قمة السلطة داخل أسرته وتخضع كل من الزوجة والأطفال لهذه السيطرة لأنه يعتقد أن المرأة ناقصة في كثير من الجوانب إذا ما قورنت بالرجل، فعندما أعطيت المرأة حرية في مجتمع إسبارطة أكثر من طاقتها كانت عاملاً مهماً في الانحلال الاجتماعي للمجتمع الروماني آنذاك.

لا تختلف آراء أفلاطون وأرسطو التي بلوراها حول العائلة والزواج ومكانة المرأة من حيث كونها فردية جاءت نتيجة للخبرات والمشاهدات الشخصَية، وقد لا يجوز تعميم مثل هذه الآراء على المجتمعات البشرية لافتقارها إلى الأدلة والبراهين العلمية التي تثبت سلامتها[2].

- أوكست كونت

لم يبحث كونت في منشأ الأسرة ولم يتعمق في تحليلها ودراسة مراحل تطورها وإنما اكتفى في تقرير وجود الحياة الأسرية بالفطرة وهي الحالة الطبيعية للإنسان، ونظر إلى الأسرة على أنها الخلية الأولى في جسم المجتمع وهي أول وسط طبيعي اجتماعي نشأ منه الفرد وتلقى عنه المكونات الأولى لثقافته ولغته وتراثه الاجتماعي.

وأعتبر كونت الزواج اتحاداً تلقائياً ما بين الجنسين نتيجة لتفاعل الغريزة مع الميل الطبيعي المزود به الكائن الاجتماعي، وهو (أي الزواج) الأساس الأول في

---

(١) مليحة عوني وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٣١، ٣٢.

(٢) نفس المكان.

البنيان الاجتماعي، ويرى بأن الزواج يجب أن يكون في شكله ثنائياً قائماً على وحدانية الزوج والزوجة، بما يتفق والدوافع الطبيعية البشرية، وكل عامل من شأنه أن يضعف الزواج أو يقلل من شأنه يعتبر عامل هدم للنظام الاجتماعي، لذلك نجده يرفض ظاهرة الطلاق ويعتبرها من عوامل هدم وانحلال وفساد المجتمع، ويؤكد على خضوع الزواج في أشكاله وبنياته للتغيرات الاجتماعية التي يخطوها المجتمع ويوائم نفسه معها[1].

كما يرى كونت بأن العلاقة ما بين الرجل والمرأة داخل إطار الزواج تقوم على أسس بيولوجية وسيكولوجية، تنتهي بالخضوع الطبيعي للمرأة، بيد أن هذا الخضوع لا يشمل النواحي الأخلاقية والعاطفية لأن النساء في رأيه أرقى من الرجال في العواطف والمشاركات الوجدانية، ولكنهن أقل من الرجال ذكاء وقدرة على التفكير وذلك لاعتبارات بيولوجية دائمة[2].

و"تحدث كونت عن وظائف الأسرة وركز على الوظيفة الأخلاقية لأنه يعتقد بأن الأسرة هي اتحاد من طبيعة أخلاقية، لذلك فهو يرد معظم العلاقات الاجتماعية في محيط الأسرة إلى هذه الوظيفة، وركز على الألفة والوحدة التي تربط أفراد الأسرة الواحدة"[3].

كما يرى بان تحقيق"الأسرة لهذه الوظيفة لا بد من أن تتجه إلى المثال الأخلاقي أو الكمال الأخلاقي وتدرب نفسها على مقتضياته حتى تقيم بين عناصرها انسجاماً أو توازناً، بين الميول الذاتية والغيرية، لأن الكمال المنشود يرتكز على مبدأ "عش لغيرك" ويتطلب خضوع الأنانية للعواطف الغيرية"[4].

---

(١) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ٣٢، ٣٣.

(٢) نفس المكان.

(٣) مليحة عوني وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٣٣.

(٤) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ٣٤.

"وتحدث أيضاً عن الوظيفة التربوية واعتبرها تابعة للوظيفة الأخلاقية، وتتلخص هذه الوظيفة في أن يبقى الطفل منذ ولادته وحتى بلوغه السابعة من عمره في حضانة أمه ورعايتها وبهذا تكون العائلة هي المسؤولة عن تلقين الأساليب اللغوية وغرس الفضائل الأخلاقية ومبادئ الدين الوضعي الجديد وتهذيب الغرائز الفطرية للأطفال"[1].

أما عن الوظيفة الثالثة للأسرة فيرى كونت بأن هذه الوظيفة هي التي توجه وتشرف على ما سماه "العيادة الأسرية"* وذلك بفضل وظيفة الأم لأنها الرباط الذي يربط الفرد بالمجتمع وهي مركز العواطف والوجدان ولذلك فهي الأمينة على تلقين الحدث مبادئ الدين الوضعي الجديد، فعلى الرغم من أن كونت قرر خضوع المرأة للرجل، غير أنه أشاد بفضلها في تدعيم الحياة الأسرية وتقوية الروابط الاجتماعية واعتبرها دعامة الدين ووسيطاً بين الإنسانية والأسرة[2].

"على الرغم من أن آراء كونت قد تختلف كثيراً عن آراء أرسطو وأفلاطون أو قد تلتقي في بعض الأوجه أحياناً، إلا أن ملاحظاته هذه كانت نتيجة لما كان يسود المجتمع الفرنسي من أوضاع تركت أثراً كبيراً على آراءه، كما أن الكثير من هذه الآراء لا زالت تشكل منطلقات أساسية لبعض علماء الاجتماع من الذين تأثروا بآراء كونت وكتبوا في ميدان العائلة"[3].

---

(١) مليحة عوني وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٣٣، ٣٤.

* وهي المراحل المقدسة التي يقطعها الفرد في أسرته لكي يندمج في الإنسانية ويتحد بالكائن الأكبر كما يتحد االصوفي بحضرة الآلهة، وذلك مثل تطهير الطفل والغطاس والتعميد والقبول في الجمعية الدينية وسن الزواج.

(٢) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ٣٥.

(٣) مليحة عوني وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٣٤.

ـ لستر وارد

"اهتم العالم الأمريكي (وارد) بدراسة المشاعر والأحاسيس الإنسانية واعتبرها قوى اجتماعية، ورتب على ذلك نظريته في الحب، فقد رأى أن هناك استعداداً طبيعياً أساسياً مزوداً به الجنس الإنساني وهو سر بقائه ودوامه وهذا المبدأ الأساسي هو الحب الطبيعي الذي يتشعب إلى فروع كثيرة أهمها: الحب العاطفي بين الرجل والمرأة والحب الزواجي بين الزوج والزوجة والحب الأبوي بين الأب والأولاد والحب الأمي بين الأم ورضيعها والحب القائم على صلات الدم بين العصبيات ... وبالرغم من هذه التشعبات فإن الحب الطبيعي هو الجامع والدعامة الأساسية لدوام بقاء الجنس الإنساني، واعتبر الحب الرومانتيكي العاطفي أول خطوة في ظهور نظام الزواج"[1].

ويرى وارد أن هذا الحب (العاطفي) عندما ينتهي بالزواج فإنه ينتقل إلى عاطفة زواجية، وهذه تختلف كل الاختلاف عن عاطفة الحب لأنها أكثر استقراراً وبعيدة عن ثورة الانفعالات التي يبعثها الحب العاطفي، كما يرى أن هناك فترة من الشيوعية الجنسية مرت بها الإنسانية قبل أن ينتشر بين الجنسين (الحب العاطفي) وقد ظهرت رواسب هذه الإباحية الجنسية في العلاقات الزواجية وفي أفكار الرجال عن الزواج[2].

"ويرجع الاضطرابات التي يعانيها الزواج الثنائي الذي يقتصر على الزوج والزوجة إلى بقايا نظام شيوعية الجنس وذلك نتيجة لصعوبة انتقال الأفراد من مرحلة تاريخية كانت تسودها الإباحية الجنسية المطلقة إلى مرحلة جديدة يقتصر فيها الزوج على زوجة واحدة، كما يرى أن هذا النوع من الزواج ينطوي على قوة

---

(١) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩.

أخلاقية كبيرة ويحتاج إلى تهذيب للعواطف الإنسانية، كذلك فهو النظام الأمثل الذي تسعى المجتمعات المعاصرة على تدعيمه والإبقاء على مقوماته[1].

ويتطابق راي وارد هذا مع اراء غيره من علماء الانثروبولوجيا كالعالم ماكلينان حول اقدمية طريقة الخطف والاستيلاء للحصول على زوجة، فقد كان هذا النظام قائماً على أساس احتكار الأقوى للنساء، أما الرجل الضعيف فهو خارج هذه المنازلة، وكثيرا ما يترتب على هذا النوع من الزواج اندلاع الحروب والمنازعات بين الجماعات، وهذا الزواج ممثل بسبايا الحروب، وقد اثبتت الدراسات الميدانية محدودية انتشاره على مستوى المجتمعات او على مستوى المجتمع الواحد ووصفته بكونه يمثل حالات فردية لا تتخذ صفة العمومية[2].

**- وليم كراهام سمنر**

"يرى سمنر أن الطبيعة زودت الرجال والنساء بجاذبية كانت سبباً في بقاء ودوام الجنس البشري، وقد أدت هذه الجاذبية الطبيعية إلى الزواج، غير أن الزواج لم يكن نتيجة طبيعية لهذه العاطفة الجنسية فحسب بل كان مظهراً للتعاون والإبقاء على وجود الذات وحفظ الكيان الاجتماعي"[3].

"لقد فرق سمنر ما بين الأسرة والزواج، فالأسرة في نظره هي صورة مصغرة للمجتمع وهي هيئة يرتبط أعضاؤها مع بعضهم البعض الآخر لأجل تحقيق الحاجات الأساسية كالملبس والمأكل والمأوى والخضوع إلى نظام ما"[4]. أما الزواج، فهو ارتباط بين رجل وامرأة للتعاون على تحقيق الضرورات وإنجاب الأطفال في نطاق الإطار الاجتماعي طالما كان ارتباطاً قائماً ومستمراً، وقد

---

(١) مليحة عوني وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٣٥.

(٢) عاطف وصفي، **الانثروبولوجيا الاجتماعية**، بيروت، دار النهضة، د.ت، ص١٣١.

(٣) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ٤١.

(٤) مليحة عوني ، مصدر سابق، ص ٣٥.

رسمت له المجتمعات قيوداً قد تكون في بعضها شديدة وقد تكون في البعض الآخر أقل شدة وذلك وفقاً للظروف الاجتماعية واستجابة لمصالح المشتركين[1].

ويذهب سمنر إلى أن النظام الأمومي هو أسبق ظهوراً من غيره من الأنظمة الأخرى وأن محور القرابة منذ بدأت الحياة الاجتماعية كان يدور حول الأم، حيث وجد أن الرجال غالباً ما يقضون معظم أوقاتهم جرياً للصيد وبعيدين عن النساء، ولكن بعد استقرار الحياة الاجتماعية نوعاً ما، استطاع الرجل أن يصل إلى قمة العائلة بسبب ما فضلته الطبيعة من قوة[2].

**- لويس مورغان Morgan :**

شخص مورغان خمسة أشكال متعاقبة في مجال الأسرة تبدأ بنمط الزمرة التي تسود فيها الإباحية الجنسية، تعقبها مرحلة الأسرة التي يتزوج فيها الأخوة زواجاً جماعياً (Group Marriage) من نفس الأخوات بشكل مشترك. وهكذا يظهر نظام (قرابة وحدة الدم) نتيجة لهذا النوع من الزواج وتليها مرحلة الأسرة التي تخضع لمبدأ منع الأخوة من الزواج الجماعي بالأخوات أي الأسرة ذات الزواج الجماعي غير الأخوي، الذي تحسنت على أثره (حسب اعتقاد مورغان) المستويات الذهنية والذكائية للأفراد في المرحلة الهمجية الدنيا (إحدى المراحل التطورية التي وضعها مورغان)[3]. ثم ظهرت الأسرة الانتقالية التي ازدوجت فيها انساق الزواج الجماعي مع الزواج بواحدة (Monogamy) حيث تمتع الأزواج والزوجات بحق إنهاء الزواج متى أرادوا، ثم جاءت بعدها سيطرة الآباء لتظهر الأسرة الأبوية والتي لم تدم سوى وقت قصير نسبياً حتى ظهرت أسرة الزواج الأحادي حيث يتزوج الرجل بامرأة واحدة وأعطيت للإناث حقوقاً مساوية للرجل[4].

---

(١) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ٤١.

(٢) مليحة عوني وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٣٦.

(٣) قيس النوري، **مدارس الأنثروبولوجيا**، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ١٥٢، ١٥٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

"من أكثر مواقف مورغان المتعصبة إصراره على أن العشائر المعتمدة على نسب الأم سبقت في ظهورها العشائر التي اعتمدت على نسب الأب، فقد خلق هذا الموقف جدلاً غير مجد في الأوساط الأنثروبولوجية وقد وقف بعض الكتاب موقفاً معارضاً وطرحوا نظرية معاكسة تقول بأسبقية نسب الأب على نسب الأم والمعروف اليوم أن الطرفين مخطئان لبعدهما عن الحقيقة التاريخية، فقواعد النسب نفسها اليوم هي نتيجة أنماط الإقامة القرابية المبتدئة بالأسرة، هذه الأنماط التي تخضع للظروف التقنية البيئية والاقتصادية المحلية، وقد نلاحظ اختلاف نظم النسب هذه لدى جماعات تتماثل في مستوياتها التقنية والإنتاجية، كما لا يعكس نظام النسب الأمومي مكانة المرأة لأن المجتمعات التي تستخدم هذا النسب تعطي للخال منزلة الزعامة بدلاً من الأم"[1].

- باخوفن

"من أبرز الترسيمات (Schemes) النظرية التطورية الأخرى ما طرحه المفكر السويسري باخوفن، فهو يقول أن الحياة الاجتماعية بدأت بالإباحية الجنسية في العصور السحيقة عندما حكم البشر المبدأ المادي ولم يكن يدرك الإنسان سوى الأمومة المادية وذلك بإدراك علاقة الابن بوالدته وليس بوالده ... ويبدء عهد زعامة الأم فقد سيطر اليسار على اليمين – حسب رأي باخوفن – والأرض على السماء والقمر على الشمس والشباب على الشيوخ وتهيأ للمرأة في ذلك الزمن تأسيس الأسرة وإجبار الرجل على الزواج"[2].

يرى باخوفن بأن الرجال كانوا يتظاهرون بأنهم أمهات ومن هنا تأسس مبدأ (الكوفاد- Couvade) الذي يلزم الزوج بتمثيل دور الأم عندما تتعرض زوجته لآلام مخاض الولادة، ولكن حاول الرجال في هذا الوقت تغيير ميزان القوى لصالحهم واستطاعوا بسرعة الارتقاء إلى منزلة أعلى وجاء العصر الجديد الذي

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٥٧، ١٥٨.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٥٩، ١٦٠.

يتضمن الانتقال من المبدأ المستند إلى الأمومة إلى المبدأ المستند إلى الأبوة، وبتأكيد الأبوة التي حررت العقل من المظاهر المادية الطبيعية فإن الوجود البشري ارتفع فوق المستوى المادي للحياة والقوانين المرتبطة بذلك، وهكذا أدى انتصار الأبوة في اعتقاد باخوفن إلى ارتقاء الفلسفات الدينية والكونية السماوية بعكس مرحلة سيطرة الأمومة التي اقترنت بخصب الأرض[1].

حقق باخوفن تقدماً في تحليل مفهوم زعامة الأم اذ افترض أن نسب الأم كان نتيجة طبيعة لزعامتها التي سادت في عصور التطور الحضاري الأولى واعتبر قبائل الأمزون مثلاً أثنوغرافياً حياً على ذلك النمط من التنظير الاجتماعي غير أن كثير من الكتاب رفضوا فكرة الزعامة السياسية والعسكرية التي عزيت إلى المرأة، كما أكد ذلك العالم البريطاني إدوارد تايلر، إضافة إلى تناول مورغان لهذا الموقف في كتاباته عن قبيلة أريكون، وأندفع المفكر إدوارد ويستر مارك في معارضته لزعامة الأم وقال أن سيطرة الرجل السياسية كانت في الأسرة والعشيرة حتى في زمن وجود نظام نسب الأم.

لقد أثر كل من باخوفن ومورغان ببعضهما الآخر، فأفكار الأول عن أسبقية زعامة الأم لزعامة الأب قد استثمرت من قبل مورغان في كتابه الموسوم (المجتمع القديم)، كما أفاد باخوفن من مقارنة مورغان للعشيرة المتساوية مع مجتمع أريكوي الهندي وعبر عن شكره له في عدد من المقالات[2].

- **هنري مين**

"في نفس العام الذي ظهر فيه كتاب باخوفن الموسوم (حق الأم) ظهر كتاب المفكر هنري مين الموسوم (القانون القديم) الذي طرح فيه نظريته التي تعد النسب الأبوي والزعامة الأبوية أقدم من زعامة الأم ونسبها، ومال بعض المفكرين كالأستاذ روبرت لوي إلى أفكار مين بدعوى أن الأخير كان معتدلاً

---

(١) يحي مرسي، اصول علم الانسان(الانثروبولوجيا)، ط١، الاسكندرية، دار الوفاء، ٢٠٠٧، ص٢٥٧.

(٢) قيس النوري، مدارس الأنثروبولوجيا ،مصدر سابق، ١٦٠، ١٦٧.

ولم يصر على تعميم مخططه التطوري دون مرونة التصرف إزاء الاختلافات التي فرضتها الظروف الإقليمية للمجتمعات".

"يبدو أن هنري مين لم يكن قادراً على تصديق إمكانية اعتماد العشائر ذات نظام نسب الأم على نفسها واستمرارها كنظم اجتماعية، ويرى أن الأسرة هي أقدم وحدة للتنظيم الاجتماعي والمجتمع بينما يعتبر الفرد الوحدة المركزية للمجتمع الحديث، وهكذا تطورت المجتمعات بشكل متماثل تدرج فيه تحلل الأسرة وتناقص وحدتها مع تزايد التزام الأفراد إزاء المجتمع ككل، وأختبر مين هذه الحركة التطورية في إطار عدد من الثنائيات الناقصة، منها أن المجتمع الذي يرتكز على النظام الأسري يتسم بالمكانات الثابتة، بينما المجتمع الذي يرتكز على الحرية الفردية يتسم بنمو مفهوم (العقود) الحرة، وتصبح الملكية في المجتمع المعتمد على الأسرة جماعية، بينما تكون فردية وخاصة في المجتمع المعتمد على الفرد"[1].

- ماكلفن

يرى هذا العالم الإسكتلندي أن مفهوم الزواج وما يخضع له من قواعد لم يكن يذكر في بداية الحياة الاجتماعية هذا ما ساعد على ظهور نمط الزمر البشرية، كما ساعد اعتقاد أفراد الزمر بأنهم منحدرون من اصل حيواني على ظهور الطوطمية، ونتيجة للظروف القاسية في تلك المرحلة فقد كان هم الأفراد الرئيس حماية أنفسهم من المخاطر الداخلية والخارجية، على إثر ذلك نشأت قاعدة (وأد البنات)* وأدى نقص عدد النساء بسبب تلك الممارسات إلى ظهور مبدأ

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٦١- ١٦٣.

* أشهر قبائل عرب الجاهلية التي مارست هذه الظاهرة قبائل طي وتميم وكندة وربيعة وكانت الطريقة المتبعة في الوأد أن تحفر حفرة عميقة بجانب الموضع الذي اختير للولادة، فإذا تبين أن المولود أنثى قذف بها في الحفرة وهيل على جسدها التراب، وأقيمت طقوس محلية محدودة ترمز إلى سوء ما بشرت به الأم وإلى بطولة العمل الذي قاموا به في التخلص من رفات المولود، وأحياناً كانوا يتخيرون لعملية الوأد أمكنة مهجورة وسفوح جبال وتلال بعيدة عن العمران لأنهم كانوا يعتقدون أن رفات البنات دنس و تسبب الرجس لمن يقربها. أنظر مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ٧١.

تعدد الأزواج (Polyandry)، وفي الوقت نفسه صارت الجماعات تستخدم أسلوب خطف النساء من الجماعات المجاورة وتطورت هذه الطريقة إلى عرف يقضي بزواج الرجال من خارج جماعاتهم وهو ما يسمى بنظام الزواج الخارجي (Exogamous Marriage) وهو عكس الزواج الداخلي (Endogamy) الذي يسمح بزواج رجال ونساء الجماعة الواحدة[1].

يرى ماكلفن أن الزواج بالخطف أدى إلى انتقال الزواج من نمط تعدد الأزواج إلى نسق تعدد الزوجات، ففي البداية كان الرجال يشتركون في النساء المخطوفات، ولكن في وقت لاحق لم يسمح بالمشاركة هذه إلا بعد موت الزوج وحلول أخيه محله كزوج لأرملته، ونتج عن ذلك ظهور نظام (الزواج بأرملة الأخ) (Levirate) على الرغم من اتفاق ماكلفن مع مورغان حول الإباحية الجنسية وأسبقية مرحلة نسب الأم على نسب الأب، إلا أن مورغان بينه تشويش واختلاط ملاحظات ماكلفن حول طبيعة الجماعات ذات الزواج الخارجي مؤكداً أن نظامي الزواج الخارجي والداخلي يمكن أن يظهر جنباً إلى جنب، وقال أيضاً أن العشائر قد تكون خارجية الزواج ولكن القبيلة التي تتألف منها تكون داخلية الزواج[2].

وما طرحه ماكلفن عن تعدد الأزواج كأقدم أشكال الزواج، فقد تمكن كل من هربرت سبنسر عام ١٨٩٦ ومورغان في عام ١٨٧٧ من الحصول على معلومات ميدانية تؤيد أن تعدد الأزواج يمثل نمطاً نادراً في العالم يقترن بظروف محلية خاصة تماماً[3].

---

(١) قيس النوري، مدارس الانثروبولوجيا، مصدر سابق، ص ١٦٤، ١٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٦٧.

## ثانياً: نظريات الاختيار الزواجي

تخضع عملية الاختيار للزواج او اختيار القرين لتأثير العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية، التي تحدد للفرد مجال الأشخاص المناسبين للاختيار، وقد خضعت هذه العوامل للدراسة والتجريب على أرض الواقع من قبل العديد من الباحثين والمختصين، إذ تكللت جهودهم هذه بظهور عدد من النظريات التي عالجت موضوعنا الحالي وفقاً لمنطلقات وتوجهات مؤسسيها، فمنها ما هو نفسي ومنها ما هو اجتماعي ثقافي، وفيما يلي طرحاً لموجز وجوهر هذه الاتجاهات تحت مسمياتها النظرية.

- نظرية التجانس

تركز هذه النظرية على فكرة أن الشبيه يتزوج بشبيهه، وأن التجانس هو الذي يفسر اختيار الناس بعضهم لبعض كشركاء في الزواج، لا الاختلاف أو التضاد[1]. ونعني بالتجانس التشابه الذي يعتبر عاملاً أوتوماتيكياً تلقائياً قوياً يحدد أو يضيق من مجال عملية الاختيار، إذ على الرغم من أن الشخص يبدأ حياته من الناحية النظرية، بمجال واسع مفتوح لاختيار شريك حياته في المستقبل إلا أن تنشئته الاجتماعية وقيمه الحضارية تحد من هذا المجال لأنها تحد الاختيار من بعض الفئات المختلفة عن الشخص وجماعته، بينما يوجه اتجاه الفرد – الشعوري أو اللاشعوري – لاختيار الشريك الذي يتصف بصفات مماثلة له، فالناس على الأغلب يختارون شركائهم في الحياة من فئات تكون مشابه لهم عرقياً ودينياً وعمرياً وثقافياً وكذلك من حيث تشابه المركز الاجتماعي والاقتصادي ... الخ.

لقد كتب عدد كبير من العلماء حول أهمية عامل التجانس في تحديد الاختيار وعلى رأسهم "برجس" (Burgess) و"وايلي" (Wily) و"هولكنشد"

---

(١) سامية حسن الساعاتي: **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي**، ط٢، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨١، ص ١٣٦.

(Holingshed) و"ستراوس" (Srauss) و"لوك" (Lock) وغيرهم وقد بحثوا في التجانس العرقي والديني والعمري والثقافي والطبقي وأهميته[1].

أجريت هذه البحوث والدراسات على الأشخاص المتزوجين فعلاً وعلى غير المتزوجين، المخطوبين والماضين جدياً في طريقهم للزواج وقد أظهرت النتائج وفي معظم الحالات دعمها وبشكل كبير لهذه النظرية ولمبدأ التجانس في الاختيار، سواء كان ذلك التجانس اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو حتى نفسياً وفسيولوجياً كما ذهب إليه البعض. وفيما يلي عرضاً لأكثر العوامل تأثيراً في تحديد اختيار القرين كما تبنتها نظرية التجانس*.

أ. التجانس العرقي

"إن التماثل العرقي يعتبر إلى حدٍ كبير عاملاً مهماً للحد من عملية الاختيار فهو غالباً ما يلعب دوراً فعّالاً – بطريقة شعورية أم لا شعورية في عملية الاختيار، فالمتشابهون عرقياً غالباً ما ينجذبون لبعضهم، إضافة إلى التشجيع الاجتماعي للزواج بين أفراد الفئة العرقية الواحدة ومعارضته لفكرة الزواج من الفئات العرقية الأخرى المختلفة"[2].

"هذا ما يعكس وجهة نظر الحتمية الثقافية، التي ترى أن للفرد الناضج بيولوجياً سواء كان رجلاً أم امرأة فرصة محدودة في اختيار شريكه، [...] كما تضع السنن العنصرية أقوى القيود وأدقها وأشدها على الفرد، من ناحية من يستطيع الزواج منهم، أي من ناحية مجال الاختيار في الزواج"[3].

وقد وجد أن التماثل العرقي يمثل أقوى عوامل الاختيار إذ يتضمن عوامل التشابه في الخلفية الحضارية والاتجاهات والرغبات والهوايات والمفاهيم وأساليب

---

(١) مليحة عوني وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص٢٢٩- ٢٣٠.

* تم اختيار وترتيب هذه العوامل وفقاً لأهميتها من وجهة نظر المؤلف.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٠-٢٣١.

(٣) سامية الساعاتي، مصدر سابق، ص ١٣٨.

التفكير وغير ذلك، وفي الأحوال التي يتم فيها الزواج خلافاً لهذه القاعدة نجد أن لهذا الزواج نتائج ومشاكل عديدة، سواء أكانت للزوجين أم للأطفال، بسبب ما يتعرضون له من ضغط اجتماعي من قبل عائلتي الطرفين أو أصدقائهم ومعارفهم أو من المجتمع ككل[1].

إذ لكل من هذه الأجناس أو الأعراق ثقافات خاصة، وفرعية وأساليب سلوكية وطرق معاشية أو حياتية تمايزها فيما بينها.

ب . التجانس الديني

يرى وليم كوود أن الدين يقف كحاجز يقسم الناس إلى جماعات صغيرة من المتجانسين الصالحين للزواج، وفي رأيه أن الثقل كله في هذا الشأن يكمن في الخلفية الاجتماعية المتصلة بالدين[2].

إن للتعاليم والقواعد الدينية تأثيراً جلياً وفعّالاً على الفرد في اختياره الزواجي، إذ يتضمن التماثل الديني التشابه في كثير من معتقدات الحياة ونماذجها، وهناك اتفاق عام على أن التماثل الديني يساعد على التفاهم والانسجام واختلافه يعتبر عائقاً لنجاح الزواج والتكيف له[3].

إن التجانس في الدين معناه اتفاقاً وتجانساً في القيم والمعتقدات والتقاليد وفي النظرة والتعامل مع الكثير من المواقف والقضايا وفي التمييز ما بين العديد من المفاهيم، الحلال والحرام، المسموح والممنوع، المرغوب والمرفوض، مما يجعل الأمر في نهايته عبارة عن انسجاماً وتكاملاً في السلوكات العامة وفي تقييم الأفراد لها.

---

(1) مليحة عوني وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٢٣١.

(2) سامية الساعاتي، مصدر سابق، ص ١٣٩-١٤٣.

(3) مليحة عوني وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٢٣٢.

إن الزواج بين الفئات الدينية المختلفة يؤدي إلى نتائج سلبية متعددة تهدد العلاقة الزوجية بصورة خاصة والاستقرار العائلي بصورة عامة فهو يساعد على عدم استقرار العلاقة الزوجية وذلك لعدم قدرة الطرفين على التكيف فيما بينهما بسبب الاختلافات في وجهات النظر وفي القيم والمفاهيم والمعتقدات، التي غالباً ما ترتبط بالاختلافات الدينية؛ كما وتؤدي هذه الاختلافات إلى عدم قدرة الزوجين على التكيف للوالدين والأصدقاء وغيرهم وتثير المشاكل فيما بينهم وهذا كله يؤدي إلى مشاكل تتعلق بعلاقتهما بأطفالهما وموقف الأطفال غير المستقر من اختلاف أديان ومعتقدات والديهما[1].

ذلك لان ارتياد مكان عبادة واحدة ومشتركة وكذلك وجود أراء أو وجهات نظر واحدة ومشاعر وتعاليم ومبادى واحدة يزيد من الاهتمامات المشتركة بين الزوجين، وكلما زادت مجالات الموافقة بين الزوجين، كلما كان ذلك افضل بالنسبة للزواج، ولا شك أن الدين عامل من عوامل الوحدة والتوحيد والتقمص المشترك والتجانس الفكري والوئام الوجداني والالتصاق والالتحام والتماسك، فاعتناق نفس المبادى والقيم والتعاليم، والاشتراك في نفس المناشط يساعد على الاندماج وعلى التوحد والتقمص والتكيف والقبول المشترك بين الأطراف[2].

وهذا الكلام لا يعني انتفاء وجود زيجات بين الاديان المختلفة، او ان مثل هذه الزيجات ستؤول حتما الى الفشل، بل ان هناك العديد من الزيجات المختلطة دينيا او ثقافيا ناجحة وسليمة، اذ يعتمد نجاحها على مدى تقبل الطرفين لثقافة ومعتقدات وطريقة حياة كل منهما للاخر.

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص، ٢٣٣.

(٢) عبد الرحمن عيسوي، **علم النفس الأسري**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، ص٣٣.

ج . التجانس في الخصائص الاجتماعية

يشتمل هذا البند من نظرية التجانس على التشابه في درجة المشاركة الاجتماعية وعلى مدى التجانس حول المفاهيم الخاصة بالزواج، وفيما يلي توضيحاً لذلك:

- التجانس في العلاقات والمشاركة الاجتماعية

يشير هذا المحور إلى مدى تشابه الأفراد في علاقاتهم مع الآخرين ومن كلا الجنسين وعلى طبيعة ونوع ودرجة هذه العلاقة فالأشخاص الميالين للوحدة يلجئون إلى اختيار من يشاركهم الميل نفسه، كما أن الميالين للاجتماع والاختلاط يختارون من تتوفر فيهم هذه النزعة. هذا إلى جانب أن هؤلاء الذين ليس لديهم أصدقاء من الجنس الآخر مطلقاً أو الذين لديهم أصدقاء قليلون أو كثيرون من الجنس الآخر يميلون إلى اختيار شركائهم ممن يتشابهون معهم في هذه الصفات[1].

كما ويتضمن هذا المحور أيضاً مدى تجانس الشريكين في كيفية قضاء وقت الفراغ ومدى التشابه في عادات، الشرب والتدخين على سبيل المثال، فالأفراد يختارون شركائهم في الزواج ممن يتشابهون معهم في هذه العادات، والحال نفسه فيما يخص عادات قضاء وقت الفراغ فقد يميل من يفضلون تمضيت وقت فراغهم بالمنزل، إلى شركاء يشابهونهم التفضيل نفسه. أما مَنْ يفضلون الخروج الكثير والاختلاط فقد ينزعوا إلى اختيار أشباههم[2].

---

(١) سامية الساعاتي، مصدر سابق، ص ١٥٠.

(٢) نفس المكان.

- التجانس في مفاهيم الزواج وما يرتبط بها

يتضمن هذا المحور مدى تشابه الخطيبين حول مفهوم الزواج والمفاهيم الأخرى ذات العلاقة بمفهوم الزواج، كالإنجاب والأطفال وعددهم ودور المرأة الحديثة في الزواج وعملها وطبيعة السلطة داخل الأسرة والسكن بعد الزواج وكذلك الأسباب التي تبرر الهجر والطلاق[1].

فمن المنطقي وانطلاقاً من فكرة هذه النظرية أن يختار الأفراد شركائهم ممن يتشابهون ويتفقون معهم حول هذه المفاهيم، والعكس صحيح.

د . التجانس الطبقي*

يلعب التماثل الطبقي دوراً فعّالاً في الاختيار، إذ نجد الأفراد يختارون شركائهم من طبقتهم أو من فئة طبقية مماثلة، كما وجدت الدراسات الخاصة بهذا الموضوع أن الرجال أكثر عرضة للزواج من طبقة أقل مستوى من مستواهم، بينما تكون النساء أقل عرضة للزواج من فئة أقل منهنه. إن أهمية التماثل في الطبقة الاجتماعية يرجع إلى أن هذا التماثل يتضمن التشابه في مجالات عديدة، في طريقة الحياة وأساليبها ونماذجها وفي المفاهيم والقيم والاتجاهات وفي فلسفة الحياة أيضاً[2].

مما يولد ذلك شعوراً عند الأفراد بأنهم متقاربون أو متشابهون وينتمون إلى مجال أو وسط أو ثقافة واحدة بما يوفره التماثل الثقافي من شعور أو وعي طبقي يعمل على اندماجية الأفراد داخل المطبقة الواحدة من جهة، وعلى تمايزهم عن الآخرين من أفراد الطبقات الأخرى من جهة ثانية.

---

(1) سامية الساعاتي، مصدر سابق، ص ١٥٢، ١٥٣.

* تم دمج فقرتي التجانس في الاتجاهات والميول مع التجانس في المكانة الاجتماعية والاقتصادية ووضعا تحت عنوان التجانس او التماثل الطبقي. لمزيد من المعلومات أنظر:- إحسان محمد الحسن وفوزية العطية: **الطبقية الاجتماعية**، العراق، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٣.

(2) مليحة عوني، مصدر سابق، ص ٢٣٥، ٢٣٦.

### هـ . التجانس العمري

يعتبر التجانس في السن او العمر عاملاً مساعداً أيضاً على الاختيار إذ أن الفرد يختار شريك حياته من فئات سن مقاربة لسنه فيرفض الأكبر والأصغر بكثير منه. وقد وجدت الدراسات أن ارتفاع الاختلاف العمري – بالنسبة للفتاة التي تتزوج في سن أعلى – له نتائجه بالنسبة للرجل والمرأة، فالرجل الأكبر سناً عند الزواج له مجال واسع للاختيار إذ أن هناك عدداً كبيراً من الفتيات الأصغر منه، بينما يكون مجال الاختيار عند المرأة الأكبر سناً عند الزواج أكثر تحديداً وضيقاً وذلك لقلة عدد الرجال غير المتزوجين والأكبر سناً. ونجد في المجتمعات التي تؤمن بالمساواة بين الجنسين أن التجانس العمري يعتبر مهماً في عملية الاختيار للزواج.

وفي بعض الأحيان لا يكون التفاوت العمري بين الزوجين مهماً لتكيفهما لأن الأهم هو التفاوت في درجة النضج العقلي والعاطفي "العمر العقلي والعاطفي" والذي يحد من قدرة الزوجين على التكيف للحياة الزوجية وتجاوز الصعاب التي تعترض حياتهما العائلية[1].

يعد التجانس في السن من العوامل المهمة في تحقيق اختيار زواجي سليم إذ غالباً ما يشترك الأفراد من فئة عمرية واحدة أو متقاربة في تحديد أهدافهم الحياتية وفي الاتفاق على الأساليب المعتمدة لبلوغها فاختلاف هذه الاهداف ما بين الزوجين أو الاختلاف في تحديد الآلية المناسبة للوصول إليها من الممكن أن يخلق فجوة واسعة بينهما وصراعات وتناقضات ممكن أن تؤدي بارتباطهما الزواجي إلى الفشل. كما أن تجانس السن معناه تجانساً في المزاج وفي درجة الانفعالات النفسية إذ لكل مرحلة عمرية وحدات وطاقات نفسية تختلف درجاتها باختلاف السن.

---

(١) المصدر السابق نفسه ، ص ٢٣٤.

و. التجانس في التعليم

يعد التجانس في التعليم من العوامل التي تحدد الأفراد في اختيارهم الزواجي، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن النساء يملن إلى الزواج برجال أعلى منهن في المستوى التعليمي وأن الرجال يميلون إلى الزواج بنساء أقل منهم من حيث المستوى التعليمي ودراسات أخرى تبين أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الشباب (من أحد الجنسين) زاد ميله (أو ميلها) إلى تفضيل الزواج من شريكة (أو شريك) تكون قد وصلت (أو وصل) إلى مستوى تعليمي عالٍ وأنه كلما ارتفع مستوى تعليم الذكور ارتفع مستوى تعليم شركائهم من الإناث والعكس صحيح أي أن هناك ارتباطاً موجباً بين مستوى تعليم كل منهما، أو ما يسمى بالتناسب الطردي[1].

عندما لا تكون هناك فجوة في التحصيل الدراسي بين الزوجين، نرى بان هناك تقاربا في الأفكار وفي التطلعات والطموحات الأسرية، وفي النظر إلى بعض المفاهيم الخاصة بالإنجاب وتربية الأولاد وعددهم وأساليب تربيتهم...الخ، مثل هذا الاتفاق يكون عاملا مشجعا على الزواج وعلى تحديد المجال المفضل للاختيار الزواجي.

- نظرية القرب أو التجاور المكاني

تشير الدراسات إلى أن من الطبيعي أن يتفاعل الفرد ويتفاهم مع أشخاص يعيشون بالقرب منه أو يعملون أو يتعلمون معه وهذا يحد وإلى درجة كبيرة من مجال اختيار شريكه في الحياة، فالأشخاص الذين يسكنون في منطقة واحدة أوحي واحد ويذهبون لنفس المدرسة أو يعملون معاً يكون لديهم فرصا ومجالا للتعارف يساعدهم في تكوين اتجاه لاختيار الشريك من بينهم، اذ تفترض هذه

(١) سامية الساعاتي، مصدر سابق، ص ١٥٤.

النظرية بان الناس يميلون للزواج من الذين يشاركونهم الجيرة أو محل الإقامة أو محل العمل أو محل الدراسة [1].

إن الأفراد الذين يشتركون في مجال واحد أو متشابه، سواء كان هذا المجال دراسياً أو وظيفياً أو جغرافياً، تكون لديهم أحكام متشابهة أو متقاربة في تعاملهم مع مفردات وقضايا الحياة، ذلك ما يساعد على التفاهم والانسجام فيما بينهم أو قد يكون سبباً وعاملاً مساعداً في اختيارهم الزواجي[2].

كما يساعد عامل القرب على تحديد معارف الشخص إذ نجد أن معارف وأصدقاء الشخص – على الأرجح – يكونون من نفس الوسط أو الهيئة المحلية أو البيئة التي يعيش الشخص فيها، وهذا ما يتضمن تشابهاً في القيم والاتجاهات والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعرقية والدينية، كالسكن في مناطق ذوي الدخل المحدود او المرتفع او في الاحياء ذات التجمعات العرقية[3].

**- نظرية القيمة**

يشير العلماء إلى فكرة القيم الشخصية كمحور لنظرية القيمة في الاختيار للزواج، إذ يرى هؤلاء أنه يمكن أن نفكر في قيم الشخص، على أنها تنتظم في نظام متدرج (نسق قيمي) ويرجع ذلك إلى الأهمية المتفاوتة التي وضعها الإنسان على الأشياء المختلفة، فالقيم التي تعد شديدة الأهمية بالنسبة لشخص ما، نجدها تحتل مركز الصدارة والأولوية في ذلك النسق، كما أنها تتجلى في صورة رد فعل عاطفي واضح إذ قوبلت بأي نوع من التحدي، ونتيجة لذلك فمن المنطقي أن يختار الفرد رفاقه بما فيهم شريك حياته، من بين من يشاركه قيمه الأساسية، لأن أمانه العاطفي يكمن في ذلك[4].

---

(١) احمد بيري الوحشي، الاسرة والزواج، طرابلس –ليبيا، الجامعة المفتوحة، ١٩٩٨، ص٣٤٨.

(٢) Martine Segalen, ***Sociologie de la famille***, 4ième édition, Paris, Armand-Colin & Masson, 1996, p. 127.

(٣) احمد بيري الوحشي، مصدر سابق، ص ٣٤٩.

(٤) سامية الساعاتي، مصدر سابق، ص ١٧٤.

ان الاشتراك في القيم يقرب الناس من بعضهم نفسيا واجتماعيا ويخلق بينهم مساحات للتفاعل الخالي من المشاكل الذي يتولد عنه شعورا بالرضا والرغبة باستمرار هذه العلاقة وتوطيدها التي قد ينجم عنها اختيارا زواجيا.(1)

- نظرية الحاجات التكميلية

تؤكد هذه النظرية على أثر متغيرات الشخصية في الاختيار للزواج، فقد تناول كثير من العلماء والمختصين مسألة التجاذب المتناغم للحاجات ويدين الكثير من هؤلاء العلماء بالفضل إلى فرويد الذي ميز ما بين الحب الكفلي والحب النرجسي، وكون نظريته في الثنائية: النرجسية في مقابل الكفلية وبذلك قد وضع نمطاً من العلاقة التكميلية، أي أن الشخص الكفلي، الذي تكون لديه حاجة إلى احترام الآخرين والإعجاب بهم ينجذب إلى الشخص النرجسي الذي تكون لديه حاجة شديدة لكي يكون محبوباً، كما أنه (أي النرجسي) يتقبل راضياً المدح والتملق.

"وقد استخلص الكثير من المحللين النفسيين، بناء على ملاحظاتهم أن الأشخاص الذين لديهم تكوينات نفسية تكميلية، ينجذب بعضهم إلى بعض، وأن التفاهم يحدث بين هؤلاء الذين يكمل بعضهم بعضاً، وهذا ما أشار إليه دوركايم عندما قال بان كل واحد منا ينقصه شيء، لذلك فنحن ننجذب نحو هؤلاء الذين يكملون أوجه النقص فينا"(2).

- نظرية حاجات الشخصية

"يقترب معنى هذه النظرية كثيراً من نظرية الحاجات التكميلية إذ تؤكد هذه النظرية بأن هناك حاجات شخصية محددة تنمو لدى الناس نتيجة لخبرات ومواقف معينة يمرون بها، وأن هذه الحاجات تجد الإشباع لها في العلاقات التي تتمخض عن الزواج والحياة الأسرية، وتدور معظم هذه الحاجات حول الرغبة في

---

(1) احمد بيري الوحشي، مصدر سابق، ص ٣٥٣.

(2) سامية الساعاتي، مصدر سابق، ص ١٨٨، ١٨٩.

التجاوب والشعور بالأمان العاطفي والتقدير العميق والاعتراف وكثيراً ما تكون هذه الحاجات تكميلية بالنسبة للشريكين، أي أن تكمل حاجات كل منهما الآخر"[1].

وعلى هذا الاساس يكون الاختيار بين اصحاب الاحتياجات هذه ليشبع احدهما حاجات الاخر، او يجد احدهما ضالته في الاخر، فيتجه اليه او يكون من المفضلين له.

- نظرية النموذج المثالي

تشير هذه النظرية أو الفكرة إلى أن لكل شخص صورة مثالية عن شريك حياته، فتكون هذه الصورة متكاملة من الصفات الشكلية والعقلية والخلقية والعاطفية والاجتماعية المرغوب توافرها في هذا الشريك، وقد وجدت الدراسات أن الشباب من الذكور يركزون على الشكل والمظهر والجمال في فتاة الأحلام أكثر من تركيزهم على الصفات الأخرى بينما وجد أن تركيز الفتاة يكون منصباً على شخصية فتى الأحلام وثقافته ومركزه الاجتماعي أكثر من تركزها على الصفات الشكلية[2].

- نظرية الصورة الأبوية

ترى هذه النظرية بأن الشخص يتجه بصورة لا شعورية إلى الوقوع بحب شخص له صفات مشابهة لصفات أحد الوالدين من الجنس الآخر ويختاره شريكاً لحياته، فمنذ السنين الأولى في حياة المرء يتكون لديه شعور عاطفي قوي وعلاقة متينة مع الوالدين أو مع أحدهما ويتأثر بهما لدرجة كبيرة. إن هذا الترابط غالباً ما يكون قوياً بين الابن وأمه أو البنت وأبيها[3].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢٥، ٢٢٦.

(٢) مليحة عوني وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٢٤١، ٢٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

"وقد وجد أن الشخص يتأثر في اختياره بنوعية العلاقة بينه وبين والديه، فإذا كانت هذه العلاقة إيجابية قوية مبنية على الحب والإعجاب والاحترام فإنه يختار من يشبه الوالد أو الوالدة. أما إذا كانت العلاقة سلبية يشوبها الخوف وعدم الانسجام وعدم الاحترام أو إذا كانت صورة العلاقة بين الوالدين غير مفضلة وغير مريحة بالنسبة للشخص فإنه يختار الشريك الذي يختلف عن الوالدين"(1).

- نظرية العوامل اللاشعورية

"إن جوهر هذه النظرية التحليلية النفسية يتبلور في أن المصدر الرئيسي للتعاسة الزوجية، بين الزوجين يكمن في المفارقات التي توجد بين مطالبهما الشعورية واللاشعورية المتعلقة بهما وبالزواج بوجه عام، ويظهر دور العوامل اللاشعورية بشكل آخر في اختيار الشخص لمن يماثله، أو يشبهه تماماً، أو في اختياره لمن لا يشبهه على الإطلاق"(2).

"إن الاختيار للزواج خطوة تعد من أصعب الخطوات التي على الإنسان أن يخطوها في حياته، لا تكمن هذه الصعوبة في اختيار شريكاً مناسباً من حيث العادات والاهتمامات بل لأن على المرء أن يختار شريك يجهل عنه كل الأهداف اللاشعورية التي تحدد مصير اختياره".

ويرى صاحب هذه النظرية أن القدرة على الاختيار السليم تتوقف على العمليات التطورية التي يجب أن تبدأ في السنين المبكرة والتي تؤثر في معدل نضج الشخصية ككل، وكذلك في الانسجام أو التناغم النهائي بين المكونات الشعورية، والمكونات اللاشعورية في الشخصية(3).

---

(1) نفس المكان السابق .

(2) سامية الساعاتي، مصدر سابق، ص ٢٢٨، ٢٢٩.

(3) المصدر نفسه، ص ٢٣٥، ٢٣٦.

**ثالثا: قراءة وتحليل النظريات:**

تعتبر نظرية التجانس الأكثر شمولا في تناولها لموضوع الاختيار ألزواجي، وما النظريات الأخرى إلا انعكاسات أو روافد تنحدر من هذه النظرية التي يمكن أن نسميها بالنظرية الأم، لكونها (نظرية التجانس) الأكثر اتساعاً وتغطية لجوانب موضوع الزواج والاختيار للزواج، وعدم اقتصارها على عامل واحد أو جانب واحد، إضافة لكون موضوع الاختيار للزواج من المواضيع الواسعة والمفتوحة والمترامية الأطراف، وإذا أردنا أن نلم بجوانب هذا الموضوع فعلينا الأخذ بأكثر هذه النظريات تغطية لأوجهه المتعددة. ونظرية التجانس هي الأكثر انطباقاً مع واقع المجتمعات والأقرب لغالبية تجارب الأفراد الزواجية، والأهم من ذلك أنها الأكثر دعماً وتأكيداً من قبل العديد من الدراسات والمختصين في هذا الميدان قياساً مع النظريات الأخرى. لذلك سنسعى في الأسطر القادمة ان نبين علاقة نظرية التجانس بغيرها من النظريات الأخرى.

**- العلاقة بنظرية التجاور المكاني**

(يختار الفرد شريكه ممن يجاوره مكانياً أو وظيفياً أو دراسياً)

غالباً ما تكون المناطق السكنية فئوية أو طبقية يتشابه سكانها في الدخل والمهنة وفي المستوى الثقافي وفي ميولهم واتجاهاتهم وحتى في نظرتهم وتقييمهم للمفاهيم والأشياء. فهناك المناطق المصنفة على أساس المستوى المعيشي (الاقتصادي) فمنها ذات الدخل المحدود والمتوسط والعالي، وكل يسكن حسب مستواه المعيشي، وهناك المناطق المصنفة وظيفياً حيث نجد أحياء يسكنها الأطباء أو المهندسين وأحياء أخرى خاصة بموظفي الدرجة المتوسطة وأخرى خاصة بالعمال وغيرها وكل منها لها دخلها ومستوى تعليمها وثقافتها وأسلوبها الخاص في الحياة.

إذن هنالك تجانس مسبق بين أفراد هذه المناطق السكنية قد يكون التجاور ما هو إلا سبباً أو نتيجة لتجانس العوامل الأخرى، وهذا الحال نفسه ينطبق على التجاور الوظيفي، إذن فالاختيار الزواجي لا يحدده التجاور المكاني أو الوظيفي فقط وإنما يحدده التجانس في الوضع الاقتصادي والثقافي وفي أسلوب الحياة ومن بينها التجاور في السكن أو التجاور الوظيفي الذي يعد عاملاً مساعداً على ذلك.

- العلاقة بنظرية القيمة

(تنتظم قيم الشخص في نسق متدرج الأهمية، والفرد يختار شريكه من بين من يشاركه قيمه الأساسية)

لو نظرنا إلى كيفية تشكيل هذا النسق من القيم وما هي مصادره لأدركنا تجانسية هذه النظرية، فكلنا نعلم أن أهم مصادر القيم هي الأسرة والدين ويتم تشكيل ونقل هذه القيم للأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية والخبرات الحياتية للأفراد ضمن نطاقهم الاجتماعي فاختيار الفرد لشخص يجانسه قيمياً معناه تجانسهما أسرياً ودينياً وهذا يعني بدوره تجانساً في النواحي الأخرى سالفة الذكر، إذن فالتجانس القيمي ما بين الأفراد لا يتولد إلا عن تجانس العوامل الأخرى.

- العلاقة بنظرية الحاجات التكميلية

(أشار فرويد إلى وجود الانجذاب والتناغم ما بين صاحب الحب الكفلي والحب النرجسي) هذا صحيح ولكن ألهذا السبب يحصل التجاذب ما بين الطرفين؟ قطعاً لا قد يكون هذا العامل النفسي هو واحداً من بين عدة عوامل جذبت الطرفين لبعضهما البعض وقد يكون أخرها، فباعتقادنا وكما أشارت إليه الكثير من الدراسات أن التجاذب أو الاختيار لا يتم ما بين الأشخاص غير المتجانسين، إلا ما ندر، وهذا طبعاً أمراً لا يعول عليه في الدراسات الاجتماعية، وإنما هناك عوامل أخرى تدخل لتحدد للفرد مجال

اللائقين للاختيار ومن ثم يختار الفرد أو ينجذب للشخص الذي يتوائم مع تركيبته النفسية. أي أننا نختار أفراداً معينين ونندمج معهم بناءاً على تجانسهم معنا واختيارنا لبعضنا على أساس هذا التجانس ومن ثم نختار من بين هؤلاء من يتلائم معنا نفسياً.

- العلاقة بنظرية النموذج المثالي

(هناك صورة مثالية يعتمدها الفرد في اختياره لشريك حياته)

نجد أن فكرة الشريك المثالي لا تكون وليدة الصدفة أو الخيال وإنما جاءت نتيجة لتفاعلات الشخص المتأثرة ببيئته ومحيطه الاجتماعي ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تتولى مهامها مؤسسات المجتمع ابتداءً من الأسرة، تتكون هذه الفكرة، إذن إن صورة هذا الشريك هي وليدة الواقع الحياتي للفرد ولكن بوجهة مثالية – إن صح التعبير – فبذلك يكون هذا الشريك متمتعاً بأفضل الصفات التجانسية التي يتمناها الفرد الأول.

- العلاقة بنظرية الصورة الوالدية

(تؤثر طبيعة العلاقة ما بين الفرد ووالديه على عملية اختياره لشريك حياته).

عندما يختار الفرد شريكاً يشابه أبويه، فلا يقتصر ذلك الشبه على الناحية النفسية أو على طبيعة العلاقة ما بين الفرد ووالديه، وإنما بمجرد اختياره لشريك على صورة والديه، فإنه اختار شريكاً مجانساً له – باعتبار الآباء والأبناء من فئة تجانسية واحدة – وإذا كان هذا الاختيار مخالفاً لصورة الوالدين من حيث طبيعة العلاقة فيما بينهما، فهذا لا يعني اختلاف هذا الشريك في النواحي التجانسية المعروفة وإنما شريك مماثل في أغلب العوامل إلا فيما يخص ما عاناه الفرد نفسياً من جراء طبيعة علاقته السيئة بوالديه.

- العلاقة بنظرية العوامل اللاشعورية

إن ما قيل عن نظرية الصورة الوالدية يمكن أن يقال عن هذه النظرية وذلك من خلال أثر المحيط والبيئة الاجتماعية التي يعيشها الفرد على تركيب شخصيته وعلى مكوناتها الشعورية واللاشعورية، فلو نظرنا إلى بعض الأمثلة التي ساقها لنا الورنس كيوبي في طرحه لهذه النظرية لوجدنا أثر العوامل التجانسية واضحاً للعيان، كزواج تلك الفتاة من رجل بديلاً لأبيها أو تلك الأخرى الجميلة الذكية التي تزوجت من شاب فقير اتكالي، فبعد أن طُبقت عليها اختبارات (روشارخ وزوندي) الإسقاطية والتي تكشف عن الصورة اللاشعورية للشخص تبين أن ذلك الشخص التعس كان يمثل الصورة اللاشعورية المشوهة لتلك الفتاة عن نفسها*.

أي في كلتا الحالتين فالتجانس قائماً وواضحاً للعيان، ففي المثال الأول فتاة اختارت شخصاً بديلاً لأبيها، وفي المثال الثاني كان الزوج معبراً عن الفتاة نفسها.

---

* للمزيد أنظر: سامية الساعاتي، مصدر سابق.

# الفصل الرابع

# أسس الاختيار ألزواجي في المجتمع العربي

# تمهيد

إن تكوين الأسرة ضرورة حيوية (بيولوجية) ونفسية ونسق اجتماعي تجمع على أهميته جميع الثقافات بغض النظر عن مصدرها (إلهي أو بشري) أو زمانها (قديمة أو معاصرة) أو مكانها (شرقاً أو غرباً)، ويعد الاختيار الزواجي الخطوة الأكثر أهمية لتكوين الأسرة، ومحدداً مهماً لسعادة الأسرة واستمرار كيانها الاجتماعي كما يعد أهم صور الاختيار الاجتماعي، إذ يعكس تأثر الشخص الذي يختار بكل جوانب السياق المحيط به، إضافة إلى كونه – أي الاختيار الزواجي – مقدمة لظواهر عديدة إيجابية وسلبية على السواء[1].

ويعد الزواج هو الحدث الأهم من بين ثلاثة أحداث كبرى في حياة الإنسان وهي الميلاد، الزواج والموت، إذ يحدث الميلاد دون أن يكون لنا أي يد فيه، وكذلك هو الحال بالنسبة للموت فهو أيضاً خارج عن إرادتنا؛ لكن الأمر يختلف تماماً بالنسبة للزواج فالشخص هو من يقرر بمن سيرتبط ومتى وكيف، وغير خافٍ أن أهم تلك القرارات الخاصة بالزواج هو قرار اختيار القرين او شريك الحياة، فهي عملية حدثت وتحدث عبر التاريخ الإنساني وهو سلوك اجتماعي يتحدد بالاشتراك ما بين رغبات الشخص ومعايير المجتمع، سواء كانت هذه المعايير واضحة جلية كما هو الحال في التحريم والإباحة أو مستترة أو في شكل توقعات ومرغبات في أن يسير الاختيار للزواج في اتجاه معين[2].

تتجسد أهمية الاختيار ألزواجي بأقسامها أو محاورها الثلاثة، ابتداءً من الأسس التي يعتمدها الشخص في اختيار قرينه، ثم المجال المحدد الذي يختار منه وصولاً إلى الأسلوب الذي يُعتمد في عملية الاختيار وهذا ماسنبينه ابتداءا من هذا الفصل من خلال تناول هذه المحاور الثلاثة بالتفصيل.

---

(١) عبد المنعم شحاتة: "الاختيار الزواجي، دراسة على العلاقات في المجال الأكاديمي والطالبات الجامعيات"، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٠٤، ١٩٩٩، ص ١٠٢.

(٢) سامية الساعاتي: مصدر سابق، ص ١٥.

## أولا: أسس الاختيار الزواجي عربيا:

المقصود بأسس او مقومات الاختيار هي تلك المواصفات التي يسعى الفرد إلى مراعاتها واعتبارها المقياس أو المعيار الذي يمكن اعتماده لاختيار الشريك المفضل، وهذه الأسس قد تكون بيولوجية (ما يتعلق بالشكل والجمال والعمر) او اجتماعية (الجاه، المكانة او المرتبة الاجتماعية، الحسب والنسب، درجة القرابة- البيئة او الوسط الاجتماعي) أو أخلاقية (الشرف، العذرية، السمعة والأخلاق) ومنها ما يتعلق بالجانب الديني ودرجة تدين الفرد، أو ما يتعلق بالجانب الاقتصادي للشخص أو بمستواه التعليمي ودرجة ثقافته ومنها ما يتعلق بالانسجام والتفاهم والعواطف والحب ومنها ما يتعلق بشخصية وميول الفرد وطباعه ومهاراته كأسس يتم اعتمادها وتفضيلها في عملية اختيار شريك الحياة.

لقد أشار العديد من الباحثين والمختصين إلى ضرورة التدقيق وحسن اختيار شريك الحياة وذلك تفادياً للعديد من المشكلات التي قد تواجهنا في الحياة الزوجية، فمسألة الاختيار من القضايا التي تستحق أن نهتم بها ونقف أمامها ونُفرد لها دراسات عديدة، فإذا كان من الصعوبة أن يختار الشخص أو يفاضل بين أشياء معينة في حياته فبالتأكيد يكون المرء أكثر صعوبة في اختياره شريكاً لحياته يشاركه عمره، فإذا كان الاختيار سليماً أقام حياته وإذا كان فاشلاً هدم حياته إذ أن الزواج هو مشاركة للهوايات والطموحات المستقبلية ومعايشة للحاضر بكل المواقف السعيدة أو غير السعيدة[1].

من الحقائق المسلم بها أن اختيار الشريك عند الكائنات الحيوانية يعتبر ظاهرة طبيعية عامة مردها غريزة الاختيار الطبيعي (Preferential Mating) حيث يُفضل الحيوان أنثى على غيرها من الإناث نتيجة لهذه الغريزة، ولكن الحال على خلاف ذلك عند الإنسان، إذ هناك قيود متعددة تظهر نتيجة لوجود عوامل ثقافية

---

(١) عطيات فتحي أبو العينين: "ديناميات الاختيار الزواجي وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية والاجتماعية"، مجلة علم النفس، عدد ٥٠، أفريل ١٩٩٩، ص ١٧٧.

مختلفة – ظاهرية كانت أم خفية – تحد من تفضيلات الفرد في اختياره لشريك حياته.

ويعتبر الاختيار للزواج عند الإنسان من أهم الأمور التي يجابهها المرء في حياته والتي تتطلب درجة عالية من العقلانية والرشد والعمل الواعي الحكيم البعيد عن الأحلام والأوهام والخيال، إذ أن الاختيار الصحيح هو الطريق لحياة عائلية مستقرة وناجحة.

"إن العقلانية في اختيار الشريك هي عبارة عن مركب من أحكام وتقديرات عديدة تبدأ أولاً بتحليل مفهوم الشريك المرغوب فيه ثم ترجع إلى التقسيم الجدي لذات الفرد وقدرته على التلائم العاطفي والاجتماعي، إضافة إلى تقويم النواحي الإيجابية والسلبية لعلاقاته الذاتية مع الشريك، وهو يتضمن الإيمان بقدرة المرء ذاته وقدرة الشريك المختار على السير معاً في الحياة بتضامن وتفاهم يؤدي إلى تكيفهم لبعضهم بصورة خاصة ولما يطرأ من ظروف وتغييرات بصورة عامة"[1].

إن لكل شخص منا مجموعة من الأسس أو المقومات التي يضعها في عين الاعتبار عند اختياره لشريك حياته (قرينه) وهذه المواصفات أو الأسس تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر، فهناك من يحدد بعض هذه المقومات ويعتبرها أساسية ويفضلها على غيرها من الأسس الأخرى التي يمكن أن يعتبرها ثانوية أو أقل درجة من حيث الأهمية والترتيب بالنسبة له، وتأتي هذه الاختلافات نتيجة لتأثير العديد من العوامل والمتغيرات كالثقافة، الجنس، العمر، المستوى الاقتصادي، المستوى الاجتماعي ... الخ.

"ولكن هناك مبدأً سائداً وهو أن كل إنسان يختار للزواج من يتناسب معه ويوازيه من حيث عوامل مختلفة يراها أساساً لقيام الحياة الزوجية بينهما، وأن يكون هناك مواصفات مشتركة بحيث لا يقبل ولا يُقبل فرد للزواج من آخر

---

(١) مليحة عوني قصير وصبيح عبد المنعم: مصدر سابق، ص ٢٢٧، ٢٢٨.

ويحقق معه عملية الإيجاب والقبول، وهي أساس الزواج إلا إذا تأكد من قيام المواصفات التي يقدرها ويتوقعها في الطرف الآخر، ولا يؤكدها وينتهي بها نحو الزواج إلا إذا رأى كل من الطرفين أن أكثر المواصفات التي يقدرها أو يتبناها تتوافر فيمن يريد الزواج منه، ومن ثم يسير في طريق اختياره ويستقر على الزواج الفعلي ممن اتجه إليه اختياره[1]. وكما قلنا فبعض الأفراد يؤثرون الأخلاق، ويضعوها في المقام الأول، وبعضهم الآخر يؤثر الجمال، وهناك من يفضل المال والجاه، والحسب والنسب، ومنهم من يؤثر العلم وهناك من يؤمن بأن الزواج يجب أن يقوم على قاعدة من الحب المتبادل، وانسجام الأذواق[2].

وللكشف عن طبيعة الأسس المتبعة للاختيار في المجتمعات العربية نعرض ما جاءت به الدراسات الميدانية، فهذه دراسات أجريت على المجتمع اللبناني منها دراسة مصطفى محمد علي الشيخ*، التي أجريت في حي القبة تبين بأن أعلى نسبة من أفراد العينة قد تزوجوا من فتيات على أساس أخلاقهن ثم تليها نسبة من تزوجوا على أساس القرابة ثم الجمال ثم التدين وأخيراً جاءت نسبة من تزوجوا على أساس المستوى التعليمي.

وكذلك دراسة ملحم عبد الغني كبارة** لحي الزاهرية، والتي أشرت أعلى نسبة لمن اختاروا للزواج على أساس الأخلاق ثم الجمال ثم القرابة ثم الدين وأخيراً من فضلوا الاختيار والزواج على أساس المركز الاقتصادي لأسرة الفتاة. إضافة إلى دراسة فداء أحمد عيسى*** لمدينة طرابلس الحديثة، والتي أشرت أعلى نسبة لمن تزوجوا واختاروا على أساس التجانس الفكري ثم من اختاروا

---

(١) مصطفى المسلماني: **الزواج والأسرة**، القاهرة، بدون دار نشر، ١٩٧٧، ص ٤٧.

(٢) عبد القادر القصير، مصدر سابق، ص ١٣٤.

* مصطفى محمد علي الشيخ: **الأسرة والتغير الاجتماعي في حي القبة**، طرابلس، لبنان، ١٩٩٣.

** ملحم عبد الغني كباره: **دراسة ميدانية عن الاختيار للزواج في حي الزاهرية**، لبنان، ١٩٩٠.

*** فداء أحمد عيسى: **واقع الأسرة في أحياء مدينة طرابلس الحديثة**، لبنان ١٩٩٦. للإطلاع أنظر:- عبد القادر القصير: مصدر سابق.

وفضلوا الزواج على أساس الحب ثم العلم ثم الأخلاق ثم قوة شخصية الفتاة وأخيراً جاءوا من يؤثرون الجمال كأساس للاختيار.

يرى العالم "وليم كوود" أن هناك مجموعة شاسعة من الصفات العامة وكل يتزوج على شاكلته فإذا كانت الفتاة من أسرة غنية وتصادف أسرتها أسراً غنية أخرى فإنها بواسطة ثروتها يمكنها أن تحصل على مقابل طيب في سوق الزواج، أي أن أسراً ثرية أخرى سوف تجدها عروساً مقبولة لأحد أبنائها، وهناك أيضاً الجاه والهيبة والمركز الاجتماعي الذي تتمتع به أسرة لديها فتاة، فإن أسراً أخرى على هذا المستوى سوف تعتبرها مقبولة ولا داعي لأن ترتبط أسرتها بأسر أقل مكانة من الناحية الاجتماعية لكي تجد لها عريساً مقبولاً[1].

أما عن مصر فهذه دراسة لعبد المنعم شحاته أجريت عام ١٩٩٢ على عينة مكونة من ١٠٩ طالباً و٢٠٤ طالبة في كليتي الآداب والتربية – جامعة المنوفية، للتعرف على صفات الشريك المفضل حيث وجه الباحث قائمة من ٣٢ صفة للزوجة، وأخرى من ٣٠ صفة للزوج، وتبين تقديرات أفراد العينة لهذه الصفات أن الزوج المفضل للإناث هو الذي يحترمها أمام الآخرين ويلتزم بأحكام الدين ويشعرها بكيانها كامرأة وجاد في تصرفاته وصريح، بينما يفضل الذكور أن تكون الزوجة مطيعة وتقف بجانب زوجها في السراء والضراء وتلتزم بأحكام دينها وتحترم أقارب زوجها وتتحفظ في علاقتها مع الذكور ولا تحب السيطرة[2].

وكذلك دراسة كوثر رزق ١٩٨٩، التي أجريت بهدف معرفة اتجاهات ٣٠٤ من الطالبات الجامعيات نحو شريك الحياة، وتبين الدراسة أن الطالبات يفضلن أن يكون الزوج المأمول ذا سن مناسبة وشخصية قوية ومركزاً مرموقاً وحالاً ميسوراً

(١) مصطفى المسلماني، مصدر سابق، ص ٤٨.

(٢) عبد المنعم شحاته: الاختيار ألزواجي: دراسة على العلاقات في المجال الأكاديمي للطالبات الجامعيات"، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٠٤، ١٩٩٩. ، ص ١٠٣، ١٠٤.

(يمتلك شقة وسيارة) ومن عائلة محترمة ومملوءاً بالحنان والطيبة وأن يحترم الزوجة وعلى درجة من الذكاء[1].

من هاتين الدراستين الممثلتين لواقع المجتمع المصري، نلاحظ أن اعتماد الفتيات على صفات معينة كالعمر المناسب ويسر الحال والمركز المرموق إضافة إلى الطيبة والحنان والمطالبة بالاحترام والتقدير والصراحة وهذا ما يفصح عن طبيعة طريقة تفكير المرأة اليوم المنعكسة من خلال نوع مطالبها، كذلك إلى تغيير مكانة المرأة وإدراكها لوضعها ودورها الحالي في المجتمع.

أن للعادات والتقاليد أثر على عملية الاختيار للزواج في المجتمع العربي اذ تتأرجح هذه العملية بين تأثير القيم والعادات والتقاليد الموروثة من جهة وتأثير القيم والعادات الجديدة التي فرضت نفسها على واقع الاختيار ألزواجي في العالم العربي من جهة ثانية، اي تاثير امتزاج الوافد بالاصيل من القيم.

فقد أشارت الدكتورة ليلى عبد الحميد في دراستها المقارنة للمجتمعين **السعودي والمصري** إلى أن أفراد العينتين يخضعون لقيم وعادات المجتمع الشرقي وذلك بحرصهم على اختيار القرين الذي يتسم بالتدين والتمسك بالقيم الخلقية إلى جانب التمتع بالشخصية القوية والمركز الاجتماعي والاقتصادي المرتفع[2].

أما عن **الأردن** فقد أشارت نتائج دراسة الباحثة خديجة علي محمد عن مشكلة الطلاق في الأردن ودور المرأة فيها، بأن معظم حالات الطلاق تحدث بسبب سوء الاختيار، بمعنى عدم اختيار الطرف الآخر وفق أسس موضوعية وواقعية يراعى فيها تقارب الخلفية الثقافية والمادية والاجتماعية والعمرية، فمعظم

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٠٤.

(٢) ليلى عبد الحميد محمد، مصدر سابق، ص ٣٧٣، ٣٧٤.

حالات الزواج كان يتم فيها الاختيار وفق أسس عاطفية ومواصفات مثالية، تعتمد على الشكل الخارجي والسمات الشخصية[1].

وفي البحرين فقد بينت دراسة استطلاعية لمركز البحرين للدراسات والبحوث أجريت على ٣٠٠ شاب وشابة تتراوح أعمارهم بين ١٨- ٢٥ سنة، ان ٥٠٪ من الشباب البحريني يعتقدون بأهمية الحب قبل الزواج مقابل ٣٥٪ من الفتيات البحرينيات، وان ٦٢٪ من الذكور يفضلون زوجة رشيقة الجسم مقابل ٤١٪ من الفتيات، وصرح ٣٣٪ من الشبان بأنهم يميلون إلى المرأة المملوءة مقابل ٤٢٪ من الفتيات اللاتي يفضلن الرجل المملوء، أما عن لون البشرة المفضل فقد أجاب ٤٤٪ من الشباب بتفضيلهم للبشرة البيضاء تليها البشرة الحنطاوية بنسبة ٣١٪، وعن العمر المفضل والحالة الاقتصادية لشريك الحياة ومدى التزامه الديني فقد بينت الدراسة أن ٦٢٪ من الشبان يفضلون أن تكون زوجاتهم اصغر عمرا منهم مقابل ٨٦٪ من الفتيات يفضلن أن يكون الزوج اكبر منهن عمرا واتفق أفراد العينة على أن العمر المناسب لزواج الرجل هو ٢٥ سنة و٢٢ سنة بالنسبة للمرأة، كما بينت الدراسة أن ٤٩٪ من الشباب يرغبون بزوجات ميسورات اقتصاديا في حين صرحت ٨٥٪ من الفتيات برغبتهن بزوج ميسور اقتصاديا، أما عن مدى الالتزام الديني فقد جاءت الغالبية العظمى من الجنسين لتبين أهمية الالتزام الديني لدى شريك الحياة[2].

لقد أشارت بعض الدراسات إلى تفضيل الأسس والمقومات المثالية والعاطفية والشكلية على الأخرى الجوهرية والواقعية في مجتمع عربي من المفترض أن الدين والقيم الاجتماعية تلعب دوراً بارزاً في حياته بصورة عامة وفي الزواج وعملية اختيار الشريك بصفة خاصة، هذه النتائج تدفع بالمختصين والدارسين للوقوف ولو لبرهة

---

(١) خديجة علي محمد الحراسيس: **مشكلة الطلاق في الأردن ودور المرأة فيها**، دراسة على مدينة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦، ص ٨٣.

(٢) سلمان الدوسري: **دراسة حديثة تكشف حقائق جديدة عن الشباب البحريني**، *جريدة الشرق الأوسط*، العدد ٩٨٠٤، اكتوبر ٢٠٠٥.

من الزمن والنظر إلى أسباب هذا السلوك الاجتماعي الذي من الممكن أن نعتبره غير متوقع إذا ما نظرنا إلى المجتمع الغربي ونتائج الدراسات التي تجري فيه.

ففي دراسة "ريجسكي" (Rajeceki) وآخرين، حيث طلبوا من ٥١ رجلاً و٨٧ امرأة تقدير مدى تفضيلهم لصفات الزوج وتبين أن الرجال أكثر اهتماماً بجمال المرأة وعمرها، في حين تنظر الإناث لمكانة الرجل ومهنته ودخله باعتبارها عوامل أساسية عند اتخاذهن قراراً باختيار شريك الحياة[١].

ومن دراسة فجولد (Feigold) تبين أنه عند الاختيار الزواجي يعطي الذكور وزناً أكبر لجاذبية الأنثى جسمياً معتمدين على مؤشرات ظاهرية مباشرة، مثل اتساع العيون وقوام الجسم، بينما تعطي الإناث وزناً أكبر لطموح الرجل ومكانته الاقتصادية وحالته المزاجية[٢]. ومن الاستفتاءات التي أجراها بعض علماء النفس في أمريكا لمعرفة، "المثل الأعلى" لكل من الشاب والفتاة في الاختيار الزواجي فقد أجمعت ٤٤٣ فتاة على أهم الصفات في نظرهن وهي العقل الناضج، النظافة، الصحة الجيدة، قوة الشخصية، المرح، أما الشباب وكان عددهم ٣٢٦ شاباً فقد أكدوا على أهمية العقلية الناضجة، الصحة الجيدة، المظهر الحسن، النظافة والمرح في الاختيار الزواجي[٣].

يشير الدكتور مصطفى غالب إلى أنه إذا ما قمنا بمثل هذه الاستفتاءات في البلاد العربية لوجدنا أن صفات وأسس الاختيار لا بد من أن تأتي مختلفة عن الصفات التي حُددت في المجتمع الأمريكي، فالطهارة الجنسية والشرف والسمعة الطيبة تتربع في بلادنا على عرش الصدارة، وذلك عائد إلى بعض العوامل الدينية والاجتماعية والبيئية ولا نزال نهمل أهمية العوامل الداخلية في الاختيار الزواجي

---

(١) عبد المنعم شحاته، مصدر سابق، ص ١٠٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٣) مصطفى غالب: **الحياة الزوجية وعلم النفس**، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ١٩٩١، ص ٢٣، ٢٤.

ونهتم بالتفكير في مسائل تخص الأسرة ومركزها الاجتماعي ومستواها وما إلى ذلك من مواصفات[1].

فلكل مجتمع أسسه في الاختيار فهناك من يقدم أو يؤثر الأخلاق والشرف على المال والجمال وهناك من يجمع بينهما، وهناك من يعتبر هذه السمات أو الأسس رئيسية وأولية ولا يمكن تجاهلها أو تهميشها كالشرف والعذرية والحسب والنسب، وهناك من يعتبر بعضها ثانوياً ويؤثره على غيره من المقومات، إذ هناك ترتيباً سلمياً لهذه المقومات ممكن أن يختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، لا بل قد يكون هذا التباين والاختلاف على أسبقية وأساسية وثانوية هذه المقومات ما بين الأفراد أنفسهم داخل إطار المجتمع الواحد.

**- أسس ومقومات الاختيار الزواجي من وجهة نظر نفسية**

يرى علماء النفس بأن هناك مجموعة من المقومات التي يجب توافرها في الشخص المقبل على الزواج وذلك لتحقيق اختيار صحيح يتمخض عنه سعادة زوجية مستقبلية ومن أهم هذه المقومات:

**أولاً**: النضج البيولوجي، من حيث اكتمال نمو الأعضاء التناسلية مع القدرة على القيام بالوظيفة الجنسية التناسلية على أكمل وجه.

**ثانياً**: النضج النفسي العاطفي، توفر قدر مناسب من الصحة النفسية والاجتماعية يُمكن المقبلين على الزواج من تحمل تبعات الزواج ومسؤولياته برضى وكفاءة واقتدار وتعامل منطقي مع مشكلات الحياة الزوجية، ونجاح في أداء متطلبات الأدوار الحياتية الجديدة المترتبة على الزواج.

**ثالثاً**: النضج الاقتصادي، فليس بالحب وحده يحيا الإنسان، وإنما القدرة على فتح بيت الزوجية ودفع مهر الزوجة وإعالتها[2]. كما يؤكد الأطباء النفسيين

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٢٥.

(٢) محمد محمد بيومي خليل: **سيكولوجية العلاقات الزوجية**، القاهرة، دار قباء، ١٩٩٩، ص ٣٤٤.

على أن الزواج السعيد هو الوسيلة الأفضل لكي يتمتع الشخص بحياة صحية بدنية ونفسية سعيدة، فمن الضروري جداً أن يتم اختيار الشريك بعناية فائقة لأن الزواج الفاشل لا يعود بالضرر على الوالدين فحسب بل على الأبناء أيضاً[1].

من خلال استعراض ما كتب عن مواصفات الشريك المناسب من الناحية الاجتماعية والنفسية نتوصل إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن وضع قائمة محددة بالصفات المفضلة في الشريك والتي تؤدي إلى حسن الاختيار، كعملية ميكانيكية وانما يعتمد الامر على الطريقة التي ينظر بها الشخص الى هذه المواصفات وفقا لمدى وعيه وتنميط ثقافته، مع التاكيد على ان الاختيار المماثل هي الخطوة الاولى نحو تحقيق زواج ناجح، ولكن هذا النجاح يعتمد كذلك على قدرة ورغبة طرفي الزواج لانجاح هذه التجربة.

**- أسس ومقومات الاختيار الزواجي في الثقافة الإسلامية**

للدين الإسلامي كسائر الأديان الأخرى - تم التطرق الى الثقافة الاسلامية لكونها الاكثر انتشارا في المجتمعات العربية وسيكون كذلك الحال في صفحات اخرى* - الفضل في التأكيد على سلامة الأسرة وحمايتها وذلك من خلال تأكيده على ضرورة قيام الزواج باعتباره الخطوة الأولى لتكوين الأسرة على حسن الاختيار، هذا الاختيار الذي يجب أن يقوم على مجموعة من المعايير والأسس والمقومات التي على الشخص مراعاتها أو تفضيلها عند اختياره لقرين أو شريك حياته ومن هذه المعايير ما يلي:

---

(١) محمد رفعت: **الأمراض النفسية وعلاجها في ضوء التقدم الطبي الحديث**، بيروت، دار الفكر العربي، د.ت، ص ١١٢.

* لقد تم معالجة الثقافة الإسلامية وفقا لمنظور عامة الناس بعيدا عن رؤى واختلافات المذاهب وتفسيراتها الفقهية.

**أولا: الاختيار على أساس الدين**

لقد جعل الإسلام من الإيمان والالتزام بالدين الإسلامي شرطا أساسيا للزواج بالنسبة لكل من المرأة والرجل، فقد أشار هذا الدين إلى أن هناك عدة أمور تنكح المرأة لأجلها ولكن أهم هذه الأمور هو الدين، إذ قال صلى الله عليه وسلم: "**تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فأظفر بذات الدين تربت يداك**" متفق عليه. وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم (**الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة**) رواه مسلم .

ينظر الدين الإسلامي إلى أهمية الدين والخلق الصالح في اختيار الزوجة وذلك لان الزوجة سكن لزوجها وحرث له وأم أولاده، فالزوجة ذات الخلق والدين تكون أمينة على زوجها في ماله وعرضه، وفي تربية أولاده ، لذلك فضل الدين الإسلامي صاحبة الدين على غيرها ولو كانت امة سوداء.

ولم يقتصر الأمر على الرجل وحده بل كان للمرأة نصيبها من الهدي النبوي الشريف في توجيهها أو إرشاد أوليائها في اختيار شريك حياتها بأن يبحثوا عن الزوج المتدين صاحب الخلق الكريم وكما قال الرسول (ص): "**إذا أتاكم من تَرْضَوْنَ خُلُقه ودينَه فزوجوه، إلا تفعلوا، تَكُنْ فتنة في الأرض وفساد عريض**". وجاء عن الحسين بن علي (رض) قال له رجل: "**قد خطب ابنتي جماعة فمن أزوجها؟ قال، ممن اتقى الله، فإن أحبها أكرمها وإن أبغضها لن يظلمها**".

والتدين المطلوب إنما هو المتعلق بصفاء الباطن والجوهر، لا الشكل والظاهر فحسب، والمقصود حسن الخلق[1].

---

(١) سعيدات عبد القادر: **الشراكة الزوجية وأثرها على البناء الأسري: رؤية مستقبلية**، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، العدد الثالث، الجزائر، لسنة ٢٠٠٠، ص ٥٠١.

ثانيا: الاختيار على أساس الحسب والنسب والشرف والأمانة

قال رسول الله (ص): "ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله عز وجل خيراً له من زوجة صالحة، إن أمرها أطاعته وإن نظر إليها سرته وإن أقسم عليها أبرّته وإن غاب عنها حفظته في نفسها وماله".

كما قال عليه الصلاة والسلام: "تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس" وقال: "إياكم وخضراء الدمن" قالوا وما خضراء الدمن يا رسول الله؟ قال: المرأة الحسنة في المنبت السوء".

فزواج الرجل من المرأة الحسيبة المنحدرة من أصل كريم، ضمانة له لإنجاب أولادا مفطورين متطبعين بعادات أصيلة وأخلاق كريمة، والحسب هو الشرف بالآباء والأقارب، مأخوذ من الحساب، لأن (العرب) كانوا إذا تفاخروا، عدو مآثر أبائهم وقومهم وحسبوها، فيحكم لمن زاد عدده على غيره.[1]

على الرغم من ان الدين الإسلامي لم يفرق بين المسلمين وجعل أفضلهم او أكرمهم عند الله اتقاهم واتخذ من الإيمان والإسلام شرطا أساسيا ومعيارا لتقييم المقبل على الزواج او الخاطب، إلا إن الوضع الاجتماعي- بعد زمن- لم يستسلم لهذه المساواة بشكل مطلق، فالإسلام كان يضم قبائل وأعراق شتى خاصة بعد اتساع رقعة الدين وانتشاره، وكانت النظرة الاجتماعية تمايز بين هذه القبيلة وتلك او بين هذا الأصل وذاك.

فلم يكن عامل الدين وحده هو الحاسم في معيار الكفاءة بين الخطيبين او أسرتيهما، بل كان للنسب والحسب قول في ذلك، فالعربية لم يكن كفء لها غير العربي الأصل والانحدار، فلا يفضل زواج العربية من الأعجمي حتى وان كان مسلما، إلا إذا كان ذو علم وعرفت عنه الفضائل وارتفعت مكانته عند القوم بسبب ذلك.

---

(١)مصطفى عيد الصيصانة: أسس اختيار الزوجة، ط١، المدينة المنورة، دار التقوى، ١٩٩٣، ص ٢٦

**ثالثا: اختيار الودود الولود**

قال الرسول الكريم "تزوجوا الودود الولود، فاني مكاثر بكم الأمم" رواه أبو داود. الودود المرأة حسنة المعشر غير النكدية والولود المرأة المعروف عن أصلها بخصب الإنجاب كأمها وخالتها أو عمتها. إذ من دواعي الزواج في الدين الاسلامي إنجاب الذرية والولد للحفاظ على النوع الإنساني ولتوسيع انتشار المسلمين، وكما جاء في قوله تعالى (المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير املا) [1]. وكذلك قول الرسول الكريم (ص): "خير نسائكم الودود الولود".

**رابعا: اختيار ذوات الأبكار**

حثّ رسول الله (ص) على الزواج من المرأة البكر إذ قال: "عليكم بالأبكار فإنهن أعذب أفواهاً وأنتق أرحاماً وأقل خبباً (مكراً وخديعة) وأرضى باليسير"، وفي رواية عن النبي (ص) عندما تزوج أحد المسلمين من امرأة ثيباً قال له: "هلا بكراً تداعبها وتداعبك أو تلاعبها وتلاعبك".

**خامسا: الجمال**

لم ينكر الدين الإسلامي مقومات الشكل، او ما يتعلق بالجمال عند الاختيار ألزواجي ، بل أشار إلى ذلك في أكثر من حديث، ولكنه اشترط في الوقت نفسه ان تكون صاحبة الجمال ذات دين واصل وتربية حميدة، لان الجمال وحده لا يؤسس لأسرة سليمة بل الأصل في ذلك هو الخلق والتربية الدينية الصحيحة.

من ذلك يمكن أن نتوصل إلى أهم المعايير والأسس التي أوصى بها الدين الإسلامي لتحقيق اختيار زواجي ناجح، وهذه المعايير هي الالتزام الديني، الأصل، الأمانة، الطيبة، الطاعة، الشكل المقبول، العذرية والقدرة على الإنجاب.

---

(١)الكهف، الآية، ٤٦.

**ثانيا : رؤية تحليلية:**

ان ما عرض من أدبيات ودراسات تناولت موضوع الزواج والاختيار الزواجي او ما يتعلق به من ظواهر من جهة، ومن خلال رؤيتنا الميدانية التحليلية لمقومات الاختيار الزواجي من جهة ثانية، يُمكننا من تحديد مجموعة من المقومات المعتمدة من قبل المقدمين على الزواج في المجتمعات العربية كأسس لتفضيل اختيار الشريك المناسب بين المتاح من العروض الزواجية، وهذه المقومات هي: (الشكل والجمال، التحصيل الدراسي، الحالة الاقتصادية، الحسب والنسب، الأخلاق، درجة التدين والسن).

- **الشكل والجمال** : أن الرجال - عامة وفي مجتمعاتنا العربية بشكل خاص- أكثر ميلاً وترشيحاً واعتماداً على هذا المعيار عند اختيار زوجاتهم بينما نرى الإناث اقل تاكيدا من الرجال، اذ ينظر الشاب او الرجل إلى أن المرأة هي رمز من رموز الجمال والمتعة فغالباً ما يسعى الذكر للارتباط بامرأة ذات مستوى من الجمال والشكل المرغوب، بينما تنظر الإناث إلى شخصية الرجل وطريقة تفكيره وتقيمها بدرجة أعلى من شكله او درجة جماله، فأغلب النساء يرضين بالرجل مقبول الشكل أو أقل من ذلك في أحيان كثيرة، هذه النظرة عامة متبناة من الثقافة العربية التي تشير إلى أن الجمال للنساء فقط وأن الرجل لا يعاب إلا في عقله وجيبه باعتباره هو رب الأسرة والمسؤول عن قيادتها وعن تحمل تكاليف الزواج وفتح دار الزوجية وتحمل نفقات وتكاليف المعيشة، ولا يضر الأسرة مدى جمال او عدم جمال الزوج، كما ان من المعيب في الكثير من المجتمعات العربية ان تطالب المرأة بزوج جميل لان في ذلك تلميح وإشارة او كشف عن رغبتها الجنسية، كما ان الرجل هو من يختار بشكل اكبر مما هو متاح للمرأة او مسموح لها.

- **التحصيل الدراسي** : تتباين المجتمعات العربية وبيئاتها الثقافية المتنوعة في مدى تفضيل او اعتماد أفرادها لهذا المعيار في الاختيار الزواجي، فهناك مجتمعات

تولي التحصيل الدراسي نوعا من الاهتمام في هذا الاختيار كما هو الحال في المجتمع العراقي، حيث يضع العلم والتعليم والمتعلم ضمن اولوياته في نظرته وتقييمه لمثل هذه الأمور وغيرها، فلا زال يعطي أهمية لمعيار التعليم والتحصيل الدراسي عند تقييم الأشخاص الآخرين، وكذلك هو الحال في المجتمعات التي قطعت شوطا ليس بالقليل في مجال التعليم ومحو الأمية، ولا تختلف المجتمعات فقط في مدى تقيمها لهذا المعيار بل نجد هناك تمايزا أيضا على أساس اختلاف الجنس ونظرته لدرجة التحصيل الدراسي لشريك الحياة، فالإناث غالبا أكثر تفضيلاً لهذا المعيار خاصة في المدن والحواضر، فهن أكثر رغبة للارتباط بشخص متعلم وذو تحصيل دراسي، وذلك رغبة بحسن المعاملة والحصول على ما تسعى إليه المرأة اليوم من مكانة داخل الدار وفي علاقتها بزوجها ومطالبتها ليس بالمساواة وإنما بتحقيق قدراً من هذه المساواة، لأنها تعتقد بأن الرجل المتعلم أكثر تفهماً لمتطلبات المرأة اليوم وأكثر ديمقراطية في علاقته معها وأكثر استجابة فيما يتعلق بمكانتها في الأسرة الجديدة ودورها داخل وخارج المنزل كامرأة عصرية تختلف في مكانتها ونظرة الرجل إليها وأدوارها وحقوقها عن المرأة التقليدية التي كانت بالأمس.

بينما يسعى الرجل دائماً إلى الارتباط بزوجة أقل منه أو بمستواه ولكن ليس أعلى منه في تحصيلها الدراسي، لأن ذلك ممكن أن يمس بمركزه داخل الأسرة ووضعه أمام أفراد مجتمعه، بينما يمكن تفسير سعي المرأة إلى شخص يماثلها في تحصيلها الدراسي او أعلى منها، بسبب انتشار وتوسع مشاركة الإناث في المجال الدراسي ومطالبتها بتحقيق نوعاً من المساواة في هذا المجال، فليس من المنطقي أن تكون هي جامعية وزوجها ليس لديه أي تحصيل، لكونها ترى في ذلك الزوج عودة للوضع الكلاسيكي للمرأة وتقييداً للحريات، لكن هذا لا يعتبر قانوناً، فهناك من يخالف هذه القاعدة.

- الوضع المادي او الاقتصادي : أن للوضع الاقتصادي لشريك الحياة دور لا يقل أهمية عن دور الأسس الأخرى في اختيار شريك الحياة، فمعظم المقدمين على الزواج في المجتمعات العربية يرغبون بشريك حياة مرتاح اقتصاديا لكي يشاركهم تكاليف الزواج الباهظة ويتحمل معهم جزءا من الأعباء الاقتصادية الحياتية المعيشية فيما يتعلق بالغذاء والملبس وتوفير السكن بالإيجار او الشراء وتجهيزه بالمتطلبات اللازمة الذي شهد ارتفاعا في الأسعار مقابل قلة فرص العمل وارتفاع نسب البطالة وتدني الأجور، وهذا النوع من الأزواج هو منفذ للخلاص من الأوضاع المعيشية المزرية، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان بعض المجتمعات العربية تعاني او عانت من ظروف اقتصادية حرجة أثرت على نظمها الاجتماعية ذلك ما وحد من نظرة الأفراد في تعاملهم مع بعض القضايا وتجاوزهم لمعيار الحالة الاقتصادية باعتبار أن الضغط الاقتصادي موزع على معظم فئات المجتمع خاصة الوسطى والدنيا ذات الحجم الأكبر في هذه المجتمعات، حتى وإن كان بدرجات متفاوتة، مما يجعل الأفراد لا ينظرون إلى هذا المعيار بنفس الدرجة التي يتعاملون بها مع المعايير الأخرى على اعتبار أن الوضع يأخذ شكلاً عاماً تقريباً .

كما ان للتغيرات التي مرت بها الأسرة ونظام الزواج أثرا في النظر إلى هذا المعيار، فبعد أن كان الزواج شأناً عائلياً تقوم الأسرة بالترتيب له واختيار زوج أو زوجة ابنهم أو ابنتهم بالنظر إلى المكانة الاقتصادية التي تتمتع بها الأسرة المقابلة وذلك لضمان مستقبل أبنائهم من جهة وللحفاظ على أملاك الأسرة من جهة أخرى، أصبح الزواج اليوم شأناً فردياً أكثر منه أسرياً ، فقد بدأ الشاب أو الشابة اليوم هو من يقيم شريك حياته وفقاً لأسس فردية وشخصية ، دخلت العواطف لتؤدي دوراً في هذا الاختيار، فبذلك ابتعد الأبناء عن أثر مقومات الاختيار الأسرية ، واتجهوا إلى التعبير عن آرائهم ورغباتهم ومنها في اختيارهم الزواجي في محاولة لتحقيق الذات التي نمت أو تشكل جزءاً منها في ظل نوع من العلاقات المرنة ما بين أفراد جيل الأبناء والآباء، تلك العلاقات التي شهدت نوعاً من تحرر واستقلال الأبناء في إبداء آرائهم في قضاياهم الخاصة، مقابل تساهل

ملحوظ في موافقة أو مجارات الإباء للأبناء في مثل هذه القرارات، بالإضافة إلى ما طرا من تحول في المكانات داخل النسق الأسري وفي الأدوار المصاحبة لهذه المكانات.

تختلف النظرة حول أهمية هذا المعيار في الاختيار الزواجي باختلاف الجنس بين الذكور والإناث، فالإناث أكثر تأكيدا –او أسرهن– على أهمية الوضع الاقتصادي لزوج المستقبل وذلك لان المرأة طرف ضعيف في المجتمع بحاجة إلى ضمان معيشي اسري مطمئن، لذلك تسعى دائماً للاقتران برجل قادر على تحمل تكاليف الزواج وما بعد الزواج، عكس الرجل الذي لا يهتم غالباً بالحالة الاقتصادية للمرأة بقدر اهتمامه بالأسس الأخرى التي تعد في نظره أكثر أهمية وترتيباً من هذا المعيار كالشرف والسمعة والأخلاق والديانة، لكن مع ذلك يفكر الرجل أيضا بالمرأة الميسورة اقتصاديا هي او أسرتها أكثر من الأخرى الغير ميسورة نظرا لصعوبات الحياة ومتطلباتها المتنامية، وكذلك بسبب ظهور العامل المادي كأسس لتقيم الأخر.

ـ الحسب والنسب : تختلف المجتمعات العربية في طبيعة تكوينها من مجتمعات أصل للبداوة وللتنظيمات القبلية وعلى تماس مباشر معها كما في مجتمعات الجزيرة العربية وبلاد الرافدين التي لازالت متأثرة بالقبيلة وبالتزاماتها التقليدية إلى أخرى اقل تأثرا بسبب البعد الجغرافي عن مصدر الأسرة العربية في جزيرة العرب وبسبب ما تعرضت له هذه المجتمعات من تفاعلات خارجية لفترات تاريخية طويلة كما هو الحال في بلاد المغرب العربي وكذلك أيضا بسبب قربها واحتكاكها مع العالم الغربي من جهة أخرى، ففي المجتمعات ذات التكوين العشائري والبدوي نجد ان للحسب والنسب مكانة متقدمة ودورا بارزا في التفاعل الاجتماعي عامة وفي الاختيار الزوجي محل كلامنا بشكل خاص، فلهذه العشائر مسميات وانحدارات تعود إلى عشرات الأجداد ولكل من هذه العشائر تاريخ وأمجاد تتفاخر بها، لذلك نجدها تؤكد على هذا المعيار وتتخذه مقياسا في

حياتها اليومية في حين نجد ان الموضوع يكون اقل وطأة في المجتمعات الأخرى التي نالت حظا كبيرا من التغيير والاحتكاك الثقافي مع الثقافات الغربية.

- **الأخلاق والتدين** : ان ثقافة المجتمعات العربية وطبيعة منظومتها القيمية تضع هذا المعيار في مقدمة معايير القياس والتفاضل بين الأفراد، سواء ما كان منها في مجال الزواج أو مجالات الحياة المختلفة، فالأخلاق هي ذلك المفهوم الذي غالباً ما يتردد في أذهان المقدمين على الزواج باعتباره من أهم الأسس لتحقيق اختيار صحيح قادر على إقامة حياة زوجية ناجحة وسعيدة، والأخلاق على صلة وثيقة بالتدين على اعتبار أنهما وجهان لعملة واحدة، فالتدين معناه الالتزام بشعائر الدين والقيام على تحقيق شروطه، وهذا هو الوجه المقبول لدى الناس عامة باعتبار أن شروط الدين هي معرفة ما هو حق وما هو باطل، وما هو الخير وما هو الشر، والتمييز بين الحلال والحرام ومعرفة حدود الله سبحانه وتعالى، ومن يلتزم بذلك أو يحقق قدراً معقولاً منه يعتبر ذو أخلاق ومفضل على غيره في التقويم والتعامل، فالدين هو مصدر الأخلاق، والأخلاق هي الوجه المعبر عن الدين والالتزام بالدين أو التدين هو الوسيلة المعبرة عن أخلاق الفرد وكل وجه مكمل للآخر.

لا تزال أهمية هذا المعيار تأخذ دورها الطبيعي كأساس مهم ومفضل في الاختيار الزواجي في المجتمعات العربية، على اعتبار أن التدين والأخلاق هما أساس العدالة في الحياة الزوجية وصدق العلاقة وحسن التعامل والأساس الأهم في بناء عش الزوجية وتأمين جو صحي ملائم لتحقيق حياة سعيدة وبناء أسرة ناجحة، لأن الرجل الخلوق والملتزم دينياً هو أساس العدالة والمرأة ذات نفس المواصفات هي أساس التربية الناجحة والصحيحة للأبناء في المستقبل وعند الاثنين هي أساس الإيفاء بالحقوق والقيام بالواجبات من قبل طرفي العلاقة الزوجية.

ـ السن : تتفق المجتمعات العربية على تفضيل الارتباط بشريك حياة صغير السن أي في عمر الشباب سواء كان هذا التفضيل من قبل الذكور او الإناث، فالرجال يفضلون من تصغرهم سنا لأسباب تتعلق بالنظارة والجمال والقدرة الإنجابية وفرض السيطرة والتحكم، كما تميل النساء إلى الارتباط بالزوج الشاب الذي يفوقها سنا لاعتبارات جمالية وضمانية بعدم تهديده بالموت نظرا لكبر سنه، وبرغبتها في العيش مع من يقاربها سنا ليتفهمها ويكون قريب من تفكيرها، وليتشاركوا في الميول والرغبات معا، لكن بسبب تأخر سن الزواج وارتفاع نسب العزاب والعازبات في العديد من المجتمعات العربية، حصل نوعا من التباين في تأثير هذه الأزمات التي إصابة نظام الزواج على كل من الذكور والإناث، فتأخر سن زواج الذكر لا يمنعه من الزواج من امرأة صغيرة السن حتى وان كان هناك فارقا عمريا يعد نسبيا كبيرا بين الاثنين، بينما بالنسبة للإناث فان تقدم السن معناه ضياع او تقلص فرص الزواج لان الزيجات المقبولة اجتماعيا في هذه المجتمعات ان يكون الرجل اكبر سنا من المرأة مقابل تفضيل الرجل الزواج من صغيرات السن وسماح المجتمع له بذلك، وهذا لا يمنع من وجود زيجات تنافي ما قيل اذا كان الهدف من ورائها تحقيق غايات مصلحيه نفعية.

لهذا المعيار علاقة وطيدة بالزواج المبكر الذي تختلف المجتمعات العربية في مدى تفضيله كشكل زواجي وترفض تأخر سن الزواج وتخشى منه على أبنائها ذكورا او إناث نظرا لما يلحقه المجتمع من نظرة سلبية تجاه كل من يتأخر او لا يتزوج، لكن لهذا الزواج المبكر خصوصية تختلف من مجتمع عربي إلى أخر ومن بيئة او وسط اجتماعي إلى أخر ما بين التقليدي والمعاصر او المتحرر من نظرته وضوابطه التقليدية تجاه الزواج، كما تختلف هذه المجتمعات في مدى أهمية هذا النوع من الزيجات لديها تبعا لأوضاعها الاقتصادية، فهناك مجتمعات تشجع على الزواج المبكر اما بسبب نظرتها التقليدية للزواج او بسبب تأثير العامل الديني او بسبب ارتياحها الاقتصادي كما هو الحال في العراق والسعودية واليمن والسودان والإمارات، بينما هناك مجتمعات أخرى لا تشجع على هذه الزيجات المبكرة

بسبب نظرتها الغير تقليدية –خاصة في مدنها الكبرى- للزواج او بسبب ما تعانيه من ظروف اقتصادية صعبة او أزمات اقتصادية مرت بها لفترة ما ترافقت مع هذه النظرة ذات الوجه الغربي التي فسحت المجال لدخول مفاهيم جديدة في الزواج كأهمية العلاقة العاطفية في الارتباط الزواجي، وارتفاع سن الزواج كما في المغرب ومصر وفلسطين ولبنان.

- **ماضي الشريك وعلاقته بالجنس الأخر :** يعتبر هذا الموضوع من الهواجس الكبيرة التي تؤرق الشباب المقدم على الزواج ومن كلا الجنسين خاصة في المجتمعات التي لها مساحات واسعة للاختلاط بين الجنسين سواء في ميادين الدراسة المختلفة او العمل او الشارع او الجيرة او بسبب طبيعة التفاعل بينهما بشكل عام، ففي هذه المجتمعات او الأوساط المتحررة او المنفتحة داخل المجتمع الواحد تزداد فرص الاختلاط والتعارف والتجارب العاطفية بين الجنسين، كما هو الحال في بلاد المغرب العربي ومصر ولبنان، أما في الأوساط او المجتمعات التي تؤكد على الفصل بين الجنسين في ميادين الحياة المختلفة كما في دول الخليج العربي على سبيل المثال، فان أفرادها لا يعانون بكثرة من ماضي الشريك كهاجس يثير الشك والقلق وإنما يتم التعامل مع هذا الأمر كحد فاصل بين الأسود والأبيض اذ لا يمكن السماح به لا كماضي بالنسبة للشريك ولا لأي فرد من عائلته فقد يرفض الارتباط بالطرف الأخر إذا كانت هناك شائبة لأي من أفراد عائلته، لهذا فان لماضي الفرد أثرا او دورا فعالا في الاختيار الزواجي اذ يرغب الشريك بان يختار شريك لم يسبق له خوض مثل هذه المغامرات العاطفية لاعتبارات نفسية واجتماعية واخلاقية خاصة لدى الرجل تجاه ماضي المرأة اذ دائماً ما يُنظر إلى المرأة في الثقافة العربية على أنها رمز لشرف العائلة وسمعتها، وأي تصرف منها خارج حدود المألوف يمكن أن يضر بها وبالعائلة ككل.

ان الفـرد في الأسـرة العربيـة يعـد مـسئولا عـن تـصرفاته الشخـصية وعـن تصرفات الأعضاء الآخرين أيضا، وبخاصة الذكور تجاه الإناث وذلك يرجع إلى طبيعة العضوية العائلية وضرورات التوحد في الهوية حتى الاندماج الكلي لذلك ينعكس انحراف البنت في العائلات التقليدية على العائلة ككل فيمسها في الصميم ولا يمس الفتاة وحدها.(1)

كما أن الشاب غالباً ما يسعى إلى الارتباط بفتاة يكون هو أول من تعرف عليها ودائماً ما يسعى إلى البحث والتقصي عن تاريخ وماضي هذه الفتاة*، وأي شائبة توجد في ماضي هذه الفتاة تعد خسارة بالنسبة لها، حيث أن المرأة المُقدرة والمحترمة والمقبولة من طرف أفراد المجتمع هي المرأة المحافظة على شرفها وسمعتها، فشرف الفتاة في المجتمعات العربية هو رأس مالها وهذا الكلام ممكن أن ينطبق كذلك على الرجل من حيث المنطق، ولكن هناك حديث آخر يدور ما بين الرجال أو الشباب أنفسهم باعتبار أي مغامرة عاطفية هي بطولة ممكن أن يتغنى بها الشاب بين أقرانه، إضافة إلى أن المجتمع ممكن أن يسمح لهذه البطولات والعلاقات للرجل ولكن يحرمها ويمنعها على المرأة من خلال تعامله وفصله ما بين الجنسين في هذا الموضوع بسبب ازدواجيته القيمية في النظر إلى الطرفين.

---

(1) حليم بركات، **الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع**، مصدر سابق، ص ١١٥.

* يقول د. أحمد المجدوب: "هناك شباب كثيرون مصابون بما يشبه الشيزوفرينا أو الانفصام النفسي بين العقل والفكر، فما يفعلونه غير ما يؤمنون به، وما يؤمنون به لا يفعلونه، فتجد شاباً يعرف فتيات كثيرات قبل أن يتزوج وعندما يحين موعد الزواج يبحث عن فتاة يكون هو أول رجل في حياتها. المصدر: صحيفة الحياة، العدد، ١٤٨٧٥، ٢٠٠٣.

# الفصل الخامس
# مجالات الاختيار الزواجي في المجتمع العربي

# تمهيد

مجال الاختيار هو الدائرة المفضلة للاختيار الزواجي التي يتم تعيينها بتأثير عوامل ومتغيرات معينة، منها ما هو مكاني أو وظيفي أو عرقي أو ديني أو اقتصادي أو قرابي أو دراسي أو ثقافي.

"إن الاختيار للزواج هو الطريقة التي يغير بها الفرد وضعه من أعزب إلى متزوج وهو ليس عملية اجتماعية حديثة العهد بل حدث في التاريخ الإنساني كله، وهو سلوك اجتماعي يتضمن فرداً ينتقي من بعض عدد المعروضين، وتعتبر مرحلة اختيار كل من الزوجين لقرينه من أهم مراحل الحياة الزوجية وأعظمها تأثيراً نظراً لما يترتب عليها من استقرار في الحياة الزوجية في المستقبل"[1].

غالباً ما تصر الأسر على أن يتزوج أبناؤها بأفراد يماثلونهم في العقيدة الدينية وفي عضوية الجماعة العرقية أو العنصرية، وفي المكانة الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن نطلق على مثل هذه القيود التي تفرض على اختيار شريك الحياة، بـ"الزواج المفضل" أي تفضيل أو أحياناً فرض اختيار شريك الزواج من بين أفراد جماعة معينة داخل المجتمع[2].

ودائرة التفضيل هذه تكون ذات بعد عرقي او ديني او مناطقي او ثقافي..الخ ، عندما تفضل الجماعات ان تختار ممن يماثلونهم بالدين او العرق او السكن او الثقافة وغيرها من العوامل المؤثرة في تحديد هذا المجال.

وفي هذا الإطار يمكننا ان نتكلم عن نوعين من الزواج او مجالين رئيسيين للاختيار هما: مجال الزواج الداخلي ومجال والزواج الخارجي الذي ينحصر مجمل مجال اختيار القرين بينهما وهذا ما سنوضحه في الصفحات القادمة.

---

(١) عبد القادر القصير، مصدر سابق، ص ١٢١.

(٢) محمد محمود الجوهري، مصدر سابق، ص ٢٨٧.

## أولا : الزواج الداخلي

في أغلب بلاد العالم، خاصة تلك التي تتحكم فيها تقاليد القرابة إلى حد كبير، فإن الزواج يكون محدداً على نحو أكثر دقة، كما ينفذ بطريقة أكثر صرامة، وقد تناول بيلز وهويجر نظام الزواج عند شعب الكاريرا الأسترالي وأوضحا أن المجتمع هناك يشترط ضرورة تزوج الفرد من ابنة عمته أو ابنة خاله (أي بنات العمومة والخؤولة المتقاطعة)، سواء كانت قرابة بعيدة أو مباشرة، فالفرد لا يمكن أن يتخذ له قرينة من جماعة أخرى على الإطلاق[1]. إذ ترى معظم المجتمعات أن هذا النمط من الزواج يولد نوعاً من العلاقات الاجتماعية القرابية التي يمكن أن تخدم الفرد في حياته ومماته وفي أثناء مدة زواجه[2].

ينتشر هذا النوع من الزواج بين مختلف شعوب العالم ففي كثير من أقاليم الصين مثلاً يفضل أبناء العمومة أو الخؤولة المتقاطعة كأزواج، إلا أن ذلك ليس شرطاً مفروضاً، فمن الشائع أن يتزوج الأفراد من غير الأقارب[3].

وهناك شكل آخر للزواج المفضل يظهر في الزواج بين أبناء العمومة أو الخؤولة المتوازية، الذي يمارسه البدو (الذين يعيشون على رعي الإبل) في شمال الجزيرة العربية، إذ تحتاج هذه القبائل البدوية، نظراً لطبيعة حياتها، إلى قوة بشرية تجمع بينها أواصر قرابة متينة، ولهذا تفضل الجماعات البدوية الزواج الداخلي، أي ذلك الذي يتم بين أطراف داخل الجماعة نفسها، والزواج المفضل هو زواج ابنة العم التي تولد وتنشأ داخل نفس الجماعة[4].

---

(١) علياء شكري، مصدر سابق، ص ٧١، ٧٢.

(٢) J.S. Stotkin, ***Social anthropology***, the Macmillan company, New York, 1950, p. 424.

(٣) محمد محمود الجوهري، مصدر سابق، ص ٢٨٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٣.

لقد جاء تفضيل هذا النوع من الزواج لسبب قيمي أخلاقي وذلك للعلم بأخلاق وظروف كل من طرفي العلاقة وعائلتيهما ولسبب اقتصادي أيضاً إذ أن العم (في حالة الزوج) لا يطلب مهراً عالياً من ابن أخيه عند تزويجه أبنته له وبالمقابل (في حالة الزوجة) فإن زواجها من ابن عمها يحفظ الميراث من أن يبقى داخل الجماعة أو الأسرة الواحدة من دون أن ينتقل إلى أسرة أخرى في حالة الزواج بالغريب، كما نلاحظ أن هذا النوع من الزواج أكثر انتشاراً في الريف منه في الحضر[1].

لم يعد كل البدو يعيشون على الرعي كما كان يحدث في الماضي، وإنما أدت الثروة البترولية المتدفقة في المنطقة العربية إلى تغيير خريطة الظروف الاقتصادية وخلصتهم من العوز والفقر الذي كان يتمثل في التنافس على أقل القليل من الماء والكلأ، لذلك قد يتصور البعض أن هذا النظام في تفضيل زواج بنت العم، قد تأثر أو تزعزع ولم تعد له نفس السيطرة التي كان يحظى بها في الماضي، إلا أن غالبية الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية المعاصرة تؤكد لنا بدون أدنى شك أن هذا النظام مازال محترماً ليس في منطقة الجزيرة العربية فحسب وإنما في كثير من البلدان العربية، فمازال العم يرجع إلى ابن أخيه قبل أن يوافق على خطبة ابنته لشخص غريب (بصرف النظر عن مدى غربته الحقيقية) وذلك لأن ابن عمها هو صاحب الحق الأول فيها[2].

وحق ابن العم هذا يسمى بحق النهوة* في عدد من دول المشرق العربي كما مر ذكره سابقاً.

لم تسمح العادات والتقاليد والقيم التقليدية للأسرة العربية بتكوين أو إنشاء علاقات واسعة بين الشباب من الجنسين، تلك العلاقات التي تتيح فرص

---

(١) Ali Kouaouci,op.cit , pp. 112-115.

(٢) علياء شكري، مصدر سابق، ص ٧٣.

* حق اعتراض ابن العم على زواج ابنة عمه من شخص غريب.

اللقاءات التي يتم فيها الحديث والتفاهم لأن الأسرة العربية لا تزال تحتفظ بوجود موانع كثيرة للقاء الشباب لذا نجد الشبان والشابات لا يتعارفوا إلا بأقاربهم الذين تتاح لهم فرص اللقاء والحديث معهم في المناسبات العائلية(١).

وفي بعض المجتمعات يعتبر زواج الأقارب ذو قيمة كبيرة كما في ريف جمهورية مصر حيث يتم الزواج في الغالب وفقاً لنظام تفضيلي تدريجي معين، بمعنى أنه يفضل بالمكان الأول الزواج من أبناء العمومة ويليه في الأفضلية الزواج من أولاد الخؤولة. وإن لم يتيسر زواج الشاب بابنة خاله يتجه نحو ابنة عمته وإن لم يتيسر هذا يتجه نحو ابنة خالته وخلاصة القول انه كلما كان الزواج داخل العائلة الواحدة أو داخل النسق القرابي الواحد ارتفعت قيمته(٢). والقرابة على العموم هي واحدة في المجتمع الإنساني وتلعب دوراً مهماً في تنظيم كل من سلوك وبناء الجماعات القرابية(٣).

لقد أشار عيسى المصاروة إلى أن الزواج بين الأقارب ما يزال شائعاً في **الأردن**، فقد أشار مسحان وطنيان إلى شيوع هذا النمط من الزواج وهما المسح الديمغرافي والصحي لعامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ اللذان بينا أن زيجات الأقارب شكلت نسبة ٥٦٪ من مجموع الزيجات الوطنية حسب مسح عام ١٩٩٠ وأن نسبة ٣١٪ منها تحصل بين الأقارب من الدرجة الأولى خاصة من جهة الأب أي بين أبناء وبنات العمة والعم، وأظهر مسح عام ١٩٩٧ انخفاضاً في نسبة الزيجات بين الأقارب إذ تراجعت نسبتها الكلية إلى ما نسبته ٤٦٪ أي بهبوط بمقدار ١٠٪ عن مستواها

---

(١) عبد القادر القصير، مصدر سابق، ص ١٢٩.

(٢) فوزية ذياب، **القيم والعادات الاجتماعية**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٠، ص ٢٥١.

(٣) David Sills, ***International encyclopedia of the social sciences***, the Macmillan Company and the free press, Vol. 07, New York, 1968, p. 390.

لعام١٩٩٠ وأنه لأمر مستغرب أن يستمر انتشار زواج الأقارب في الأردن رغم عدم تشجيع الهيئات الدينية والطبية لهذا الأمر[1].

وعن العراق فقد أشار الأستاذ معن خليل عمر في دراسة له على عينة قوامها١٠٠ مائة طالب وطالبة من المرحلتين الأولى والرابعة من طلبة جامعة الموصل - اعتقاداً من قبل الباحث أن هذه المؤسسة التعليمية تعكس صورة الصراع ما بين قيم اجتماعية سائدة في مجتمع انتقالي تمارس فيه المؤسسات التربوية والتعليمية نشاطات ثقافية تعمل على تفهم هذا النوع من القيم،هذا من جهة، ولأن المجتمع الموصلي أكثر تمسكاً بالقيم والتقاليد المحافظة من جهة أخرى- اشار إلى وجود علاقة متينة بين محل إقامة الطالب والنمط الداخلي لاختيار الشريك، إذ يفضل الطلبة الذين يسكنون مع الأقارب نمط اختيار الشريك الداخلي (Endogamy)، على العكس منهم جاءت تفضيلات الطلبة الذين يعيشون في شقق بعيداً عن سلطة الأبوين. [2]

ترى بعض الجهات إن لزواج الأقارب بعض التاثيرات السلبية، إذ أنه قد يكون عاملاً مساعداً على تفكك الجماعة إذا ما نشب الخلاف ما بين طرفي الزواج وأسريتهما، أو ما ينتج عن هذا الزواج من مضار وراثية أو تشوهات خلقية او إعاقات عقلية وجسمية أو انتشار وتوارث بعض الأمراض. فقد عزت دراسة في البحرين انتشار بعض الأمراض مثل مرض (Sickle-Cell Anemia) في بعض الأسر إلى شيوع زواج الأقارب بينها[3].

---

(١) عيسى المصاروة: "الأنماط الزواجية وتبايناتها في الأردن في العقدين الماضيين"، مجلة دراسات، المجلد ٢٦، كانون الأول ١٩٩٩، ص ٧٤٣، ٧٤٤.

(٢) معن خليل عمر: "أنماط اختيار شريك الحياة لدى طلبة جامعة الموصل"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بن عبد الله، المغرب، ع ٢-٣ لسنتي ١٩٧٩-١٩٨٠.

(٣) نفس المكان.

كما بينت النتائج المنشورة عام ٢٠٠٨ لدراسة ميدانية في فلسطين نفذها برنامج التأهيل المجتمعي التابع للإغاثة الطبية الفلسطينية على عينة قوامها ٣٣٨٠ معاق موزعة على بيت حانون و بيت لاهيا و جباليا البلد ومخيم جباليا ، ارتفاع نسبة المعاقين جراء زواج الأقارب(١).

ان طبيعة الثقافة السائدة تعتبر من أهم العوامل المحددة لمجال الاختيار ، ففي الثقافة التقليدية او ذات الطابع الريفي، نجد ان هذا المجال محدودا أمام الأزواج الجدد بفعل شيوع نظام الزواج الداخلي او القرابي وقوة العلاقات القرابية ومركزية الأسرة ووجود نظام النهوة ولكون الزواج أساسا هو شأننا عائليا أكثر من كونه شاننا فرديا.

اما في المدن والمراكز الحضرية فالرؤية معاكسة لما هي عليه عند الثقافات التقليدية الريفية –على الرغم من ظاهرة تريف المدن العربية– اذ نجد ان مجال الاختيار أكثر اتساعا وذلك بسبب اختلاف قيمة وأهمية العلاقات القرابية ومفهوم الزواج ودور الأسرة وسطوتها في هذه الخطوة الحياتية.

لقد اثبتت نتائج عدد من الدراسات والابحاث الميدانية الانثروبولوجية ان السبب الذي يقف وراء ظهور نظام الزواج الداخلي يرجع الى تحريم اعراف وتقاليد الجماعات البدائية والتقليدية للزواج من خارج الجماعة واقتصاره على تفضيل او تحليل الزواج من مجالات قرابية معينة سواء كانت قرابة فعلية او متصورة.

وهذا ما أشار إليه ليفي ستراوس (L. Strauss) عندما قال بأن التصنيف القرابي يقدم دلالة لأولئك الذين يحق لهم الزواج من بعضهم ويميزهم عن الذين لا يحق لهم الزواج فيما بينهم(٢).

---

(١)جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، http://www.pmrs.ps/last/atemplate.

(٢) R. Fox, ***Kinship and marriage***, Penguin Books, England, 1969, p.242.

وفي حديثنا عن الجيرة وعن الزواج من داخل المنطقة السكنية لا يفوتنا أن نشير إلى أن دراسة الأستاذ جيمس بوسارد (James Bossard) في مدينة فيلادلفيا، التي تضمنت ٥٠٠٠ خمسة آلاف حالة زواج كان ١/٦ من عينة بحثه متزوجون من الزقاق نفسه و١/٢ من المحلة نفسها و١/٢ متزوجون من المدينة نفسها[١].

من الملاحظ ان نسبة الزواج الداخلي Endogamy أخذة بالهبوط تدريجيا خاصة في المدن ولدى الطبقات المثقفة نتيجة للتعليم والانفتاح على الخارج والهجرة وتحسن المواصلات والتوظيف والعمل خارج نطاق العائلة والتشديد على أهمية الاختيار المستقل. أي جاء هذا الهبوط نتيجة لهبوط وانتفاء العوامل التي كانت تشجع على هذا النوع من الزواج ومنها: المحافظة على الأملاك والثروة ضمن العائلة الواحدة؛ تعزيز وحدة العائلة وترابطها وتوثيق العلاقة فيما بينها؛ تجاوز قيمة المهر او التقليل منه؛ الإبقاء على البنت ضمن القرابة الواحدة؛ التقليل من احتمالات الطلاق؛ الحرص على تلقي البنت معاملة طيبة من زوجها القريب[٢].

بعد أن تكلمنا عن الزواج الداخلي باعتباره وجه من أوجه الزواج التفضيلي وعاملاً من عوامل تحديد مجال اللائقين للاختيار، فلا بد الآن من التحدث عن نظام زواجي آخر لا يقل أهمية ودوراً عن نظام الزواج الداخلي، وهو الزواج الخارجي.

## ثانيا: الزواج الخارجي

تتسع يوماً إثر يوم الدائرة التي يمكن للشاب أن يبحث ضمنها عن قرين او شريك حياة، فالتغييرات الاجتماعية- الاقتصادية التي طرأت على أسس المجتمع جعلت من المستحيل الإبقاء على عادة الزواج من الأقارب والانغلاق على الذات ضمن الدائرة العائلية وحدها. فقد انعكس اثر تلك التحولات على وضع الأسرة

---

(١) معن خليل عمر، علم اجتماع الاسرة، مصدر سابق، ص ٢١١.

(٢)حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مصدر سابق، ص ٢٠٣.

وأصبح بمقدور الشاب أن يختار زوجته من خارج عائلته، أي من التي لا تربطه بها أية روابط للقرابة قائمة على صلات الدم[1].

يرى العالمين الفرنسيين موس (Mauss) وليفي ستروس (Levi-Strauss) أن الزواج الاغترابي قد بدأ في الأصل كتحريم للزواج من داخل الوحدات الأسرية التي تحددت في البداية تحديداً بيولوجياً، ثم تحول هذا التحريم فيما بعد إلى قاعدة مستمرة ودائمة إلى حدما، ظلت الأجيال تلتزم بها جيلاً بعد جيل، كما أنه أخذ يفتتح أمام الجماعة الصغيرة آفاقاً جديدة من العلاقات الاجتماعية ظلت تتسع باستمرار[2].

وقد يظهر التحريم بين أبناء العمومة أو بين أشخاص يحملون ألقاباً عائلية متشابهة بحجة أن هذا التشابه هو نتيجة وجود علاقات قرابة بينهم، أو قد يكون التحريم بين جماعات تسكن في منطقة واحدة حتى وإن لم تكن بينهم صلات قرابة كما هو الحال عند قبيلة (أونا) البدائية في أمريكا الجنوبية وعلى العموم فإن الزواج الخارجي يظهر في مجتمعات عديدة في مختلف أنحاء العالم بدائية كانت أم متحضرة[3].

إذن فنظام تحريم الزواج بالمحارم -بغض النظر عن شكل هذا التحريم- كان له دورا في ظهور هذا النوع من الزواج، أي أنه لعب دوراً فعّالاً في تحديد مجال الصالحين أو اللائقين للاختيار من خلال تحريمه للزواج من فئات معينة ودعوته للزواج من خارجها.

ومن البديهي أن الفئات التي يحضر الزواج منها تختلف من مجتمع لآخر، وإن كانت هناك بعض الفئات التي تنتشر في عدد كبير نسبياً من المجتمعات، مثل الزواج بين فئة أبناء العمومة والخؤولة، وهناك استثناءات هامة من هذا

---

(١) زهير حطب، مصدر سابق، ص ٢٦٩.

(٢) علياء شكري، مصدر سابق، ص ٩١-٩٢.

(٣) مليحة عوني وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٢٩٠.

الحكم أقربها واقع البلاد العربية التي تقر الزواج من هذه الفئة بل أنها من الفئات التي يفضل الزواج منها، ولكن هناك مع ذلك قاعدة وحيدة من قواعد تحريم الزنا بالمحارم، هي التي تصدق صداقاً عاماً، وهي التي تحضر الزواج بين الآباء والبنات والأخوة والأخوات، ومع إننا نعرف أنه كانت هناك بعض الاستثناءات من هذه القاعدة العامة على سبيل المثال عند أبناء طبقة النبلاء الرفيعة المقام عند شعب الأنكا في بيرو وعند قدماء المصريين، وفي مملكة هاواي القديمة [1] وعند البطالسة.

وفي المجتمعات الإسلامية فقد حدد الدين الإسلامي نظام تحريم الزواج بالمحارم وأشار إلى المحرمات من النساء حرمة أبدية بسبب النسب او المصاهرة او الرضاعة كما جاء في القرآن الكريم إذ قال تعالى: (**حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم الآتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم الآتي في حجوركم من نسائكم التي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان غفوراً رحيماً**) [2].

و كما قال الرسول الكريم (ص) (**يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب**). على اعتبار المرضعة بمثابة إلام وما لها من أخوات او بنات او أمهات فهن من المحرمات.

او ما حرم من النساء حرمة مؤقتة كالجمع بين الأختين، لقوله تعالى (**وان تجمعوا بين الأختين الا ما قد سلف**) والزوجة وعمتها او خالتها او الزواج بمعتدة الغير او زوجة او خطيبة الغير، اذ قال رسول الله (ص) (**لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه**)، او الزواج بمشركة او مشرك حتى يؤمن.

---

(١) علياء شكري، مصدر سابق، ص ٨٧.

(٢) سورة النساء، الآية، ٢٣.

وبالعودة الى واقع المجتمعات العربية فقد بينت دراسة أجريت على عينة من ١٢٠ زوجاً وزوجة، من الذين تقل أعمارهم عن أربعين سنة، من مدينة **الجزائر العاصمة** - باعتبارها مركزاً للصناعة والاكتظاظ السكاني وهي تُعد النموذج الأمثل للحضر بكل تعقيداته- ان هناك علاقة بين المستوى التعليمي والمجال المفضل للزواج، اذ كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج كلما انخفضت نسبة وجود علاقة قرابة بزوجته والعكس صحيح. [١]

اما في **لبنان** فقد بينت دراسة بعنوان **"الأسرة والتغير الاجتماعي في حي القبة"** لمصطفى محمد علي الشيخ أُجريت على عينة مكونة من ٣٠٠ أسرة تقطن حي القبة الشعبي في مدينة طرابلس عام ١٩٩٢، ان أغلب أرباب أسر العينة ٧٥,٦٪ لا يمتون بصلة قرابة بزوجاتهم في حين أن ٧,٦٪ من أرباب الأسر قد تزوجوا من بنات أعمامهم. كما شاركت هذه النتائج دراسة أخرى عن المجتمع اللبناني لفداء احمد عيسى بعنوان **"واقع الأسرة في أحياء مدينة طرابلس"** نفذت هذه الدراسة في أحياء مدينة طرابلس –لبنان على ٣٠٠ أسرة عام ١٩٩٤ توصلت من خلالها الباحثة إلى إن غالبية أرباب اسر العينة ٩١٪ كانوا لا يمتون لزوجاتهم بأية صلة قرابة بينما كان هناك ٥,٣٪ ممن تزوجوا بقريباتهم. [٢]

تتضافر أدوار نظامي الزواج الداخلي والخارجي، إضافة لدور نظام المحارم، في تحديد نوع الزواج المفضل في اي مجتمع أو في اي ثقافة خاصة في البلاد العربية، أي تعمل هذه الأنظمة جميعاً على تحديد المجال المفضل للأفراد الذي ينبغي الاختيار منه.

---

(١) انظر: شفيعة آيت سي علي: **اختيار الشريك ونظام الزواج في الأسرة الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ١٩٩٢-١٩٩٣.

(٢) انظر: عبد القادر القصير، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، ط٢، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩٩.

وبالعودة إلى ليفي شتراوس فان جميع مبادئ الاختيار ألزواجي في رأيه إنما تتم وفق تحكم البنى العقلية اللاشعورية التي تعتمد في آلية عملها في مجال العلاقات القرابية وخاصة في مجال الزواج على مبدأ التضاد الثنائي بين الشيء والأخر، فالعلاقات القرابية بين الأفراد والجماعات التي تأخذ شكل الزواج او المحرمات إنما تعتمد على عملية التصنيف اللاشعورية التي يقوم بها عقل الإنسان، وعلى اثر هذا التصنيف تترتب مستويات من العلاقات الاجتماعية تتفاوت في الدرجة من حيث اقتراب وابتعاد الإنسان عن الأفراد او الجماعات التي يدخل في إطار من العلاقات معها، وهكذا تتفاوت إمكانية استعداد الإنسان للزواج من فرد او أخر، أي الاقتراب او الابتعاد عنه، وذلك بناءا على عملية التصنيف اللاشعورية التي أقامها العقل مسبقا.[1]

يستند ليفي شتراوس في تصنيفه لممارسات الزواج على نسق من التبادل يقسمه على قسمين: يسمي الأول بالتبادل المقيد restricted exchange والثاني بالتبادل العام generalized exchange ويندرج تحت هذين الشكلين معظم أنماط الزواج، أي ان الزواج في رأيه ما هو إلا شكلا من أشكال ممارسة المبادلة بين ضدين هما الرجال والنساء، وبهذه الروية فهو يميل إلى أطروحات مارسيل موس الخاصة بالتبادل والهدايا gifts، ففي رأيه يعد ميدان الزواج أكثر الميادين الخصبة لتبادل الهدايا والمقايضة وفق حركة مستمرة تكون النساء هن موضوع الهدية ذاتها، التي تقدم إلى زوجها وأقاربه.[2]

**- مجال الاختيار ألزواجي في الثقافة الإسلامية**

لقد وضع الدين الإسلامي موانع ومحرمات تحد من زواج المسلم أو المسلمة ممن يخالفونهم عقيدتهم الدينية لأسباب منها ما يتعلق بالمحافظة على عقيدة

---

(١) عبد الله عبد الرحمن يتيم: **كلود ليفي ستروس: قراءة في الفكر الأنثروبولوجي المعاصر**، ط١، البحرين، اصدارات بيت القران، ١٩٩٨، ص١٢٧-١٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣١-١٣٢.

الإسلام وإيمان أتباعه وضمان حماية ومستقبل الفرد والأسرة الإسلامية، بما أشارت إليه النصوص القرآنية من عواقب لمثل هذه الزيجات في دنيا الفرد وآخرته فقد قال تعالى: (**ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنَّ ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون إلى النار والله يدعوا إلى الجنة والمغفرة بإذنه ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون**)[1]. أي حرم الله مصاهرة ومناكحة المشركات والمشركين، اما عن زواج المسلم من غير المسلمة من الكتابيات (اليهوديات والنصرانيات) فهن غير مشمولات بهذا النهي- على الأرجح - فقد أجاز الإسلام زواج المسلم من حرائر المؤمنات والكتابيات[2] وذلك في قوله تعالى:(**اليوم أُحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حلٌ لكم وطعامكم حلٌ لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا أتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين**)[3]، ولكن اشترط الإسلام ان تكون الكتابية من المحصنات أي العفيفات لا يعرف عنها تبذل او فاحشة او شرك[4].

كما حرم الدين الإسلامي زواج المسلمة بالمشرك غير المؤمن إذ جاء في قوله تعالى: (**يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن، الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لا هن حلٌ لهم ولا هم يحلون لهن وآتوهم ما أنفقوا ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا أتيتموهن**

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٢١.

(٢) محمد علي الصابوني: **صفوة التفاسير**، مج ١، ط ٥، بيروت، دار القلم، ١٩٨٦، ص ١٤١، ٣٢٨.

(٣) سورة المائدة، الآية ٥.

(٤)مصطفى عيد الصيصانة، مصدر سابق، ص١٣.

أجورهن ولا تمسكوا بعصم الكوافر واسئلوا ما أنفقتم وليسئلوا ما أنفقوا، ذلكم حكم الله يحكم بينكم والله عليم حكيم)[1].

لقد اجمع المسلمين على تحريم زواج المسلمة بغير المسلم وعللوا ذلك بكون الزوج غير المسلم لا يؤمن بنبوة سيدنا محمد (ص) وأن المرأة المسلمة ستكون في وضعية تشعرها بالدونية والنقص، وهذا من شأنه خلق متاعب ومشاكل تهدد الحياة الزوجية[2]. إذن ضيقت الديانة الإسلامية من مجال الاختيار الزواجي أمام المسلمين في بعض الزيجات التي تتنافى مع جوهر وعقيدة هذه الديانة.ويبقى الامر محل تباين الملل والمذاهب الدينية حول هذه الايات.

**ثالثا: رؤية تحليلية:**

تتحدد مجالات الاختيار ألزواجي وفقا لتفضيل الأفراد لهذه المجالات ورغبتهم للاقتران مع شريك حياة من ضمن مجال اختيار معين، كما هو الحال في تفضيل الزواج من ضمن دائرة او مجال الأقارب او المعارف او جيران السكن، بسبب صلات القرابة والنسب او بسبب طبيعة محيط الجيرة ونوع التفاعلات والعلاقات التي تجمع بين أبناء المنطقة الواحدة وكذلك بسبب تفضيل الشخص المعروف او ابن الأصل او الدين المشترك على الغريب الغير معروف فالأول مصدر ثقة وله ضمانات أكثر من الأخر، بالاضافة الى مجالات أخرى تحددها طبيعة التفاعلات ومساحات الاختلاط المسموح بها بين الجنسين، وهذا يرجع إلى طبيعة المجتمع (تقليدي- معاصر) او طبيعة الوسط (ريف– مدينة) او الحي السكني (شعبي- متمدين).

كما تتدخل مجموعة من العوامل التي قد تحد من مجال الاختيار اذا ما تمسك بها الفرد او احتل هذا العامل مكانة في ثقافة الجماعة ولعب دورا فعالا في حياتها الاجتماعية كالعرق الواحد او الديانة او الطائفة الواحدة.

---

(١) سورة الممتحنة، الآية ١٠.

(٢) عبد الكبير العلوي: المرأة بين أحكام الفقه والدعوة إلى التغيير، المغرب، مطبعة فضالة، ١٩٩٩، ص ٥٠.

وهنـاك عوامـل أخـرى ذات تـأثير نـسبي علـى تفـضيل مجـالات الاختيـار او تحديد هذا المجال بنوع معين من الأفـراد المفـضل الارتبـاط بهـم، كمـا في الوضـع الاقتـصادي او الجمـال والـشكل او المـستوى الدراسـي او العمـر، أي ان تفـضيلنا للارتباط بشخص من مستوى اقتـصادي معـين سـوف يحـدد مجـالا معينـا للاختيـار من ضمن من يتمتع بـذلك المـستوى وهـذا الكـلام ينجـر بـدوره علـى بقيـة العوامـل الأخرى.

بتعبير أخـر ان مـا يُعتمـد مـن مقومـات تفـضيل او صـفات يجـب ان يتمتـع بهـا الـشريك المقابـل حتـى يـصبح مـؤهلا للاختيـار مـن قبـل الطـرف الاول فـان هـذه المقومات يمكـن ان تلعب دورا في التأثير على تحديد مجـال اختيـار معين او دائـرة معينـة ضـمن مجـال مفـضل، كالـذي يفـضل الاقـتران بـشريك قريـب لكـن مـن الأقارب الأغنياء مثلا.

اذ لهذه العوامل تأثير وعلاقة بمجـال اختيـار القـرين، فلكـل مجتمـع ولكـل ثقافة نظرتها وأسلوبها في التعامل مع هذه العوامل والمتغيرات، كمـا إن لكـل فـرد فلسفته في تقييم هـذه العوامـل، فهنـاك مـن يـضعها ضـمن مقاييسه الأولى والمهمـة وهناك من ينظر أليها بمنظار ثانوي أو هامشي.

بـشكل عـام يمكننـا تحديـد عـدد مـن مجـالات الاختيـار الزواجـي في المجتمعات العربية هي:

**- الاختيار من مجال الأقارب :**

كان الزواج من الأقارب من أهم الأنماط الزواجية الـسائدة سـواء في الريـف او في المدينة العربية - ولو بدرجة أقل- بسبب ما يوفره هذا النوع من الزواج مـن تآزر اجتمـاعي قرابي، وأمان وضمان لأسرة الزوجين، بسبب تفضيل القريـب علـى الغريب فالأول أكثر سترا وتحمـلا وضـمانا لقرينـه مـن أبنـاء عمومتـه خاصـة وان مجتمعاتنـا العربيـة هـي مجتمعـات عـشائرية قبليـة في معظمهـا تتعـصب للقريـب وتتشكك مـن الغريـب، كمـا يحكـم العـرف العـشائري بـان لابـن العـم الاولويـة

للارتباط بابنة عمه لا بل له الحق في الزواج منها ومنع أي خاطب غريب من ان يتزوج بها وهذا ما نراه متجسدا بحق (النهوة) او باولوية القريب او ابن العم من الغريب على الارتباط بقريبته، هذا الإلزام الاجتماعي لا ينطبق على البنت فقط وإنما تنجر أثاره حتى على الشاب اذ من الضرورة ان يختار هذا الشاب زوجته من دائرته القرابية وان لم يفعل ذلك فانه يكون بمثابة من ارتكب أمرا مخالفا لما هو متوقع منه كالتزام اجتماعي قرابي قد يثير الشك بسبب عدم تفضيله للزواج من بنات عمومته او قرابته، لكننا اليوم نلاحظ تبدلا في موقف الأفراد تجاه الزواج من دائرتهم القرابية بسبب تبدل معنى الزواج من كونه واجباً يؤديه الأبناء من أجل إرضاء الآباء إلى كونه طموحاً وهدفاً شخصياً يسعى من خلاله الفرد إلى تحقيق سعادته والتعبير عن ذاته، وكذلك بسبب ضعف الروابط القرابية الناجمة عن انتقال الأسرة من الريف إلى المدن وتبدل مفهوم القرابة بعد تغير نظام الأسرة وظهور الفردية وشيوع مبدأ المنفعة واتساع دائرة المعارف وتعدد مجالات الاختلاط بين الجنسين بعد ان كانت شبه مقتصرة على النطاق القرابي خاصة بالنسبة للإناث.

ان التغير في تفضيلات الشباب لهذه الدائرة او المجال الزواجي لا يعني تلاشي هذا المجال او رفضه من قبل المقدمين على الزواج بل ان هناك العديد من المجتمعات العربية وخاصة قطاعاتها الريفية او حتى في بعض أحياء مدنها ذات الأصول او الارتباط الريفي كأحياء او مناطق المهاجرين داخليا لازالت تفضل هذا المجال الزواجي وتعطيه الأولوية على غيره من مجالات الاختيار الزواجي.

**- الاختيار من جيران السكن:**

ان الجيرة كدائرة او مجال للاختيار الزواجي في مجتمعاتنا العربية تكون من المجالات المفضلة في المناطق الشعبية القديمة التي لا تزال تحتفظ بقوة علاقات ساكنيها والتزاماتهم تجاه بعضهم البعض الأخر، تلك الأحياء او المناطق التي يتقاسم ويتشارك ساكنيها الأفراح والأتراح معا كجماعة واحدة، يتبادلون

الدعم والمساعدة في مثل هذه المناسبات، كما ينحاز ويتعصب ساكنيها لبعضهم الأخر، يتبادلون الزيارات التي قد تكون على شكل لقاءات يومية على مستوى النسوة في المنازل وعلى مستوى الرجال في المقاهي او على نواصي الشوارع اوالطرق.

إضافة إلى ما يحققه التجاور من تجانس اقتصادي واجتماعي لساكني هذه الأحياء، وهم في الغالب من الطبقة العمالية او الكسبة او صغار الموظفين.

طبعا هذا الأمر لا ينساق على كل المجتمعات العربية ولا على كل مناطقها الشعبية، فهناك مناطق لا تتمتع بهذا النوع من العلاقات خاصة حديثة التكوين اذ نلاحظ عدم تفضيل دائرة الجيرة كمجال اختياري للزواج حيث يكون الأفراد أقل إيمانا بعلاقات الجيرة والتزاماتها، وأكثر نقداً لواقعهم وظروفهم الاجتماعية، كما ان هناك بعض المجتمعات العربية تأثرت برياح الثقافات الغربية أكثر من غيرها، مما انعكس ذلك بدوره على طبيعة التفاعل داخل هذه الأحياء.

كما يرجع عدم التفضيل هذا عند البعض إلى تبدل مفهوم الجيرة بعد أن انتقلت الأسرة من الريف إلى الحضر ومن سكن الأقارب والجماعة الواحدة إلى سكن ومجاورة الغرباء، إضافة إلى اتساع مجال الاختيار فلم يعد للبعد أو للحدود الجغرافية المناطقية أثراً معيقاً لعملية الاختيار بعد انتشار طرق المواصلات وتعدد وسائطها.

أن الاختيار من هذا الوسط له علاقة بنمط الزواج التقليدي، بسبب تعارف أسر المنطقة أو الحي الواحد – على الرغم من ضعفه – وما لهذا التعارف من دور مستقبلي في الاختيار والزواج معاً.

كما أن هناك قناعات ورؤى لدى بعض الأفراد تفيد بأن تقارب سكن أسرتي الزوجين قد يخلق أو يولد مشاكل ممكن أن تؤثر على مستقبل زواجهم، وهذا ما جعل الأفراد يبتعدون في تفضيلهم واختيارهم الزواجي عن هذا الوسط.

ـ الاختيار من مجال زملاء الدراسة:

يختلف أبناء المجتمعات العربية في مدى تفضيلهم لهذا المجال الزواجي او مدى إتاحته أمامهم كمجال أصلا وذلك تبعا لمدى مرونة المجتمع وتسامحه إزاء الاختلاط بين الجنسين في مجالات الدراسة بشكل خاص والحياة بشكل عام، فإذا تكلمنا عن مجال الدراسة في المجتمعات العربية فهناك مجتمعات تمنع اختلاط الجنسين في سنوات الدراسة المختلفة بل هناك عزل دراسي بينهما كما هو الحال في مجتمعات الخليج العربي - على سبيل المثال- وذلك لاعتبارات أخلاقية دينية، وهناك مجتمعات أخرى تسمح باختلاط جزئي او مرحلي كما هو في المجتمع العراقي الذي يسمح بالاختلاط الدراسي في الدراسة الأساسية او الابتدائية ويمنعها في الدراسة المتوسطة والإعدادية ليعود ويسمح بها في الدراسة الجامعية، وذلك للسيطرة على أهم مرحلة انفعالية يمر بها الفرد وهي مرحلة المراهقة وما ينجم عنها من مشكلات كثيرة، ومجتمعات ثالثة تسمح بالاختلاط الدراسي في جميع سنوات الدراسة من الابتدائي حتى الجامعي كما هو الحال في مجتمعات المغرب العربي وذلك تأثرا بالنظام التعليمي الغربي.

إذا فهذا المجال يعد مغلقا او غير متاح بالنسبة للشباب والشابات في المجتمعات التي تفصل بين الجنسين دراسيا لذلك ليس هناك ما نتحدث عنه كمجال للاختيار الدراسي بقدر ما نعتبر هذا المجال مهما في المجتمعات التي تبيحه في سنين الدراسة الجامعية عندما يبدأ الفرد مرحلة الشباب ويدخل مرحلة الإعداد النهائي قبل المشاركة في الحياة العملية او المهنية بالإضافة إلى كونها اقرب المراحل إلى دخول عالم المتزوجين والمتزوجات اذ بمجرد إنهاء الفتاة لدراستها الجامعية تصبح مجردة من أي عذر لعدم الاقتران او تأجيل الزواج بل ان عمرها بداء يقترب من منتصف العقد الثالث وهذا محفز قوي للدخول إلى عالم المتزوجات والابتعاد عن قلق عدم الزواج والهروب من شبح العنوسة.

وكذلك الحال بالنسبة للشاب فالزواج هو المطلب الطبيعي لكل فرد وهو الخطوة المقبلة بعد الحصول على فرصة عمل، لذلك تعد الدراسة الجامعية مجالا مفضلا لديه او قد يكون هذا هو المجال الوحيد أمامه للتعرف على الطرف الأخر في مقاعد الدراسة والفرصة الأولى للالتقاء بين الجنسين في مجال مقر اجتماعيا اذ ترفض معظم المجتمعات العربية الاختلاط بين الجنسين في أي مجال من مجالات الحياة ما لم يكن هناك مبررا اجتماعيا يسمح بذلك.

وهذه المجتمعات تحدد أيضا مساحة الاختلاط ونوعه اذ تشدد على ان يبقى الاختلاط في إطار الزمالة الدراسية ولا يتعدى ذلك لان المجتمع لا زال يمارس سلطة رقابية على سلوك الفرد كإحدى آليات الضبط الاجتماعي.

وبهذا يحاول الطرفان اغتنام هذه الفرصة للارتباط بشريك من وسطهم الدراسي خاصة اذا كانت هناك حرية نسبية ممنوحة للفرد لاختيار شريكه بدون ضغط اسري مفروض، كما ان أهمية هذا المجال ترتبط بتفضيل هذا النوع من المجتمعات للزواج المبكر نوعا ما- نعني به هنا زواج الفرصة الاولى بعد غياب العذر او المعطل- وتعطي أهمية للزواج كنظام اجتماعي.

اما المجتمعات التي تشهد مرونة واتساع في مجالات الاختلاط بين الجنسين فلا تكون أهمية هذا المجال مثلما هي عليه في المجتمعات سابقة الذكر، فطبيعة الحياة الاجتماعية وشكل التفاعل بين الجنسين الذي ينحى في غالبه منحى غربي خاصة في المدن الكبرى، وتعدد مجالات الاختلاط على مستوى الجيرة، الدراسة، العمل تتيح للشاب والشابة مجالات أخرى للاختيار الزواجي.

ومن جهة أخرى هناك فئة من الشباب والشابات من يرفض الاهتمام بهذا المجال انطلاقا من كونهم لا يزالون طلبة وهناك وقت طويل لبناء وتكوين أنفسهم اقتصادياً ليصبحوا مؤهلين للزواج وفتح دار الزوجية، كما أن هناك نظرة عدم ثقة بوعود وعهود الشباب في هذه المرحلة الحياتية نتيجة للتجارب والخبرات السابقة الشخصية منها وغير الشخصية.

والسبب الآخر المهم هو الانشغال بالدراسة وعدم الرغبة أصلاً في الزواج في هذه المرحلة او بعدها بفترة قليلة لكونهم لا يزالون في أعمار مبكرة على الزواج ومسؤولياته وهذا يعكس بدوره عدم تفكير هذه الفئة من الشباب بالاختيار والزواج والالتزام في هذا الوقت او في هذه المرحلة العمرية.

هذا المجال يقتصر على من هم ضمن سنوات الدراسة المتقدمة من الشباب ولا يشمل من هم خارج الدراسة او لم يلتحقوا بها، لقد وضعنا هذه الإشارة لكي لا ننسى ان هناك نسبة كبيرة ممن لم يلتحقوا بمقاعد الدراسة او لم ينالوا حظا او فرصة في التعليم ويوضعون ضمنة فئة الأميين او الغير متعلمين في المجتمعات العربية الذي تقدر نسبتهم ب ٧٠ مليون شخص تشكل النساء ما نسبته ٨٠ ٪ من المجموع الكلي، أي هناك نسبة ليست بقليلة خاصة من الإناث قد حرمت من هذا المجال الاختياري الزواجي.

**- الاختيار من مجال زملاء العمل:**

ان الشخص - في طبيعة الحال- يختار قرينه من ضمن مجالات التفاعل التي يشترك بها مع الطرف الأخر وميدان العمل هو احد هذه المجالات التي تتيح للفرد فرص لاختيار شريك حياته ممن هو مؤهل ضمن هذا المجال.

يتباين ميدان العمل في المجتمعات العربية كمجال للاختيار مابين مجتمع وأخر كما يتباين على أساس الجنس داخل هذه المجتمعات، فليس كل المجتمعات تسمح بوجود مجالات عمل مشتركة بين الجنسين فهناك مجتمعات تحدد وبشكل كبير مجالات عمل منفصلة على أساس الجنس كما هو الحال في بعض دول الخليج العربي كدولة قطر والسعودية مثلا وبهذا لا يكون لهذا المجال أهمية ودورا كوسط للاختيار في مثل هذه المجتمعات بينما يكون العكس من ذلك في المجتمعات او الأوساط التي تسمح بمشاركة ميادين العمل بين الرجل والمرأة لكونها تفتح مجالا اختياريا جديدا أمام المقدمين على الزواج.

كما ان ليس كل المجتمعات او الأوساط الاجتماعية داخل المجتمع الواحد تسمح بدخول بناتها او نسائها إلى ميدان العمل، بسبب تقليدية هذه البيئات لان الدور النمطي للمرأة في مثل هذه الأوساط ينحصر في محيط الأسرة والمنزل وذلك لارتباط مكانتها بالوضع التقليدي للمرأة العربية.

بصورة عامة فان ميدان العمل في المجتمعات العربية هو احد مجالات الاختيار للزواج اذ يوفر فرصة جديدة لزواج النساء العاملات ممن لم تلتحق بقطار المتزوجات خاصة في المجتمعات او الأوساط التي لا تفضل تأخر سن الزواج، كما يكون مجالا مفضلا أمام الرجل للاقتران بزوجة عاملة تشاركه أعباء الحياة وتكاليفها خاصة اذا ما نظرنا إلى ارتفاع تكاليف المعيشة والحياة بشكل عام التي لم تترك الخيار أمام الشاب العربي للزواج الا بعد ان يصبح له مصدر رزق ثابت يؤهله لتأسيس عش الزوجية.

ان ظروف الحياة المعقدة واستمرار تزايد متطلباتها يجعل فئة من الشباب تسعى للاقتران بزوجة عاملة للمشاركة في مواجهة هذه المتطلبات - كما اشرنا قبل قليل- لكننا يجب ان لا نغفل أمرا وهو عدم رغبة الكثير من الرجال في المجتمعات العربية ذات الصبغة التقليدية من تواجد زوجاتهم في ميدان عملهم لاعتبارات تتعلق بظروف العمل ومكانة ودور الزوج فيه الذي يرفض كشفه لزوجته هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الرجل العربي عموما يرفض وجود زوجته أمام أصدقائه او زملائه كل يوم او مشاركة احدهم لمكتبه بل يحب ان تكون زوجته بعيدة عن الأنظار وان ظهرت فيكون ظهورها مناسباتي مؤقت، كما يرفض الرجل في هذه المجتمعات نظر الآخرين لزوجته والتفكير بأنها زوجة فلان خاصة وان المرأة تمر بفترات أنثوية تصاحبها تغيرات فسيولوجية كالحمل على سبيل المثال، وذلك لاعتبارات اجتماعية أخلاقية تتعلق بالرجولة والأخلاق وبمكانة كل من الرجل والمرأة ودورهما التقليدي في المجتمع.

بعد استعراض مجالات الاختيار الزواجي في المجتمع العربي لابد لنا من المرور على ذكر اهم العوامل المؤثرة على تحديد هذه المجالات وهي:

- **تأثير الشكل والجمال في تحديد مجال الاختيار :**

ترى النظريات بان الفرد يختار من يماثله او يجانسه شكلا او جمالا وعند الأخذ بهذه الفكرة يعني ذلك ان مجال الاختيار سيتحدد أمام الفرد تبعا لشكله او درجة جماله او مدى تماثله مع الشريك الأخر، والجمال او حسن الشكل مطلوب في الزواج وفي غيره لان الفرد يميل إلى كل ما هو جميل من أشياء او أفراد او أفكار فيستحسن بعضها ويستقبح البعض الأخر.

لكن تكشف الدراسات في المجتمعات العربية عدم أهمية عامل التجانس في الشكل في تحديد مجال الاختيار أي أن مجال الاختيار لا يخضع لمبدأ المقارنة ما بين شكل الشخص وشكل من ينوي اختياره للزواج، وقد يرجع ذلك إلى ضيق مجال الاختيار وصعوبة الحصول على الشريك المناسب مما يدفع بالأفراد إلى التنازل عن هذا المعيار أو عدم إعارته أهمية أكثر من غيره من العوامل الأخرى، او بسبب طبيعة هذه المجتمعات وتفضيلاتها الاخلاقية على الشكلية والجمالية، إضافة إلى أن ارتفاع نسب الطلاق وبروز ظواهر التفكك الأسري، جعلت من الأفراد يولون اهتماماً للمعايير الواقعية على الرغم من النظرة الفردية إليها.

- **تأثير المستوى الدراسي في تحديد مجال الاختيار :**

يختلف تأثير هذا العامل في تحديده لمجال الاختيار للزواج بين الذكور والإناث في المجتمعات العربية اذ نلاحظ ان الذكور دائما ما يسعون للارتباط بزوجات اقل شأننا منهم في (السن، الدراسة، الحالة الاقتصادية ... الخ) وهذا راجع إلى رغبة الذكر في تحقيق واثبات رجولته على المرأة ومحاولة الابتعاد عن مبدأ المساواة ومطالبة الزوجة بالتعامل بالمثل، مقابل هذا نلاحظ اتفاقاً أنثوياً بالنسبة - للمتعلمات- على أهمية أن يكون أزواجهن متجانسين معهن دراسياً وثقافياً، وذلك للحصول على زوج متفهم، مثقف يأخذ بطابع الحياة القائم على

مبدأ تحرر المرأة من قيود الماضي وتطلعها للحصول على مكانة لها شأنها داخل شبكة العلاقات الأسرية لتحقيق حياة زوجية ناجحة من وجهة نظرهن.

لقد ساعد انتشار التعليم على خلق الفرص أمام الجميع للتعلم والارتقاء في سلم التحصيل الدراسي وهذا ما يتضح في ارتفاع نسب المتعلمين والملتحقين بمقاعد الدراسة مقارنة مع نسبة المتسربين منها وكذلك ازدياد نسبة الجامعات والمعاهد وإطلاق حملات محو الأمية وإلزامية التعليم ومجانيته.

ومن ذلك نرى ان مجال اختيار الرجل قد تأثر بهذا العامل الذي حدد له الارتباط بمن هي اقل منه دراسيا –وهذا في اغلب الأحوال- كما اثر أيضا على مجال اختيار المرأة المتعلمة بتفضيلها الارتباط بمن يماثلها دراسيا او يتفوق عليها، هذه المؤشرات عندما نضعها ضمن إطار واحد مع مؤشرات دخول المرأة إلى ميدان الدراسة وارتقائها للسلم الدراسي يخلق نوعا من الإرباك بالنسبة للمرأة المتعلمة، اذ أن ارتفع تحصيلها الدراسي يحد من مجال اختيارها سواء من قبلها عندما تتطلع للارتباط بمن يماثلها او يتفوق عليها دراسيا او من قبل الرجل أيضا الذي دائما ما يفضل اختيار من هي اقل منه في اغلب الأحيان او بمستواه لكن ليس أعلى منه شهادة او تحصيلا دراسيا لكون المجتمع دائما ما ينظر إلى هذا الاختيار بكونه غير مناسب او انه اقل مستوى من زوجته وهذا مرفوض من قبل الرجل العربي وأسرته.

وإذا ما تمت زيجات تتفوق بها المرأة دراسيا على زوجها هذا التفوق الذي قد يوفر عمل لها قد يكون أرقى وظيفيا من منصب زوجها او من طبيعة عمله فهنا تظهر المشكلات بين الزوجين اذ يبدأ الزوج بالتعويض عن هذا الفارق باستخدام المال او القوة في محاولة منه لإعادة التوازن وتصحيح صورته امام نفسه وأمام الآخرين وفي هذا الوضع تلجا الزوجة إلى الرضوخ والانصياع لقيادة الرجل او تحاول اخذ دورها كإنسانة متعلمة صاحبة شهادة وهذا ما يعمق الفجوة اكبر بين الطرفين.

- تأثير الديانة في تحديد مجال الاختيار :

يؤثر الدين بشكل كبير على تحديد مجال الاختيار الزواجي فكل دين من الأديان السماوية او غير السماوية يحث أتباعه او معتنقيه على الزواج ضمن دائرة الديانة نفسها وقد لا يقف عند حد التشجيع والحث بل قد يحرم الاختلاط الزواجي مع أبناء الديانات الأخرى.

الدين منظومة قيمية تضم مجموعة من القيم والمعتقدات والمثل الأخلاقية، لها مكانة عليا يجب تمثيلها او التشبه بها او عدم معارضتها على الأقل لما تحمله من قدسية وإلزام، لذلك يعتبر تحقيق التجانس الديني بين الزوجين أمرا مهما وشرطا لا بد من التقيد به.

كما ينظر إلى الدين من الناحية الاجتماعية والنفسية كنظام يحدد الأهداف او الغايات الحياتية للفرد ويقرر بذات الوقت آليات بلوغ هذه الغايات وفقا لما يضعه من قيم يجب ان يتحلى بها أبناء هذا الدين او يسعون إلى تحقيقها كغايات عليا وما يقرره من نواهي ومحظورات ومسموح وممنوع في تعامله مع هذه القيم او في كيفية بلوغها وهذا كله يحدد طريقة وطبيعة حياة أبناء كل ديانة او معتقد خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أهمية ودور ما يرتبط بهذه الديانة او تلك من ممارسات او نشاطات او طقوس تترتب عليها الكثير من العادات الاجتماعية.

وفي سياق حديثنا عن المجتمعات العربية فان اغلب هذه المجتمعات - ان لم نقل جميعها - تتشكل من ديانات متعددة أكثرها ظهورا الدين الإسلامي والمسيحي وأكثرها اختفاءً الديانة اليهودية لاعتبارات اجتماعية او مرحلية او دينية تاريخية بالإضافة إلى ديانات أخرى موجودة في هذه المجتمعات.

تتكون كل ديانة من طوائف او مذاهب عدة تتعايش مع بعضهم في هذه المجتمعات منذ ألاف السنين مكونة نسيج اجتماعي يعكس هوية المجتمع الذي ينتمون إليه، يتشاركون مع بعضهم البعض ويتفاعلون كأفراد في مجتمع واحد لكن مع هذا التعايش هناك حدود في ما يتعلق بالزواج تبعا لما يقرره الدين فكلا يختار من ضمن ديانته، وهذا تحديد لمجال الاختيار بشكل عام لكن لا يعني عدم وجود زيجات مختلطة دينيا فهناك من يختار من ديانة أخرى إذا سمحت له ديانته بذلك.

اما فيما يتعلق بالمذاهب او الطوائف فان واقع تأثيرها اقل بكثير من تأثير اختلاف الدين، فلا تفرق معظم الديانات او تحرم الزواج بين طوائفها او مذاهبها، إلا ما ندر وهذا واقع طبيعة العلاقة بين هذه الديانات والمذاهب عند الغالبية العظمى من المعتدلين دينيا في المجتمعات العربية.

تختلف المجتمعات العربية في مدى تفاعل أبنائها من الديانات المختلفة تبعا لمدى التنوع الديني والمذهبي في هذا المجتمع او ذاك ولما يرتبط بأذهان العامة حول تاريخ هذه الديانات او الكيفية التي دخلت بها إلى بلادهم، فالتنوع الديني في المشرق العربي وتعايشه منذ ألاف السنين كموطن لهذا الديانات يختلف عنه في المغرب العربي خاصة عندما ننظر إلى خبرات هذه المجتمعات الاخيرة نتيجة لتفاعلها مع القوى الاجنبية .

وهذا ما يجعل أبناء هذه المجتمعات (المغرب العربي) او غيرها من المجتمعات ذات التنوع الديني او المذهبي المحدود، أكثر تحسساً تجاه الديانات الأخرى وأكثر انغلاقاً داخل إطار الديانة الواحدة، بينما تعدد الأطياف الدينية واحتكاكها وتعايشها مع بعضها أزال الكثير من الحواجز ما بين أتباع هذه الديانات وجعلهم أقل تحسساً فيما بينهم، لذلك نلاحظ ارتفاع نسب الزيجات المختلطة دينيا او مذهبيا في المشرق العربي مقارنة مع مغربه.

لكننا عموماً نرى أن للعامل الديني أهمية في تحديد مجال الاختيار الزواجي للفرد، حيث تخلق ثقافات الأديان حواجز اجتماعية تجعل أفرادها منطوين داخلها متحسسين من ثقافات الديانات الأخرى.

- تأثير الحسب والنسب في تحديد مجال الاختيار :

يعتبر الحسب والنسب من العوامل المهمة والمؤثرة في الاختيار الزواجي وفي تحديد المجال المفضل لهذا الاختيار في العديد من المجتمعات العربية ذات التنظيمات القبلية –الفاعلة- بشكل عام وفي البيئات الريفية لهذه المجتمعات بشكل خاص، أي حيثما تكون للقبيلة حضورا ودورا اجتماعيا، اذ تتباين المجتمعات العربية في مدى فاعلية تنظيمها القبلي تبعا لتركيب هذه المجتمعات ولتاريخية القبيلة فيها وخاصة القبيلة العربية التي تؤكد على أهمية الحسب والنسب ودوره في الحياة او في التفاعل الاجتماعي بشكل عام.

وإذا ما تحدثنا عن المجتمعات العربية فإننا نرى بان للقبيلة العربية دورا اكبر في مجتمعات المشرق العربي منها في مغربه العربي، فلازال للتنظيم القبلي دورا فاعلا في دول الخليج وفي العراق وسوريا واليمن ومصر والسودان واقل فاعلية او تأثيرا في مجتمعات المغرب العربي.

لكننا عموما نلاحظ ان قوة القبلية وتأثيرها يزداد في البيئات الريفية – أين تتمثل القبيلة بتقسيماتها الفرعية- بشكل اكبر من دورها داخل المدن والمراكز الحضرية، وعندما نشير إلى قلة فاعلية القبيلة في مجتمعات المغرب العربي فهذا لا يعني غياب القبيلة المغاربية وإنما انخفاض مستوى تأثيرها على الفرد بسبب وجودها كرمز شكلي أكثر منه كتنظيم اجتماعي خاصة عندما نقارنها بدور القبيلة في مجتمعات المشرق العربي عندما تمثل القبيلة وحدة تنظيم اجتماعية تتحكم او تتدخل بحياة الفرد وتفرض على الفرد انتماءا وهوية قبلية تحمله العديد من الالتزامات تجاه قبيلته او عشيرته وأفراد هذه التكوينات الاجتماعية وموقفه من أبناء التكوينات الأخرى.

فالقبيلة او العشيرة هي مصدر الفخر والانتماء والقوة والحماية والضبط والأمان حتى بوجود المؤسسات القانونية، فعلى سبيل المثال نرى ان لنظام الثار دورا فعالا في حياة أبناء القبيلة فهو عبارة عن نظام ضبط اجتماعي يحد من سلوك الفرد تجاه أبناء القبائل الأخرى، وكذلك هو الحال عندما نتكلم عن حق النهوة وأولويات القريب على الغريب في الزيجة والشراء والبيع والتفاعل بشكل عام.

إن الفرد في المجتمعات العربية ذات النزعة القبيلة –خاصة في بيئاتها الريفية- غالباً ما يمايز بين الآخرين وفقاً لأصولهم وانحداراتهم بسبب عشائرية وقبلية هذه المجتمعات التي تنظر إلى الأصل والانحدار باعتباره من القيم الجماعية المهمة السائدة والمؤثرة في حياة هذه المجتمعات، إلا أن عدم اهتمام وتأكيد الأفراد على هذا المتغير في اختيارهم الزواجي في نفس هذه المجتمعات او في البعض من بيئاتها خاصة الحضرية ما هو إلا تعبيراً عن فاعلية وأثر القيم الفردية التي تنظر إلى الشخص وتتعامل معه كفرد مستقل عن جماعته او عشيرته او قبيلته.

وهذا مؤشرا على ضعف العلاقات القرابية وتبدل شكل وأثر القيم المتعلقة بهذه العلاقات، بسبب تآكل الحواجز القبلية وذوبان جماعاتها في قالب واحد تقريباً يعكس الهوية العامة للمجتمع وكذلك دخول الحضرية وتغلغلها في البيئات الريفية بالإضافة إلى كثرة المراكز الحضرية والمدن الكبرى وما تلعبه من دور في التأثير على حياة القبيلة وعلى اندماج أفرادها بحياة المدينة والتزاماتها وخضوعهم لقوانينها او ضوابطها وبالتالي التأثر بطبيعة حياتها.

ما نريد ان نصل اليه، ان لهذا العامل دورا في تحديد مجال الاختيار من ضمن الدائرة القرابية الواحدة عندما ينحاز الفرد لأبناء قبيلته او يتعصب لهم ويفضل الاقتران منهم او ينحاز او يفضل الاقتران من ضمن دوائر قبلية او عشائر لها مكانتها وسمعتها وطيب انحدارها وتاريخها المشرف بينما يرفض الاقتران من

قبائل او عشائر أخرى قد تكون اقل مكانة في نظره او نظر المحيطين به، وهذا ما نجده في المجتمعات او البيئات التي لا زالت متمسكة بتنظيمها القبلي العشائري، بينما لا نجد هذا التأثير في المجتمعات او الأوساط الاجتماعية التي انخرطت في حياة المدينة وطغت عليها مظاهر التحضر او التي لم تعد ترتبط بالقبيلة إلا من خلال كبار السن الذين ينتمون بشكل رمزي للقبيلة التي ينحدرون منها.

- تأثير الوضع المالي او الاقتصادي في تحديد مجال الاختيار :

لكل وضع اقتصادي أساليبه وطرائقه في الحياة، والوضع الاقتصادي معناه مرتبة أو طبقات اجتماعية، لكل منها أسلوبها في تنشئة أبنائها وفي تكوين نوع شخصياتهم، فنجد مثلاً أن أساليب التنشئة عند الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع تعمل على زرع الثقة في نفوس أفرادها وعلى احترام الذات واحترام الآخرين والثقة بهم والتفاعل معهم دون خوف أو حساسية مما ينعكس على موقف الآخرين منهم ومدى تقبلهم، بينما نرى أن الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض تعمل أساليبها التنشئية على فقدان أفرادها ثقتهم بأنفسهم وبالآخرين مما يدفعهم إلى التعامل بخوف وحساسية وحسد وكراهية ورفض مما يدفع الآخرين للانصراف عنهم والاستهانة بهم[1]. وهذا يحصل في اغلب الاحوال وليس في جميعها.

بمعنى ان الوضع المالي او الاقتصادي للفرد او لأسرته يحدد طريقة الحياة او أسلوبها أي كيف يتفاعل الفرد مع الآخرين وكيف ينظر إلى القيم ويرتبها على سلم الأولويات وفقا لأهميتها بالنسبة إليه، وبهذا سيؤثر هذا العامل في تحديد مجال المرغوب بهم كشركاء حياة او أزواج وفقا لمواقعهم الاقتصادية او مواقع أسرهم وتبعا لأهمية هذا العامل بالنسبة للفرد نفسه الذي يعود بدوره إلى طبيعة الوسط الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتمي إليه.

---

(١) محمد محمد بيومي خليل، مصدر سابق، ص ٣٩.

لهذا العامل دورا ضئيلا او محدودا في تأثيره على مجال الاختيار الزواجي في المجتمعات العربية اذ تنحصر فاعلية هذا العامل ضمن فئات قليلة ممن تمتلك الثروات وتعيش كطبقات او فئات مرفهة تلعب القيمة الاقتصادية او المادية او قيم التملك دورا في حياتها، أما غالبية أفراد هذه المجتمعات فهم من الطبقات الوسطى والفقيرة من صغار الموظفين والعمال والفلاحين والأجراء من ذوي الدخل المحدود، هذه الفئات التي تعاني من ارتفاع نسب البطالة وتردي الأحوال المعيشية وارتفاع نسب الفقر والحرمان، لذلك فليس هناك تمايزا اقتصاديا او ماديا ظاهرا بين الغالبية العظمى من أبناء هذه المجتمعات.

□

# الفصل السادس

# أساليب الاختيار الزواجي في المجتمع العربي

# تمهيد

ان أساليب الاختيار ألزواجي هي الطرق المعتمدة أو المفضلة في مجتمع ما، او من قبل أفراده في اختيارهم لأزواجهم، تلك الطرق التي تختلف باختلاف الفئات والطبقات داخل المجتمع الواحد وباختلاف الثقافات ما بين المجتمعات. حيث تتدرج هذه الأساليب تبعاً لدرجة تدخل الأهل من عدمه ما بين الحرية واللاحرية في الاختيار، فلكل مجتمع قواعد تنظم تدخل هؤلاء الآخرين في عملية الاختيار ألزواجي.

تتفاوت درجة هذا التدخل من مجتمع إلى آخر، فقد يكون تدخل الأهل أو الوالدين أو أحدهما كلياً، فتكون له الكلمة العليا في تحديد قرين ابنتهم أو قرينة ابنهم دونما اعتبار لرأي هؤلاء الأبناء؛ كما قد يكون تدخلاً جزئياً بحيث يسمح بأخذ رأي هذين الشريكين ويكون لهذا الرأي وزنه إلى جانب أهمية رأي الأهل، وفي بعض المجتمعات لا يكون هناك تدخل بالمعنى الواضح والمفهوم[1].

إن طرق وأساليب اختيار الشخص لقرينه او شريك حياته قد تعددت وذلك وفقاً لمدى تدخل الأهل والأقارب ودرجة تأثيرهم على طريق الاختيار أو وفقاً لدرجة حرية كلا الطرفين في تقرير مصيرهم في اختيارهم، فمن هذا نلاحظ بأن أساليب الاختيار قد تدرجت أو تتدرج في حرية طرفيها في الاختيار ما بين ألا حرية والحرية مروراً بشبه الحرية أو الحرية الجزئية كوجه ثالث من أوجه أساليب الاختيار الزواجي.

من خلال النظر إلى هذا التدرج في حرية الاختيار وانطلاقاً من واقع مجتمعنا العربي، يمكن أن تثار في ذهن المختص أو الباحث أو المهتم بهذا الموضوع عدة تساؤلات منها:

---

(١) سامية حسن الساعاتي، مصدر سابق، ص ٦٤، ٦٥.

أي من هذه الطرق الثلاث أكثر فاعلية وانتشاراً في مجتمعنا العربي؟ وهو يعيش في ظل مرحلة انتقالية. ولماذا؟ وهل هناك فعلاً حرية يتمتع بها شريكي المستقبل في عملية الاختيار الزواجي؟ وما درجة هذه الحرية؟

وبناءاً على عاملي مدى تدخل الأهل في عملية اختيار القرين من جهة ومدى أو درجة حرية طرفي الاختيار (القرينين) من جهة أخرى. يمكننا أن نحدد ثلاث طرق أو أساليب لاختيار القرين وهي كالآتي:

## أولاً: الطريقة التقليدية أو الأسلوب الوالدي في الاختيار الزواجي

وهو أسلوب تقليدي يتم بموجبه اختيار شريك او شريكة الحياة من قبل الأهل او الأقارب من دون تدخل الشاب والشابة بهذا الاختيار أي يحرم الخطيبان من حرية اختيار بعضهما.

اذ يعتبر الزواج تقليدياً شأناً عائلياً ومجتمعياً أكثر منه شأناً فردياً، ترتب العائلة الزواج في ضوء مصالحها وطموحاتها ومفاهيمها حول الجمال والمال والأخلاق مسترشدة بالتقاليد الموروثة التي تنظر إلى الزواج على أنه وسيلة لإنجاب الأولاد واستمرار الجنس البشري وتأمين التكامل وتعزيز الروابط بين أعضاء الأسرة وحفظ الملكية بالتوارث[1].

فقد كان الزواج في الجاهلية شأناً تابعاً للعشيرة، وحتى للقبيلة ككل لأن الزواج كان الوسيلة العملية التي تتيح للقبيلة أن تنشئ روابط قرابة مستحدثة تشدها إلى قبائل جديدة، فتنتظم تحالفاتها وسياساتها وتجدد قوتها، وبعد قدوم الإسلام لم يخرج حق الاختيار للزواج عن نطاق وحدة التنظيم الاجتماعي، فقد ظل يعتبر أداة يمكن استعمالها اجتماعياً لغايات تتجاوز سعادة الفرد إلى تأمين مصلحة الجماعة[2].

---

(١) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، مصدر سابق، ص ١٩٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

لعب هذا الأسلوب دوراً فعّالاً في عملية الاختيار الزواجي في المجتمعات البدائية والتقليدية، إذ شهدت هذه المجتمعات تدخل الأهل والأقارب في اختيار شركاء أبنائهم فلو نظرنا إلى مجتمع بدائي كمجتمع اليارورو في فنزويلا لوجدنا أن الأسلوب الوالدي هو الأسلوب السائد في الاختيار للزواج الذي يعطي الخال الحق في أن يختار لأبن أخته واحدة من بناته كي تكون له زوجاً، وواضح أن هذا الأسلوب لا تتمثل فيه الرغبة الشخصية للفرد، حيث لا تتاح له فرصة الاختيار، بل يقوم بذلك شخص آخر من أقربائه هو خاله، والذي يكون في الوقت نفسه والد قرينته[1].

كما قدم جون بيتر (John Peter) مثالاً متطرفاً للزواج المرتب بين والدي العريس والعروس لازال يحدث حتى الآن في شمال البرازيل، فالأنثى ليس لها حق اختيار زوجها وأي فرد ينتمي لها بصلة القرابة يمكن أن يتزوجها إذا حصل على موافقة أسرتها، ويتم الاختيار عادة عندما يكون سن الأنثى ثلاث سنوات والذكر من (١٤- ٢٠) سنة وقد يتم الاختيار عن طريق أم الذكر، إلا أنه في معظم الأحيان يتم عن طريق الذكر نفسه، وفي بعض الحالات يسأل الرجل المرأة الحامل أن تزوجه الطفل الذي لم يولد إذا كان بنتاً[2].

وهذا هو حال العديد من المجتمعات البدائية التي يخضع أفرادها لممارسات هذا الأسلوب الزواجي من قبل الجماعات التي ينتمون إليها، بغض النظر عن كيفية الأداء.

ولو انتقلنا إلى مجتمع عربي كالمجتمع المصري لوجدنا من خلال دراسة سامية الساعاتي بأن الريف المصري شهد هذا النوع من الأسلوب ألزواجي فهناك بعض الأسر الريفية التي تتبع عادة حجز الطفلة للعريس منذ ولادتها، باتفاق الأبوين معاً، إذ يعين لها العريس من الأطفال الذكور من أبناء عمومتها أو

---

(١) سامية الساعاتي، مصدر سابق، ص ٧٦.

(٢) سناء الخولي: **الأسرة والحياة العائلية**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٤، ص ١٦٩.

خثولتها، وعندئذٍ يقطعون حبل سرة المولودة في حضرة ذلك الطفل ويقولون في أثناء عملية القطع: "فلانة لفلان" ويقرأون الفاتحة، ويُعد ذلك خطبة وبعد أن يشب الطفلان ثم يكتمل نضجهما الجنسي، عندئذٍ يشرع الأهالي في إتمام الإجراءات الرسمية للزواج بصرف النظر عن حقيقة شعور العريسين أحدهما نحو الآخر[1].

كما ويشير الباحث إدريس فالح نايف عزام إلى أن الزواج في الريف الأردني هو فعل أسري تقوم به الأسرة نحو أفرادها وليس فعل فردي يمارس فيه الفرد كامل حريته، ومن هنا يتضح الدور الهام للأسرة الموجهة في مجال اختيار الشريك، وهو الدور الذي مازالت تؤديه نسبة كبيرة من الأسر الريفية التي شملتها الدراسة الميدانية [2].

لقد بينت نتائج الدراسات أن نصف المتزوجات قبل الأربعينات (من القرن العشرين)لم يشاهدن أزواجهن قبل الخطوبة في مدن دمشق وعمان وطرابلس (لبنان) وبيروت وأن هذه النسبة قد تدنت إلى حوالي الربع بين المتزوجات في الستينات[3].

وفي الكويت فقد كانت الأسرة تلعب دوراً كبيراً في الاختيار الزواجي لأبنائها حيث كان الوالدان وبمساعدة الأقارب والأصدقاء هم من يقوم باختيار زوجة أبنهم، وكذلك الحال بالنسبة للبنت إذ يتم تزويجها من دون استشارتها أو علمها بذلك الزوج أو حتى رؤيته، وهذا هو الحال أيضاً في إيران حيث يعتبر الاختيار العائلي في الزواج هو القاعدة الصحيحة للزواج الناجح[4].

---

(١) سامية الساعاتي، مصدر سابق، ص ٨١، ٨٢.

(٢) إدريس فالح عزام، مصدر سابق، ص ٢٤٨.

(٣) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مصدر سابق، ص ٢٠٠.

(٤) Djamchid Behnam, Soukina Bouraoui, ***La famille musulmane et modernité***, conseil international des sciences sociales / famille de droit de Tunis, Paris, 1986, pp. 96-109.

اما في العراق فقد بينت دراسة للأستاذ معن خليل عمر على طلبة جامعة الموصل ان هناك علاقة متينة بين المرحلة الدراسية للطلبة ونمط اختيار الأهل لشريك الحياة، إذ أشارت النتائج أن طلبة الصفوف الأولى أكثر تأييداً لهذا النوع وهذه الطريقة لاختيار شريك الحياة. بينما أشارت النتائج الخاصة بطلبة الصفوف المنتهية على العكس من ذلك فهم (أي طلبة الصفوف المنتهية) لا يؤيدون نمط اختيار الأهل لشريك الحياة بل يميلون إلى اختياره بأنفسهم.[1] أي إن تفضيل الأفراد قد يتغير بتغير العمر ومدى الخبرة والمعرفة.

ومن اليابان التقليدية نلاحظ فرض القيود نفسها من قبل الأهل على الأبناء في مسألة الاختيار الزواجي، ففيها يتجلى الأسلوب الوالدي في أوضح صوره فلم يكن لشريكي المستقبل الحق بأن يدليا برأي في مسألة زواجهما وغالباً ما لا يكون أحد منهما قد رأى الآخر إلا عند حفل الزواج، وحتى لو تصادف وتقابل الفتى والفتاة، فإن هذه المقابلة لا تعني أي شيء وليست لها أي دلالة أو أثر فيما يختص برأي كل منهما بالنسبة لهذا الزواج، فقد كان الزواج في ذلك الوقت هو تدبير بين أسرتين أساسه عوامل اجتماعية واقتصادية في المجال الأول[2]. "من ذلك نرى أن أسلوب الاختيار للزواج في اليابان التقليدية يمثل صورة لامتثال الفرد التام وخضوعه الكامل لجماعته الأسرية. كما أنه كان أسلوبا بطريكياً يؤكد على الاعتبارات العملية الخاصة بالمكانة الاجتماعية والوضع الاقتصادي وهي أهم ما يؤكد عليه الآباء في ذلك الوقت، أما عاطفة الأبناء وميلهم نحو هذا الشريك أو ذاك، فأنه كان يهمل كلية"[3].

---

(١)انظر :معن خليل عمر: "أنماط اختيار شريك الحياة لدى طلبة جامعة الموصل"، مصدر سابق.

(٢) سامية الساعاتي، مصدر سابق، ص ٧٨، ٧٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٩.

في معظم مجتمعات العالم خاصة التقليدية منها هناك تدرجاً للمكانات الاجتماعية التي يحتلها الأفراد، وفقاً لتسلسل هرمي يتربع رب الأسرة على قمة هذا الهرم، ولهذه المكانات أوجه ديناميكية يسميها علماء الاجتماع "أدواراً اجتماعية" لهذه الأدوار علاقة بمراكز أصحابها وما هي إلا سلوكاً متوقعاً من شاغل هذا المركز الاجتماعي(1).

وهذا ما يفسر لنا طبيعة العلاقة ما بين الأجيال داخل الوحدة القرابية والأسرة جزءاً منها وقوة تأثير المركز الاجتماعي في اتخاذ القرارات المستقبلية الخاصة بأفراد هذه الوحدة القرابية، التي يتمثل بنائها الاجتماعي بمجموع العلاقات الديناميكية ما بين أفرادها كالعلاقة ما بين الأب والابن(2).

برغم كل التطورات التي شهدتها أكثر البلاد النامية، إلا أن تلك الممارسات ما زالت قائمة ولو على هيئة "رواسب" ثقافية، فهي تظل تمارس بشكل فعّال وعن اقتناع في المجتمعات التي مازالت تحكمها التقاليد والتراث، ولم تتخذ شكل الرواسب إلا في تلك القطاعات التي قطعت شوطاً بعيداً (نسبياً) على طريق تطور ونمو شخصية الفرد، ومازلنا نجد حتى في أرقى القطاعات الاجتماعية (سواء اقتصادية أو ثقافية) في بلادنا، أن من غير المقبول ولا من اللائق أن يذهب الخطيب بمفرده لطلب يد عروسه، وعليه أن يصحب معه والده أو قريباً كبيراً ذا مكانة اجتماعية معترف بها أو حتى صديقاً له، المهم ألا يذهب الخطيب بمفرده(3).

---

(١) T. Parsons, E. Shils, ***Toward a general theory of action***, Cambridge Harvard University Press, 1952, p. 190.

(٢) Radcliff Brown, ***Structure and function in primitive society***, Cohen, London, 1963, p. 191.

(٣) علياء شكري، مصدر سابق، ص ١٣٨.

## ثانياً: الطريقة شبه التقليدية أو الأسلوب شبه العصري في الاختيار الزواجي

في هذه الطريقة يلعب تدخل الأهل دوراً في عملية اختيار القرين مع استشارة طرفي الاختيار أو إعطاء الأبناء نوعاً من الحرية في تقرير مصيرهم فيما يتعلق بالشخص الذي سيتخذونه زوجاً.

تختلف العمليات التي يجري وفقاً لها الاختيار الزواجي من مجتمع لآخر فتتدرج من الزيجات المرتبة وصولاً إلى الاختيار الحر، وعندما يكون الزواج مرتباً، فإن الاختيار يكون عادة من اختصاص الوالدين أو الأقارب، ولا تعطى للعريسين فرصة للتدخل في الموضوع، أما الاختيار الحر فبالرغم من وجوده فهو نادر وخاصة في المجتمعات الشرقية وبين هذين الطرفين المتناقضين توجد تركيبات عديدة لإمكانيات الاختيار المرتب الحر* (Arranged Free Choice) فمن الممكن أن يرتب الوالدين للزواج وفي نفس الوقت يعطيان أبنهما أو أبنتهما حق الاعتراض، كما أنه من الممكن أن يقوم الشاب أو الفتاة بالاختيار الحر ويمنحان والديهما حق الاعتراض، او أنه من الممكن أن يختار الشاب عروسه على أن يشترك والده في الرأي والاختيار[1].

وتتم آلية تنفيذ هذا الأسلوب الزواجي بأن يطلب أهل الفتى يد الفتاة من أهلها، وقد تبدأ المبادرة هذه بناء على طلب من الفتى، غير أن الأهل قد يبادرون إلى ذلك بعد استشارة أبنهم، إذ يتم التباحث بين الأهل والفتى، والكلام الأخير

---

* شهد استخدام هذا الأسلوب الزواجي ارتفاعاً ملحوظاً في المجتمع اللبناني بسبب طلب العرسان خاصة العاملين في الخارج للزواج من بنت البلد خلال العطلة السنوية القصيرة. المصدر: فادية شهوان: "الزواج المدبر تقليد جديد في لبنان رغم معارضة العروس"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٨٨٧١، الصادرة يوم الخميس المصادف ٢٠٠٣/٠٣/١٣.

(١) سناء الخولي، مصدر سابق، ص ١٦٨، ١٦٩.

هو ظاهراً للأب، غير أن الأم تلعب، تقليدياً، الدور الأهم، وعندما تطلب يد الفتاة من أهلها، يفترض بالأهل أن يستشيرون الفتاة قبل إعطاء أي جواب(1).

يؤمن الإنسان العربي بأن رضى الرب من رضى الأهل، لذا يسعى جاهداً إلى نيل موافقة أهله، وأهل زوجته من زواجه، وذلك تحقيقاً لرضى الله من جهة وتعبيراً عن حبه واحترامه لاسرته من جهة أخرى، ولكي يضمن نجاح زواجه وتمتعه بحياة زوجية سعيدة ومستقرة في ظل مباركة الأهل، وهذا ما أكدته البحوث الميدانية لدراسات عن المجتمع اللبناني* التي بينت أن الغالبية العظمى من أرباب العينة القاطنة في حي القبة قد تزوجوا بموافقة الأهل، في حين أن نسبة طفيفة جداً قد تم زواجهم بلا موافقة الأهل. أما في أحياء مدينة طرابلس فقد اتضح أيضاً أن جميع أرباب أسر العينة قد تم زواجهم بموافقة الأهل ورضاهم(2).

أما عن دور الفتاة في اختيارها لزواجها في المجتمع الأردني فقد اتضح تغيير الدور التقليدي لها والذي كان يحدد لها مركز التبعية داخل نسق العلاقة الوالدية ونسق علاقة الأخوة، من خلال هذا المركز عليها الطاعة والقبول بما يقبل به والدها أو اخوتها الأمر الذي تغير بعد التحضر على شكل زيادة نسبية في ممارسة الفتاة لحريتها الفردية في هذا المجال، وهو تغير يوحي بالتغير العام في مكانتها داخل الأسرة المتحضرة(3).

إن رضا طرفي الزواج (الزوجان) عن اختيارهما الزواجي وموافقة ورضا والديهما من أهم الدعائم الأساسية لصحة الاختيار والزواج واستقرار أسرة المستقبل وبعدمه يكون حال الزوج على العكس من ذلك، فباختيار الفرد لشريكة حياته من دون موافقة ورضا والديه، قد يخلق لديه جواً من المشاكل

---

(1) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مصدر سابق، ص ١٩٩.

* أنظر : عبد القادر القصير، مصدر سابق.

(2) عبد القادر القصير، مصدر سابق، ص ١٣٦-١٣٧.

(3) إدريس فالح نايف عزام، مصدر سابق، ص ٢٦٠.

الأسرية ما بينه وبين أسرته من جهة وما بين زوجته وأهله من جهة أخرى، وبإجبار الفتاة على الزواج من دون رضاها قد يخلق أو يخلق مشاكل تعود على أفراد الأسرة وعلى طرفي العلاقة ككل وذلك بهروب الفتاة من المنزل للتخلص من ذلك الزواج المفروض عليها أو بإقامتها لعلاقات غير شرعية خارج نطاق حياتها الزواجية[1]. إضافة إلى مشاكل كثيرة أخرى نفسية واجتماعية يمكن أن تهدد مستقبل مثل هذا الزواج بالفشل القاطع.

وهذا ما كانت تنظر إليه الكنيسة في أوربا في القرن العاشر والحادي عشر عندما اعتبرت الزواج هو اختيار يتم على أساس رضا وموافقة طرفي الزواج واعتبرت رضا أوليائهما من شروط صحة الزواج وشرعيته[2]. وهي نظرة الشريعة الاسلامية كذلك.

ومن الظواهر النادرة المتعلقة بالحد من حق الاختيار الفردي المتبع في الأسلوب التقليدي، أن بعض الجماعات سمحت في مناسبات وأمكنة محددة بالإنعتاق من هذا القيد كأداة تنفيس اجتماعي، إذ هناك عادة خاصة في بعض مناطق المغرب أن يزور النساء في موسم محدد ضريح أحد الأولياء حيث يجتمع الفريقان ويختار الفرد زوج المستقبل من بين هؤلاء المجتمعين[3].

يعتبر هذا التقليد مشابها لنهاية موسم الحج في المملكة العربية السعودية عندما ينظر إليه كفترة وفرصة مناسبة للاختيار ألزواجي القائم على المشاركة بين الأهل والأبناء محل الزواج عندما تذهب الأسر بشكل جماعي للحج وتلتقي مع بعضها ويتم التعارف والتقارب بين الأهل وقد يرى كل من طرفي الزواج

---

(١) Radia Toualbi, ***Les attitudes et les représentations du mariage chez les jeunes filles algériennes***, Entreprise Nationale des arts graphiques, Alger, 1984, p. 76.

(٢) Goody Jak, ***l'évolution de la famille et du mariage en Europe***, traduction de Marthe Blinoff, Paris, Armand Co, 1985, pp. 151-154.

(٣) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مصدر سابق، ص ٢٠٠.

بعضهما الأخر، كما ان الاختيار في مثل هذه المناسبات يكون مرتبطا بالعقيدة الدينية وما تفرضه من عفة وحفظ للنفس وإكمال لنصف الدين بالزواج.

إن للطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد المقبل على الزواج في المجتمع المصري أثراً على عمليات الاختيار ألزواجي، إذ تتفاوت درجة حرية الفرد في اختياره ألزواجي من طبقة إلى أخرى فالأفراد في الفئات العليا يؤمنون بضرورة تبادل الحب أو التعارف على الأقل قبل الزواج ومع ذلك يميل معظم أفراد هذه الطبقة إلى أخذ رأي والديهم عند الزواج واضعين في أذهانهم اعتبارات كثيرة مثل اسم الأسرة والأصل العريق والمستوى الاقتصادي المرتفع، أما أفراد الطبقة الوسطى فهم يميلون إلى المحافظة والتطلع في نفس الوقت، ولكن يلاحظ أن مفهوم الاختيار ألزواجي الحر يعني عند الطبقات الدنيا عدم وجود عنصر القسر أو الإكراه على الزواج[1].

"من الجدير بالإشارة إليه هنا أن التحول من الضبط الأبوي أو الرقابة الأبوية (Parental Control) إلى حرية الفرد في الاختيار لم تقف تماماً على سلطة الوالدين، حيث مازال الولدان وبدرجات متفاوتة يمارسون التأثير على أبنائهم كما سبق أن أشرنا إليه وخاصة في المجتمعات الشرقية والنامية، ولكن نظراً لتضاؤل الرقابة الأبوية في العصر الحديث في عملية الاختيار ألزواجي بوجه عام، فإن مقدار الوقت الذي ينفق في العلاقات الاجتماعية التي تسبق الزواج تتزايد باستمرار، وهكذا أصبح التواعد (أي اللقاء) بين الفتى والفتاة علاقة غير مباشرة للاختيار الزواجي المستقبلي"[2].

---

(١) سناء الخولي، مصدر سابق، ص ١٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٢، ١٧٣.

## ثالثاً: الطريقة العصرية أو الأسلوب الشخصي في الاختيار الزواجي

هنا وفي هذا الاسلوب يكون تدخل الأهل مهمشاً وحرية اتخاذ القرار تكون بيد طرفي الاختيار، اي ان نسبة حرية الابناء تكون كبيرة اومطلقة.

فبعد أن كان الأسلوب الوالدي هو السائد فيما مضى، ظهر إلى جانبه الأسلوب الذاتي أو التلقائي في الاختيار المبني غالباً على قاعدة من الحب المتبادل وانسجام الأذواق وتوحد الإرادتين، حيث بدأنا نرى أن مسألة بت الزواج لم تعد في يد الأهل وحدهم بل أصبحت شأناً فردياً يخص الشخص القادم على الزواج، بدليل أن الدراسات التي أجريت في أحياء مدينة طرابلس والزاهرية (في لبنان) أثبتت أن الكثرة العظمى من أرباب أسر العينة كان قرار بت زواجهم في يدهم، في حين أن نسبة قليلة كان قرار بت زواجهم في يد أهلهم[1]. وفي الأمس لجأ العشاق إلى اختراق قيمهم وأعرافهم الاجتماعية في محاولة لتحقيق إرادتهم في الاختيار للزواج، حيث كان ما يعرف بنظام "الخطيفة" أو "الشليفة" أو "النهيبة" أو "التشريد" حسب ما يسمى في مختلف البلدان العربية، وذلك كمحاولة منهم لإرغام الأهل على قبول الزواج الذي تم باختيارهم[2].

أشارت الدكتورة ليلى عبد الحميد إلى أن الفتاة المصرية أكثر تفضيلاً للأسلوب الذاتي عند اختيار القرين والقائم على ضرورة إتاحة الفرصة للاختلاط والتعارف السوي بين الجنسين، وذلك عكس الأسلوب المفضل والمتبع في المجتمع السعودي حيث تترك هذه المسألة للأهل والأقارب حيث أن المجتمع السعودي يحرم الاختلاط بين الجنسين[3].

ولهذه الطريقة العصرية كما أشارت الباحثة خديجة علي محمود حضوراً في المجتمع الأردني إلى جانب الطريقة التقليدية، وقد أكدت الباحثة على أهمية

---

(١) عبد القادر القصير، مصدر سابق، ص ١٣٦.

(٢) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مصدر سابق، ص ٢٠٠.

(٣) ليلى عبد الحميد، مصدر سابق، ص ٣٧٤.

إعادة النظر في أسلوب الاختيار وذلك بإفساح المجال أمام طرفي الزواج لأن يمارسا هذا الدور نيابة عن الأسرة الموجهة، كأحد الحلول المرجوة لتراجع نسبة الطلاق في المجتمع الأردني[1]. فالمرأة اليوم ليست كمثيلتها في الأمس، حيث ساعد خروجها من المنزل واشتراكها في ميادين الحياة المختلفة الدراسية والعملية، على التملص من قيود العادات والتقاليد البالية[2] وإعطاها ثقة أكبر بنفسها وخاصة بعد حصولها على الاستقلال الفكري والاقتصادي- وإن كان جزئياً- الأمر الذي شجعها على المطالبة بحقوقها كإنسانة لها وجود ومن ضمن هذه الحقوق، اختيار أو إبداء رأيها في عريس المستقبل.

وعن **الجزائر** فقد بينت دراسة ايت سي علي شفيعة ان هناك علاقة وثيقة بين أسلوب اختيار الشريك ووجود القرابة ما بين الزوجين، إذ نلاحظ وجود عنصر القرابة في الاختيار التقليدي المرتب ولا اثر لهذه العلاقة القرابية في أسلوب الاختيار الشخصي. كما أشارت إلى العلاقة بين المستوى التعليمي والاختيار الشخصي اذ كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج كلما مال نحو تفضيل أسلوب الاختيار الشخصي.

ومن نتائج الدراسة المعنونة **"الأسرة والتغير الاجتماعي في حي القبة"** عن **المجتمع اللبناني**، يتبين لنا إن الغالبية العظمى لأرباب أُسر العينة ٥٦٪ كانوا يعرفون زوجاتهم قبل الزواج، في حين شكل الذين لا توجد بينهم وبين زوجاتهم أية معرفة سابقة نسبة ٤٤٪ من مجموع أرباب أُسر العينة. كما إن ٣٠،٦٪ من أرباب أُسر العينة قد تعرفوا على زوجاتهم بحكم الجوار في حين نجد أن ٢٤٪ قد تعرفوا على زوجاتهم بحكم القرابة و٢٣،٣٪ بواسطة الأصدقاء والأقارب و٩،٣٪ بحكم مكان العمل و٦٪ بحكم مكان الدراسة، أما الذين تعرفوا على زوجاتهم بحكم الصدفة فلا تتجاوز نسبتهم ٣،٣٪. وإن أغلب أرباب الأسر ٦٦،٦٪ قد اختاروا

---

(١) خديجة علي محمد، مصدر سابق، ص ٨٤.

(٢) Radia Toualbi, op. Cit., p. 77.

زوجاتهم بأنفسهم في حين بلغت نسبة مَنْ اختار لهم أهلهم شركائهم في الحياة ٢٨,٣٪ وهناك ٣٪ فقط توسط الأصدقاء في ذلك الاختيار. كما بينت دراسة أخرى بعنوان "**واقع الأسرة في أحياء مدينة طرابلس**" - لبنان: إن اغلب أرباب اسر العينة ٧٧,٣٪ كانوا يعرفون زوجاتهم قبل الزواج في حين لم تشكل نسبة الذين لا توجد بينهم وبين زوجاتهم معرفة سابقة سوى ٢٢,٦٪، كما كانت نسبة من تعرفوا على زوجاتهم بحكم الجوار تشكل ٣٥,٦٪ ثم تليها نسبة من تعرفوا على زوجاتهم بواسطة الأقارب والأصدقاء ٣٢,٦٪ ثم بحكم مكان الدراسة ١١,٣٪ ثم بحكم عامل القرابة ٩٪ وبحكم الصدفة ٨٪ وأخيراً جاءت نسبة من تعرفوا على زوجاتهم بحكم مكان العمل لتشكل ٣٪، وإن أغلبية أرباب الأسر ٩١٪ قد كان اختيارهم لزوجاتهم بأنفسهم في حين لم تتجاوز نسبة الذين أختر لهم أهلهم ٥,٦٪ أما الذين تم اختيارهم لزوجاتهم بمساعدة الأصدقاء فقد شكلت نسبتهم ١,٣٪.[(١)]

مع ذلك يبقى استخدام هذا الأسلوب محدوداً في البلدان العربية وقد يكون ذلك بسبب طبيعة تكوين الأسرة ودورها في المجتمع ودور المنظومة القيمية ومصادر قيمها، إضافة إلى طبيعة بناء المجتمع العربي. (على خلاف المجتمع الغربي) ولنا في المجتمع الأمريكي أبرز مثال لتحقيق هذا الأسلوب الشخصي في الاختيار للزواج حيث يكون ذلك الاختيار مسألة شخصية محضة، ويكون رأي الآباء استشارياً فقط كما أنه ليس من الضروري استشارتهم في أمر زواج الأبناء، فمن الشائع في الولايات المتحدة أن يبلغ الأبناء والديهما بأنهم يرغبون الزواج من شخص معين، ومن المحتمل أيضاً أن يبلغوهما بأنهم قد تزوجوا فعلاً من شخص بعينه[(٢)].

كما أن من أسباب ظهور هذا الأسلوب الذاتي في الاختيار للزواج في الولايات المتحدة ذلك التعقد الذي يطرأ على حياة الجماعة، فما عادت الأسرة

---

(١) انظر: عبد القادر القصير، مرجع سابق.

(٢) خديجة علي محمد، مصدر سابق، ص ٨٤.

تؤدي الوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، كما أصبحت العلاقات الاجتماعية بين الآباء والأبناء أقل رسمية وتحدداً من ذي قبل(١).

- الحرية في الاختيار الزواجي

"يمثل مفهوم الزواج الجديد مثلاً أعلى يسعى الشباب إلى احتذائه، بل إنه تحول في بعض الأحيان إلى موقف أيدلوجي (أو قضية مبدأ كما يقال)، بحيث أن التمسك به يمثل تعبيراً عن موقف عام في الحياة وفي المجتمع، فيكون النجاح في موضع التنفيذ انتصاراً لهذا الموقف، والعكس بالعكس، حيث نرى الوالدين يقران تماماً بحق أبنائهما في حرية اختيار شريك حياتهم، أما في الواقع الفعلي فإنهم يعملون على التدخل في عملية اختيار أبنائهم لرفيق المستقبل بكل صورة ممكنة بدءاً من محاولات الإقناع بالكلام وتدخل الأقارب وانتهاءاً بالضغط بالتلويح بالمساعدة أو حجبها في حالة عدم الاقتران أو الاقتران بشخص معين لا ترغبه الأسرة"(٢).

يرى بيرجس ولوك أن للوالدين تأثيراً "لا شعورياً كبيراً على عملية الاختيار في الزواج والذي يريان أنه من أهم التأثيرات في الاختيار الزواجي الذي يتلخص في توقعات الأسرة، التي تسير في فلك الثقافة العامة التي تنتمي إليها، والطبقة التي هي منها والصفات المفضلة – مجتمعياً – في شريكة أو شريك المستقبل(٣).

فعلى الرغم من دعاوى الحرية التي يزعمها الكثيرون للمرأة، فإنها ما تزال خاضعة إلى حدٍ كبير للقيود الاجتماعية التي تجعلها بصفة دائمة في موقف التابع لرغبة الرجل والخاضع لمشيئته ولطلبه ليدها كما يقال، فالمرأة الحديثة – برغم تحررها – لم تصل إلى حد طلب يد الرجل لأنها ما تزال تشعر في قرارة نفسها بأنها ما تزال في مجتمع لا يؤمن بالتساوي ما بين الجنسين وحتى بالنسبة للرجل

---

(١) سامية حسن الساعاتي، مصدر سابق، ص ٦٨.

(٢) علياء شكري، مصدر سابق، ص ١٤٢.

(٣) سامية حسن الساعاتي، مصدر سابق، ص ٦٩.

فإن الإنفكاك من القيود القديمة التي كانت تقيده وقت القيام باختيار شريكة الحياة إنما هو إنفكاك صوري بحت وليس إنفكاكاً حقيقياً فما تزال الغالبية العظمى من الزيجات تتم بمشيئة الكبار أو من يحل محلهم[1].

فحتى لو تصور الابن أنه قد اختار شريكة حياته بكامل حريته واقتناعه فمن المؤكد أنه قد خضع لعملية توجيه مستترة أو غير واعية[2].

قد يكون الاختيار في أحوال عديدة إرادياً إلا أنه في أغلب الأحيان قد يكون جزءاً من عملية الاختيار لا شعورياً وخاضعاً للمؤثرات الثقافية، فالأفراد يتشبعون بالأفكار والقيم الاجتماعية عن طريق مصادر متعددة غير ملاحظة ظاهرياً وهذا ما يؤثر في اختيارهم للشريك فيصبح جزءاً من عملية الاختيار لا شعورياً[3].

لعل أهم هذه المصادر هي التنشئة الاجتماعية التي أوجز بارسونز وظيفتها بذلك التطور الحاصل في التزامات الأفراد وقابلياتهم وهي متطلبات ضرورية تتعلق بأداء دورهم المستقبلي، هذه الالتزامات التي يمكن تجزئتها إلى التزامات تتعلق بتطبيق القيم الرئيسية للمجتمع والتزامات أخرى تتعلق بأداء نمط من الدور داخل البناء الاجتماعي[4].

فحرية الشخص إذن في اختياره لشريك حياته (قرينه)، هي حرية نسبية وليست مطلقة كما يدعي البعض، إذ للأسرة والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الشخص ولثقافة مجتمعه تأثيرات على عملية الاختيار هذه. وسواء كانت هذه التأثيرات مباشرة أو غير مباشرة فلا يمكن نكرانها.

---

(١) يوسف ميخائيل أسعد: الشباب والتوتر النفسي، القاهرة، مكتبة غريب، د.ت.، ص ١٥٤.

(٢)علياء شكري، مصدر سابق، ص ١٤٢.

(٣) مليحة عوني القصير وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٢٤٦.

(٤) T. Parsons, *Social Structure and personality*, the free collier-Macmillan, LTD, London, 1964, p. 130.

## - وسطاء الاختيار ألزواجي

هناك أساليب عديدة للوساطة في الاختيار ألزواجي، منها ما هو قديم ومنها ما هو حديث ومبتكر، أجمعت جميع هذه الأساليب الوسائطية على تحقيق الهدف نفسه ألا وهو محاولة التوفيق ما بين الأشخاص الراغبين بالزواج من دون سابق معرفة.

ان الوساطة للزواج في العالم العربي أسلوب معروف منذ أيام الجاهلية، فعندما يتأخر زواج البنت كان يطلب من احد الشعراء التعريف بخصال هذه البنت من اجل الترويج لزواجها، وهذا ما كان يعرف بالتشبيب، وفيما يلي ذكرا لاهم الوسطاء:

### أ. الدلالة أو الخاطبة

وهي غالباً ما تكون امرأة تلعب دور الوسيط في عملية الاختيار الزواجي وذلك بتدبير اللقاءات والخطبة من خلال عرض وتقريب صفات الأشخاص المؤهلين أو الراغبين في الزواج ومحاولة خلق الفرص أمامهم للجمع بينهم زواجياً، لقاء أجور مادية وعينية تتقاضاها من أسرتي القرينين. يُطلق على هذه المرأة اسم الدلالة أو الخاطبة في دول الشرق العربي وعدد من البلدان العربية الأخرى.

والدلالة معروفة في العالم العربي منذ القدم، عندما كان يعهد إلى امرأة معروف عنها بفطنتها ان تذهب وتنظر إلى المرأة المراد الزواج بها لتأتي بوصف جمالها لمن يريد التقدم لخطبتها او محاولة تشجيع الفتاة وأهلها للارتباط برجل راغب بالزواج.

وهذه المراة الدلالة التي تتنقل بين بيوت المدينة من اجل تقديم مثل هذه الخدمات او ممن تبيع نساء المدينة بعض مما يحتجن إليه من سلع، لذلك فهي تطلع على أسرار هذه البيوت وتتعرف على خصال بناتها في سن الزواج او من هن عرضة للزواج والخطبة، وتكون الدلالة من النساء طليقات اللسان كثيرات الكلام، لتتمكن من التقرب إلى النساء وقضاء بعض الوقت في تبادل الحديث من اجل كسب ودهن وثقتهن، وبالتالي الترويج لخدماتها.

ولا يقتصر وجود الدلال او الدلالة كوسيط زواجي على المجتمعات العربية فقط "ففي اليابان تقوم امرأة ذات مكانة اجتماعية بالتوسط بين العائلتين وتعريف الطرفين ببعضهم البعض، تدعى هذه المرأة "ميزوكيكي" أي التي تبحث في الخفاء عن زوج او عروس من أجل الحفاظ على ماء وجه الأسرة"[1].

ب. النوادي والجمعيات:

هناك بعض النوادي والجمعيات التي تمارس مثل هذا النوع من النشاط التوسطي ما بين الأشخاص الراغبين بالزواج لقاء أجور معينة أو للوساطة الخيرية في محاولة لتسهيل عملية الاختيار ومساعدة الشباب على الزواج.

ج. المجلات والجرائد:

إن للجرائد والمجلات دورها في عملية التوسط هذه من خلال بعض أبوابها أو صفحاتها وكما تسمى (النصف الآخر) أو (من الحياة) أو (نقطة لقاء) وغيرها من المسميات الأخرى.

د. شبكات الإنترنت والقنوات الفضائية:

وهذه هي الأخرى تقوم بالدور نفسه من أجل التقريب والتعريف ما بين الأشخاص الراغبين بالزواج وذلك من خلال العديد من المواقع الإلكترونية والبرامج التلفزيونية والقنوات الفضائية الخاصة لهذا الشيء تحت مسمى التعارف او الصداقات او لتقديم طلبات صريحة والإعلان عن المواصفات المطلوبة ومواصفات مقدم الطلب، هذه الوسائل التي توفر مجالا او فرصا للتعارف او الالتقاء من اجل الزواج خاصة من خلال خدمة الرسائل النصية باستخدام الهاتف الجوال، كذلك هو الحال في مواقع الزواج العديدة على شبكة الانترنت التي أصبح لها رواجا كبيرا بعد انتشار هذه الشبكة ودخولها إلى العالم العربي، فمن

---

(١) سامية حسن الساعاتي، مصدر سابق، ص ٧٧، أنظر: أيضاً: مليحة عوني وصبيح عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٢٥٤.

جهة توفر هذه الوسائط مجالا ووسيلة للتعارف شبه أمنة في مجتمعات تتصف بالمحافظة وترفض الاختلاط بين الجنسين ومن جهة أخرى فهي واسطة للكثير ممن فاته قطار الزواج او تعرض لتجرية زواج فاشلة انتهت بالطلاق.

إن هذه الوسائط قد ظهرت وتعددت نتيجة لتطور الحياة وتعقد المجتمعات، فمن اقتصار هذه الوساطة على الخاطب او الخاطبة او الدلالة إلى ظهور أشكال الوساطة الأخرى التي توجت في هذه المرحلة الحضارية التي نمر بها بشبكات ألانترنت والفضائيات.

ان هذا التعدد في الوسائط الزواجية وخاصة العصرية منها يثير عدة تساؤلات منها: هل ان هذا التعدد جاء كنتيجة حتمية للتطور التكنولوجي الذي شهده العالم - ونحن كجزء من هذا العالم- وما افرزه هذا التطور من تأثيرات انعكست على طبيعة وشكل الحياة واليات التواصل والتفاعل الاجتماعية ونقف عند هذا الحد، آم ان هذه التكنولوجيا قد دخلت إلى هذا المجال (الزواج) كنوع من الاستثمار من قبل بعض الجهات او الأشخاص الموظفين لهذه التكنولوجيا خاصة مع ارتفاع نسبة العزاب والعوانس في العديد من المجتمعات العربية، ام ان الموضوع هو نوع من التقليد والمحاكاة لما ينتشر من وسائط تمارس نفس الدور في العالم الغربي، ام ان هذه الوسائط جاءت كنوع من آليات العمل الخيري من اجل التوفيق بين اثنين بالحلال وتسهيل الأمر لمن فاته قطار الزواج، ام ان هناك أزمة حقيقية تتمثل بقلة فرص الزواج وارتفاع نسب غير المتزوجين الباحثين عن زواج وصعوبة الحصول على الشريك المناسب خاصة اذا ما نظرنا إلى عالمية الوسائط الثلاث الأخيرة الأكثر رواجا وعدم اقتصار مجال خدماتها على مجتمع معين او ضمن حدوده فقط بل للجميع الحق في التواصل واستخدام هذه الوسائط غير

مبالين بجنسية الشريك المقابل اذا ما تم الاتفاق بين الطرفين وهذا ما نلاحظه اذا ما نظرنا إلى ارتفاع نسب الزواج المختلط في العالم العربي*.

**- أساليب الاختيار الزواجي في الثقافة الإسلامية**

لقد حث الدين الإسلامي على الزواج وعلى أهميته واعتبره نصف الدين وجعل من القبول والرضى الشرط الأساسي لتحقيق صحة وشرعية الزواج لا بل هو أحد الأركان الأربعة للزواج كما أن هذا الدين لم يفرض أو يغصب أطراف الزواج على قبول من لا يريدون وإنما أعطى مرونة ملموسة في اختيار شريك الحياة، فقد قال رسول الله (ص): "لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن" [صحيح مسلم].

ولهذا كان للفتاة حق رؤية المتقدم لخطبتها. كما أن للخاطب حق رؤية من يروم خطبتها، وعلى الخاطب أن يصارح خطيبته بكل شيء عنه ويصدقها القول، فعن عائشة عن النبي (ص) قال: "إذا خطب أحدكم امرأة وهو يخضب السواد فليعلمها أنه يخضب" [الديلمي]. فالإسلام يكفل للفتاة تحقيق إرادتها وضمان الحصول على رضاها قبل الدخول في علاقة الزواج[1].

كما أن للرجل الحق في رؤية خطيبته، ففي رواية عن الرسول (ص) عندما جاء إليه المغيرة بن شعبة وقال: يا رسول الله خطبت امرأة فقال صلى الله عليه وسلم هل نظرت إليها؟ قال: لا، قال: "اذهب فأنظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما" أي يحدث بينكما الائتلاف والائتدام والقبول.

---

* للاشارة الى مثال عن نسب الزواج المختلط في المجتمع العربي تذكر إحصائيات وزارة العدل في السعودية لعام ١٤٢٨هـــ فقد سجلت المحاكم ١٦٣٥ عقد زواج لسعوديات من غير سعوديين، مقابل ٢٧٦٩ زيجة لسعوديين من غير سعوديات، احتلت منطقة مكة المكرمة المرتبة الأولى ب٥٠٣ عقد زواج، ثم الرياض ب ٤٢٨ عقد وجاءت المنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة ب٣٣٦ عقدا –المصدر: رقية سليمان الهويريني، هل تتزوجين وافداً، العربية نت، ١٨ ٩ ٢٠٠٩م.

(١) علياء شكري، مصدر سابق، ص ١٣٩.

لم يرضَ الدين الإسلامي لمن خطب الا ان ينظر إلى مخطوبته، حتى يؤدم بينهما، ويميل أحدهما إلى الأخر، والدين عندما طالب بهذا المبدأ تبرا من العادات الجديدة التي تبيح الانفراد بعد الخطبة بحجة تكوين الحب والتعرف على الطباع والعادات[1].

وطبقا لأحكام الشريعة الإسلامية فإنه لا يجوز لولي المرأة إجبارها على الزواج إذا لم يستأذنها، فللمرأة الحرية في اختيار زوجها أو في قبوله أو رفضه أو في فسخ عقد الزواج إذا لم ترغب فيه، ولا يجوز لأي كأن أن يكرهها على الزواج بمن لا ترضى، هذا وان كان المشرع الإسلامي قد منع الأولياء من عدم التعرض لبناتهم في زواجهن، إلا انه وفي ذات الوقت منح هؤلاء الأولياء سلطة منع الزواج أو الاعتراض عليه إذا أساءت المرأة في اختيار رجل غير كفء كي يكون لها زوجاً، إلا أن ولاية الآباء هذه لا تتعارض مع الحرية التي منحها الإسلام للمرأة بخصوص حق الاختيار في الزواج، لأنه في حالة تعنت الآباء يمكن للقضاء أن يتدخل لأن الولاية في هذه المسألة ليست ولاية تسلط واستبداد بل ولاية مشورة ونصيحة وتوجيه[2].

فالدين الإسلامي مثلما جعل للبنت دورا في إبداء رأيها بزوج المستقبل فقد جعل في الوقت نفسه موافقة الولي امرأ لابد منه لتحقيق الزواج، فقد قال الرسول الكريم (ص) (لا نكاح إلا بولي).

من هذا نرى بأن الدين الإسلامي قد أعطى للشباب والشابات دوراً في الموافقة واختيار شريك الحياة ولم يجبر أحد الطرفين على قبول من لا يرضى به

---

(١) سالم بن إبراهيم، "من قضايا المرأة والأسرة في الإسلام"، مجلة المجلس الإسلامي ، العدد الثالث، الجزائر، ٢٠٠٠، ص ٣٥٦.

(٢) ناصر الدين مادوك، "قانون الأسرة الجزائري بين النظرية والتطبيق"، مجلة المجلس الإسلامي، العدد الثالث، الجزائر، ٢٠٠٠، ص ٢٨٢، ٢٨٣.

كقرين، لا بل اعتبر الزواج القائم على غير القبول والرضا ما بين الطرفين زواجاً باطلاً.

ان الدين بحد ذاته هو ثقافة كاملة لها تصورات فكرية وكذلك لها ممارسات سلوكية، يختلف تأثيره على الأفراد باختلاف مدى الإيمان والتشرب الصحيح لمبادئ هذا الدين، اذ نلاحظ ان الوازع الدين قوي عند فرد وضعيف عند أخر وذلك راجع إلى تربية الفرد وما خضع له من قيم تنشيئية دينية او غير دينية. أي ان التأثر بالثقافة الدينية يقع عندما تتحول هذه الثقافة من مجرد اطر فكرية روحية نعتنقها من دون ان نفهم جوهرها الحقيقي، تتحول إلى ممارسات حياتية نابعة من اعتناق وإيمان وليس عن اعتناق وتقليد، عندما تكون شعائرنا الدينية مجرد تقليد أكثر من كونها إيمان فعلي.

وما نريد ان نصل اليه ونبينه للقارئ من كل ما تقدم، ان المجتمعات تختلف فيما بينها حول أساليب الاختيار ألزواجي فهناك من يتبع أسلوباً معيناً للاختيار وآخر يتبع أسلوباً مغايراً ومجتمعات تجمع ما بين أكثر من أسلوب أو طريقة للاختيار. إذ للمجتمع ونوع ثقافته تأثيراً على الأساليب المفضلة للاختيار ألزواجي، فبعض هذه المجتمعات تتحفظ إزاء بعض الأساليب وتشجع على الأساليب الأخرى وهناك مجتمعات تعاكسها في تفضيلها هذا ويمكن أن نلاحظ أثر هذا التباين ما بين فئات أو طبقات المجتمع الواحد، كما أن لدرجة تحضر الفرد وثقافته علاقة بهذا الموضوع.

## رابعا: رؤية تحليلية :

تتمثل أساليب الاختيار ألزواجي في المجتمعات العربية بثلاث أساليب رئيسية متباينة من حيث مدى تدخل الأهل في هذا الاختيار او مدى حرية الفرد المعني نفسه او مدى أهمية رأيه في اختيار شريك حياته، فهناك الأسلوب التقليدي (العائلي) الذي يحرم الفرد المعني من حق الاختيار وذلك بترتيب الزواج عائليا على مستوى أهل الازواج من دون الأخذ برأي الأزواج او انقياد او خضوع هؤلاء الأزواج

لإرادة الأهل وعدم الاعتراض عليها ، أما الأسلوب الثاني فهو الأسلوب الذي يجمع بين إرادة الأهل وحرية قرار الأزواج اصحاب الأمر أي إن هناك حرية للفرد في اختيار شريك حياته مع ضرورة الأخذ برأي الأهل او الحصول على موافقتهم على هذا الاختيار او قد يكون الاختيار من قبل الأهل لكن مع إعطاء الأبناء حرية الموافقة او الرفض على هذا الاختيار، بينما يتمثل الأسلوب الثالث بالحرية شبه المطلقة للفرد في اختيار من يرغب كشريك حياة من دون أن يكون هناك دورا حقيقيا للأهل في هذا الاختيار.

مهما تنوعت أو تعددت هذه الأساليب إلى أن هناك تفضيلاً لبعضها على البعض الآخر، وهذا التفضيل يختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر بل وحتى من فرد إلى آخر داخل المجتمع الواحد، ويعتمد هذا التباين في التفضيل تبعاً لما يوفره هذا الأسلوب للفرد من فرص للتعبير عن الذات وبما يتلائم مع تحقيق الطموحات المستقبلية التي بات أغلبها ينطلق من قاعدة التفضيل الشخصية والفردية.

- **رؤية تحليلية للطريقة التقليدية او الأسلوب الوالدي في الاختيار الزواجي:**

تمتاز بعض المجتمعات العربية بكونها مجتمعات ذات صبغة تقليدية او عشائرية ، للتقاليد الموروثة وللتنظيم القبلي او العشائري فيها حكما ودورا في التأثير على قرارات الفرد او الجماعة ومنها اختيار شريك الحياة، وإذا لم ينطبق هذا التصور على المجتمع بغالبيته فانه يمثل طريقة حياة بيئاته الريفية وحتى التقليدية او الشعبية داخل المدن والمراكز الحضرية لكونها مراكز تفاعل مشتركة بين من يسكن الريف والمدينة خاصة ما تشهده هذه المدن من هجرات داخلية (من الريف إلى المدينة) ولكلاسيكية هذه المدن او تقليديتها ولبساطة طبيعة الحياة فيها والتفاعل بين أفرادها ، وعلى اثر ذلك نرى وجود أسلوب الاختيار التقليدي في هذه المجتمعات او الأوساط الاجتماعية.

اذ تشهد المدن العربية الكبرى من بغداد وبيروت (شرقا) مرورا بالقاهرة والى الجزائر والدار البيضاء غربا، وجود ما يسمى ((بالقرويين الحضر)) وهم المهاجرون الذين انتقلوا من الريف للعيش في المدن حاملين معهم أسلوب حياتهم القروي او الريفي المتمثل في مختلف تفاصيل الحياة، في علاقاتهم وفي عاداتهم وقيمهم ليس هم فقط وإنما حتى أولادهم الذين ولدوا في المدن لكنهم تربوا في أحياء ذات طبيعة حياة اقرب إلى الريف منها إلى حياة المدينة.[1]

ولطبيعة الأسرة ونظام السلطة فيها دورا في مدى اعتماد هذا الأسلوب ألزواجي فالأسر الكبيرة الحجم ذات الجذور الفلاحية او العمالية التي تسكن الريف او المدينة بأحيائها المتواضعة التي تمتلك سلطة على أبنائها كما هو الحال في العمل الجماعي في الريف برئاسة الأكبر سنا او عند الطبقة العمالية او البسيطة التي لم ينل أبنائها حظا من التعليم خاصة الأنثى التي تكون تبعيتها للأسرة ممثلة بالأب –غالبا- الذي يقرر بمن ستتزوج وبأي عمر وذلك للتخفيف عن كاهله تحمل نفقات الحياة الصعبة وهذا ما نشاهده في ما يعرف بزواج القاصرات - على سبيل المثال- الذي يرتبط بفتيات من أوساط فقيرة وبسيطة واغلب غايات هذا الزواج تتمثل بالمتاجرة بالبنت مع زوج ميسور يدفع ثمنا لها كمهر او ما يعرف بالزواج السياحي عندما يأتي الميسورون من بعض الدول العربية الى دول عربية أخرى كمصر والمغرب ليختاروا زوجاتهم من القاصرات والزواج بهن لفترة إقامتهم في ذلك البلد ومن ثم غالبا ما تنتهي هذه الزيجة بالانفصال او الطلاق.

وهذا الأسلوب اشد وطأت على الأنثى من الذكر لان غالبا ما يكون للأخير رأي في زواجه أكثر من البنت فالتقاليد تعطي للذكر الحق في الاختيار بما يمتاز به على الأنثى من تفضيل في العالم العربي وبما يتعلق بمكانة المرأة

---

(١) مصطفى عمر التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، ط٢، طرابلس، ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا،٢٠٠٥ ص١٥٥

ومدى تبعيتها واستقلالها في هذه المجتمعات، كما أن اختيار الأهل لزوجة ابنهم غالبا ما يسبقه أخذ رأي الابن قبل الزواج بمن سيتزوج أو من وقع عليها الاختيار، لكون الذكر أو أهله هم من يبادءون بالخطبة وليس الفتاة أو أهلها، بينما نرى بالمقابل على البنت في مثل هذا الزواج أن تتقبل كما أنها أحيانا تفاجأ من قبل أهلها بأنهم قد أعطوا كلمة لكي يأتي أهل الزوج لإتمام الخطوبة قبل أن تعلم هي أصلاً.

أما سبب رفض هذا الأسلوب التقليدي من قبل بعض الفئات الشبابية فيرجع إلى عدم قبول الأبناء بترتيب زيجاتهم من قبل ذويهم، فالفرد اليوم سواء كان فقيراً أم مرفهاً لا يقبل بهذا الأسلوب بسبب تغير بنية عقل الفرد نتيجة للتغيرات المختلفة التي مرت بها مجتمعات المنطقة، إذ ساعدت تلك التغيرات على اتساع استخدام مفاهيم الديمقراطية الاسرية وتنوع ألوانها وتغلغلها إلى جوانب الحياة الأسرية المختلفة، مما دفع ذلك إلى تقليص الفجوة الفكرية ما بين جيلي الآباء والأبناء وهذا ما جعل الأبناء أكثر شجاعة وإسهاماً وفاعلية في إبداء آرائهم في القضايا الخاصة بهم، والآباء أكثر تساهلاً ومرونة في تعاملهم مع أبناءهم وفي مناقشة قضاياهم لاسيما قضية الزواج والاختيار الزواجي.

- **رؤية تحليلية للطريقة شبه التقليدية او الأسلوب شبه العصري في الاختيار الزواجي:**

هو من أكثر الأساليب اعتمادا في عدد من المجتمعات العربية وذلك لتبدل طبيعة هذه المجتمعات نتيجة للاحتكاك الثقافي من جهة وللتطور الاقتصادي وما رافقه من تبدل في طبيعة الأنشطة الاقتصادية ونظام تقسيم العمل ومدى استقلال الفرد وتبدل طبيعة العلاقات داخل الأسرة من جهة ثانية.

إن ارتفاع نسبة من يرغبون بهذا الأسلوب ألزواجي في المجتمعات العربية ما هو إلا نتيجة للتغير الذي أصاب شكل ومضمون بعض الأنماط السلوكية والتفكيرية التقليدية بفعل تأثير ما تعرض له المجتمع العربي من تغيرات اجتماعية

واقتصادية وما دخلته من عناصر ثقافية خارجية ، وهذا لا يعني زوال الأنماط التقليدية وإنما تبدل دور او شكل هذه الأنماط.

اذ لازال للأهل والأسرة دورهما في التأثير على الأبناء في اختيارهم لأزواجهم من خلال المجموعة القيمية التنشيئية المتعلقة بمكانة الأسرة وطبيعة العلاقة ما بين أفرادها المعتمدة على مراكز أفرادها وتسلسلهم على سلم المكانات وما يرتبط بهذه المكانات من أوجه ديناميكية متباينة بتباين مكانة أصحابها ، حيث غالباً ما يسعى الأبناء لنيل رضا وقبول الآباء على اختيارهم هذا لتحقيق المباركة لهذا الزواج والرغبة بعدم خذلان أوليائهم بهذا الشأن وما يترتب على هذا الخذلان من شعور بالذنب نتيجة لهذا السلوك التفردي من جهة ، وما يترتب عليه من نظرة اجتماعية متدنية قد تلحق بأبنائهم - الازواج- من جهة ثانية.

فعلى الرغم من رغبة الشباب العربي لاختيار أزواجهم بأنفسهم إلى أن هذه الرغبة لا تصل إلى حد تجاوز آراء الأهل وخاصة الوالدين، وإنما الرغبة الشخصية الممتزجة بموافقة الأهل المتحصلة عن طريق إقناعهم بهذا الزوج أو تلك الزوجة ، حيث أن هناك من القيم الاجتماعية والدينية ما تجعل الأبناء لا يتخطون حدودهم تجاه آبائهم اجتماعياً وعاطفياً ودينياً .

كما أن رفض الآباء لا يقابل بالخضوع والاستسلام من قبل الأبناء بل يقابل بالتفاوض والنقاش للوصول إلى مرحلة الاقناع سابقة الذكر.

إن الانتقال من الأسلوب التقليدي إلى شكل أخر يعطي للفرد نوعا من الحرية في اتخاذ القرار جاءت كنتيجة لتبدل صورة الآخر عند كل من الذكر والأنثى، فلم يعد الشاب ينظر إلى الفتاة على أنها تلك المرأة التقليدية التي لا تتعدى وظيفتها عن كونها أداة للإنجاب وإشباع رغبات الرجل الجنسية والمادية من القيام بشؤون المنزل والسهر على تلبية كل متطلبات الرجل، وكذلك الحال بالنسبة للمرأة فلم تعد تنظر إلى الرجل على أنه ذلك الشخص صاحب الحق في كل شيء الآمر الناهي في شؤونها وشؤون أسرتها الذي لا يمكن معارضته أو

مخالفته في رأي أو حتى إبداء ما يبين هذه المخالفة أو حتى الرغبة في مناقشته عندما كانت الحياة داخل الأسرة وخارجها قائمة على الفصل المبني على أساس الجنس، أي تلك الشخصية التي جسدها الكثير من أدباء وكتاب العالم العربي ومنهم الأستاذ نجيب محفوظ في العديد من رواياته، شخصية "سي سيد" وزوجته المطيعة الممتنعة عن إبداء آراءها وخضوعها التام لزوجها. هذه النظرة السيادية ما بين التابع والمتبوع قد تغيرت وأخذت شكلاً آخر يعترف بدور وحقوق وواجبات غير تلك التي كانت في الماضي فالشاب اليوم ينظر إلى المرأة على أنها زوجة لها حقوق في المشاركة وإبداء الرأي في القرارات الخاصة بها وبأسرتهما معاً، جزءاً مكملاً له اجتماعياً وفكرياً يشاركه حياته في النقاش حول أمور الأسرة وأمور الحياة عامة، إضافة إلى واجباتها الأساسية الأخرى التي لم تتغيركالإنجاب وإشباع الرغبات الجنسية، والحال نفسه يمكن عكسه على نظرة المرأة إلى الرجل أيضاً.

من ذلك نتوصل لنتيجة مفادها أن لهذا الأسلوب او الطريقة مساحتها ومداها في الواقع العربي وجاءت لتمثل أسلوباً انتقالياً ما بين الطريقة أو الأسلوب التقليدي والأسلوب غير التقليدي العصري (الحديث) بما يتلاءم مع انتقالية الأسرة العربية الممثلة لانتقالية المجتمع العربي ككل باعتبارها صورة ومرآة لهذا المجتمع.

- **رؤية تحليلية للطريقة العصرية او الأسلوب الشخصي في الاختيار الزواجي:**

أن لهذا الأسلوب - الذي يعطي للفرد الحرية شبه الكاملة في اختيار شريك حياته من دون ان يكون للاهل أي تدخل- حضوراً في الساحة العربية خاصة في مدنها الكبرى، ومن الممكن أن يأخذ دوره وبفعالية ملموسة في المستقبل القريب، ولو لاحظنا أسباب ونسب العزوبية الإرادية ونسب حالات الزواج المبنية على العاطفة أو الحب أو المعرفة السابقة بين الشريكين وربطناها بالرغبة

في الاختيار الشخصي أولاً وعدم الرغبة بالاختيار التقليدي لتمكنا من التنبؤ وتوقع أي من أساليب الاختيار الزواجي ستكون الأكثر فاعلية مستقبلاً.

وذلك يعود إلى ما يوفره هذا الأسلوب من فرص لإرضاء الفرد مادياً باختياره لمن يرغب أو يحب ونفسياً في تعبيره عن عواطفه وفي تحقيق ذاته من خلال أخذه لدوره المقنع بالنسبة له في اختياره لشريك حياته، وما يوفره له من تحقيق لبعض الطموحات ومجالاً لتحقيق الذات والتعبير عن بعض الانفعالات الخاصة البعيدة عن اهتمامات ومصالح الأسرة، تلك المصالح التي كانت تلعب دوراً كبيراً عند الاختيار الزواجي يوم كانت الأسرة هي المسؤول الأول عن اختيار أزواج أبنائها بغض النظر عن رغبات وميول هؤلاء الأبناء عندما كان الزواج عبارة عن ارتباط بين أسرتين أكثر منه بين طرفي الزواج (القرينين).

هذا التفضيل او مدى انتشار هذا الأسلوب نجده بشكل اكبر في المجتمعات العربية الأكثر احتكاكا او انفتاحا على الثقافات الغربية .

ان الحرية التي يوفرها هذا الاسلوب تتمثل في اختيار الشاب او الشابة على حد سواء ويمكننا التأكد من ذلك عندما ننظر إلى ارتفاع نسب ما يعرف بالزواج العرفي بين الشباب في العديد من المجتمعات العربية بالإضافة إلى اتساع حريات الفرد وتملصه من الالتزامات العائلية وتبدل شكل وحجم الأسرة العربية في المدن وتبدل طبيعة حياتها وأهدافها، كما إن المجتمع العربي اخذ يتساهل مع الذكر في هذا الأمر منذ زمن أكثر من تساهله مع الفتاة .

بنظرة عامة يمكن القول أن هناك تحرراً من بعض القيم السلفية المتعلقة بالمرأة وبطبيعة دورها ومكانتها في المجتمع، وهذا ما يبين التقرب من اعتماد هذا الأسلوب أو اعتماده- إذا جاز لنا التعبير- كون حرية البنت تعتبر مقياساً ذو دلالة في الاختيار الزواجي ولا تعتبر من البديهيات.

هذه الحرية في الاختيار الزواجي ترتبط بفكرة الزواج القائم على علاقة سابقة أو على تعارف مسبق لدى غالبية الشباب كما كشفت عنه عدد من

الدراسات الميدانية التي أجريت في عدد من المجتمعات العربية وبينت مدى إيمانهم بهذا النوع من العلاقات واعتبار هذه العلاقة مرحلة مهمة من مراحل الاختيار الزواجي وهذا ما يرتبط بمرحلة التعارف التي سنشير إليها في تقسيمنا لمراحل اختيار القرين في الفصل القادم، كما جاءت هذه المعطيات لتؤكد تفضيل الشباب ورغبتهم بالأسلوب العصري أو الحر، أو على الأقل أخذ الدور الأكبر في الاختيار المرتب الحر.

لقد أصبح اعتماد العواطف في الاختيار الزواجي أمراً واقعاً لا يمكن نكرانه أو تجاوزه، ولكن على الشباب أن ينظر إلى مفهومي الحب والزواج وطبيعة الارتباط بينهما من ناحية الارتقاء لا من ناحية الجنس ولارتواء، ويجب تهذيب وتنقية دوافعهم وغرائزهم، لأنه بمستوى تهذيب أخلاقياتنا تقاس حضاراتنا[1]

---

[1] الفرد أدلر، **سيكولوجيتك في الحياة كيف تحياها**، ترجمة: عبد العلي الجسماني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٦، ص١٦١، ١٦٢.

# الفصل السابع
# مراحل الاختيار ألزواجي و قضاياه في المجتمع العربي

# تمهيد

تمر عملية اختيار القرين أو شريك الحياة بعدة مراحل، لكل من هذه المراحل أهميتها ودورها في اختيار هذا القرين. تختلف آليات تنفيذ هذه المراحل باختلاف الثقافات والمجتمعات، ولكننا عموماً يمكننا تحديد ثلاثة مراحل لاختيار شريك الحياة وهي:

- مرحلة التجاذب والتقرب من الطرف الأخر.
- مرحلة التعارف والتفاعل العاطفي .
- مرحلة الخطوبة .

إلا أن هذه المراحل ليست حتمية التسلسل، إذ لطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد أو الثقافة التي تحكمه أو الطبقة التي ينتمي إليها، تأثيراً على تراتبية هذه المراحل، فمن الممكن أن تبدأ مرحلة الاختيار بالإعجاب والتجاذب وتنتهي بالخطبة دون أن تكون هناك علاقة تعارف بمعناها الصريح. كما أن تحقيق الإعجاب والتجاذب لا يعني الوصول الحتمي إلى مرحلة الخطوبة، فمن الممكن أن يتلاشى هذا الإعجاب بعد معرفة أمور غير مرغوبة من قبل أحد الطرفين أو كلاهما، لذلك فإن معظم الدراسات الاجتماعية والنفسية أكدت وتؤكد على أن تكون هناك فترة كافية للتعارف ما بين الطرفين قائمة على مبدأ الصراحة والثقة المتبادلة، بغية الكشف عن مزايا الطرفين – أحدهما للآخر – وعن ميولهما وعاداتهما واهتماماتهما وكل ما يتعلق بشخصيتهما ومستواهما الاجتماعي والاقتصادي والفكري.

كما أن لهذه المراحل علاقة ببعض القضايا أو المفاهيم، التي بتناولها يمكننا تقديم توضيح أكثر لمراحل اختيار شريك الحياة.

## أولاً: مرحلة التجاذب والتقرب من الطرف الأخر.

هي المرحلة التي يستميل فيها أحد الطرفين الطرف الآخر سواء كان ذلك بصورة شعورية مقصودة أو غير مقصودة من خلال ما يقوم به من سلوكيات وما يمتاز به من مزايا ومقومات تجعله محط أنظار الآخرين أو محط أنظار الطرف الآخر على الأقل.

وقد يكون هذا الإعجاب مستتراً وغير معلن – بالنسبة للآخرين – كما هو الحال في عدد من المجتمعات العربية بينما يكون الحال على العكس من ذلك في المجتمعات الغربية.

تلعب جاذبية الشخص دورا بالغ الأهمية في تحقيق إعجاب الطرف الأخر، وغالبا ما يكون الإعجاب أوله ظاهري- سطحي يقوم من خلال حاسة النظر، اذ تلعب الجاذبية الجسدية physical attractiveness دورا مهما في تحقيق ذلك.

يمكن ان نعرف الجاذبية او التجاذب بين شخصين، بأنها قوة تأثير شخص ما بسبب ما يمتلكه من صفات شخصية او جسدية (جمالية) او فكرية تكون بمثابة عامل جذب للآخرين تستثير إعجابهم وتعمل على تقريب المعجب او المنجذب من الطرف محل الإعجاب.

كما يعرف التجاذب بأنه نمط خاص من الاتجاهات نحو الأشخاص بالقرب او بعيدا عنهم، ويتضمن التجاذب ثلاث مكونات: وهي المكون المعرفي، ويشتمل على المعتقدات والمعلومات عن الشخص المرغوب فيه، والمكون الوجداني، مكون الحب والتقبل او الكراهية نحو الأخر، والمكون السلوكي الذي يعبر عن نفسه بالميل إلى او الابتعاد عن الشخص موضوع الاتجاه.[1]

---

(١) اسامة سعد ابو سريع، **الصداقة من منظور علم النفس**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٣، ص٣٦.

يميل الأفراد إلى أن يكونوا ذا صفات وشخصيات جذابة، ولكل منهم طرق وتكنيكات معينه لتحقيق ذلك، فمنهم من يعظم من شأن الآخرين او أن يظهروا متطابقين مع أرائهم، ومنهم من يحاول ان يُكون أفضل صورة عن نفسه لدى الآخرين او أن يسعى لتقديم خدمات لهم.[1]

يتأثر هذا التجاذب بشكل عام بعاملي التماثل والتكامل، فتماثل الأشخاص في العمر او الذكاء او الميول او الخلفية الاقتصادية او الاجتماعية...الخ، يكون سببا في التجاذب، كما إن حاجة الأفراد لآخرين يكملونهم يكون عاملا مؤثرا في هذا التجاذب، كانجذاب الشخص القيادي محب الزعامة إلى الشخص التابع الخاضع المعتمد على الآخرين، لذلك دائما ما يفضل الرجل العربي المرأة المطيعة ويرفض الأخرى المتسلطة لكون مجتمعنا ذكوري ويؤكد على سيطرة الرجل وتبعية المرأة، كما يلعب كل من التلازم والتالف دورا في تجاذب الأفراد، اذ يخلق التلازم المكاني على مستوى الجيرة او العمل او الدراسة انجذابا بين الأفراد المشتركين في هذا الحيز المكاني لأنه يوفر فرصا للتفاعل والالتقاء، ونحن بشكل عام نتعامل مع من نتفاعل ونختلط بهم، وهذا التلازم بدوره يخلق نوعا من الألفة بين الأفراد مما يساعد ذلك على تحقيق التجاذب.

وللجاذبية الجسدية تأثير بالغ في تحقيق التجاذب بين الجنسين خاصة لدى شبابنا العربي الذي لا تزال نسبة كبيرة منه تنظر إلى المرأة باعتبارها موضعا للجنس أكثر منه طرفا للتفاعل، كما إن المرأة منذ سالف الأزمان هي رمز للجمال، وفي ثقافتنا بشكل خاص هي أداة لإمتاع الرجل، لذلك يجب ان تكون على مستوى من الجمال والجاذبية، بكما أصبح للجمال وحسن المظهر دورا مهما لدى النساء كأحد العوامل المساعدة على ترويج أنفسهن في سوق الزواج في واقع

---

(١) راضي الوقفي، **مقدمة في علم النفس**، ط٣، الأردن، دار الشروق، ١٩٩٨، ص٦٨٣.

يعاني من مشاكل جمة كعزوف الشباب عن الزواج وارتفاع سن الزواج وزيادة نسب العوانس.

كما يربط البعض بين حسن المظهر او الشكل وبين حسن الخلق، على افتراض ان الشخص الجميل يتمتع بمواصفات أخلاقية تتوافق وجمال شكله، وإذا ما ركزنا على مفهوم الجاذبية الجسدية وميزناه عن مفهوم جاذبية الشكل او المظهر، على اعتبار ان الأخير هو جاذبية استلطاف لشكل معين او مظهر ما، عن الجاذبية الأولى الجسدية بكونها ذات تأثير غريزي أكثر منه عقلاني، يبحث المنجذب من خلالها عن مواصفات جسدية معينة ترتبط اشد ارتباط برغبته الجنسية.

وما يدلل على أهمية المظهر والشكل ودوره في التفاعلات عامة وفي التجاذب خاصة، ازدهار تجارة مواد التجميل والإكسسوارات والألبسة وزيادة نسبة الاهتمام بعمليات التجميل وتحولها من معالجة العيوب الخلقية او الناجمة عن الحوادث إلى عمليات لتغيير الشكل بما يتلاءم ومواصفات الجمال.

يذكر لنا التراث العربي الصفات الجمالية والجسدية والشخصية الداعية إلى الانجذاب والإعجاب عند العرب، فمن مقاييس الجمال عند الرجل والمرأة، لون البشرة البيضاء والسمراء وأحسن البياض ما كان مشربا بحمرة، كذلك كانت السمرة مستحسنة عند الكثيرين وهو الغالب في لون العرب، كما يفضل وجه المرأة ذو الجبهة الواسعة والجبين الواضح والحاجبان المتباعدان والعيون الواسعة الخالصة البياض ودقة الأنف واستواء قصبته وطول شعر الرأس وصغر القدم ونعومة الجسد وقلة شعر البدن، اما الرجال فيستحسن منهم واسع الفم غليظ الشفتين لاعتقادهم بأنها من ملامح الرجل الشجاع لان الشجاعة والعدل هي

من أهم الصفات الأخلاقية المستحبة عند الرجال وكذلك الخفة وقلة اللحم لأجل قوة النهضة.[1]

تخضع هذه المرحلة لتأثير العديد من العوامل التي تحد من مجال الأفراد اللائقين للاختيار أو للإعجاب، فعلى الأغلب لا يتم الإعجاب إلا ما بين أثنين يشتركان أو يتشابهان بعدة نواحي، فكلٌ يسعى إلى من يماثله اجتماعياً، ثقافياً، فكرياً، دينياً، ... الخ.

**- آلية تحقيق هذه المرحلة:**

قبل الولوج في الحديث عن الكيفية التي تتم بها هذه المرحلة، لا بد من تعريف مفهومي التودد والمبادءة بالاختيار ومحاولة التمييز بينهما، لنبين ماذا نعني بهذين المفهومين على وجه الدقة، فالتودد هو "عملية تقرب وكسب ود طرف ما لآخر بغض النظر عن جنس الطرف البادئ بالتودد هذا" أما المبادءة "فهي عملية مفاتحة وإعلان أحد الطرفين بنية الزواج للطرف الآخر، وغالباً ما يكون الرجل هو صاحب الخطوة الأولى".

ففي حالة التودد والمغازلة يميل الرجل إلى القيام بدور المطارد بينما تميل النساء إلى القيام بدور المطاردات، فالنساء يستجبن بإيجابية لمطاردة أو ملاحقة الرجل، بينما يستجيب الرجال بسلبية لمطاردة النساء، بل أن الرجل قد يصاب بالذعر والخوف إذا طاردته امرأة ويشعر اتجاهها بالشك والريبة ويصفها بالتهور أو بسوء الخلق، ومن المحتمل أن يكون هذا الفرق نتيجة للعوامل البيولوجية والثقافية معاً، ولكن هناك مؤشرات عديدة تؤكد أن المرأة في الوقت الحالي فقدت إلى حدٍ كبير تحفظها التقليدي وأصبحت أكثر صراحة في موقفها من الرجال، وبالرغم من هذا التغير الواضح بين الثقافة ما تزال ثابتة لم تتغير من وجهة نظر الفروق بين الجنسين من ناحية الاختيار، فنحن نعلم أن اختيار الذكر

---

(١) محمد حسن عبد الله، **الحب في التراث العربي**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠، ص٢١٦،٢١٥.

لشريكته مسألة تقليدية تقوم على الاختيار المباشر والإيجابي من ناحيته بينما يقوم اختيار الأنثى على الموافقة والاختيار غير الظاهر، فليس لها نفس الحرية التي له في أن تقرر من تختار، فهي تنتظر حتى يقوم هو بالتمهيد، وفي هذه المرحلة تحاول هي شد انتباهه وأن تكون جذابة بالنسبة له، وهذا الموقف المتمايز يقوم على العرض التقليدي بأن الذكر هو الذي يسأل الأنثى أن تتزوجه، والعكس أصبح شائعاً إلى حدٍ ما في بعض المجتمعات في الوقت الحالي[1].

فهناك ادوار نمطية وتوقعات لهذه الأدوار يضعها المجتمع لكل من الرجل والمرأة ويجعل أي خروج عن ما هو متوقع محل رفض واستغراب، لكن مع تداخل الأدوار وخروج المرأة من إطارها التقليدي الجامد، أصبح للمرأة القدرة على المبادأة ولكن ليس بشكل علني وإنما وفقا لآليات غير مباشرة او صريحة، ضمنية في غالبيتها باستخدام لغة التقرب والتعاطف والميل والاستلطاف والتأنق وغيرها.

فمن الممكن أن يكون الرجل هو البادئ بالتودد للمرأة التي أعجبته في محاولة منه للحصول على رد فعل إيجابي حول ما يشعر به تجاهها، كما ومن الممكن أن تكون المرأة هي البادئة بالتودد أو التقرب من الشخص الذي أعجبت به خاصة بعدما حصلت عليه من مكانة وحرية أسرية واجتماعية، وما حصلت عليه من فرص في التعليم والعمل قد أعطتها الثقة بنفسها.

فالكل فرد طريقته وأسلوبه في كسب ود شريكه أو من أعجب به ومن هذه الأساليب ما هو ظاهر ومعلن ومنها ما هو مخفي أو مستتر.

## ثانياً: مرحلة التعارف والتفاعل العاطفي:

وهو أسلوب يتبع في المجتمعات الغربية بحكم طبيعة الحياة الحديثة القائمة على الاختلاط، حيث يسعى الشاب بنفسه يطلب الزواج ممن تروقه وممن

(١) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مصدر سابق، ص ١٥.

يحب* أو يميل إليها، وهو أسلوب يعترف به المجتمع الغربي كنموذج له عدة وظائف ونتائج هامة(١).

لهذه المرحلة صورتها الخاصة في العالم العربي، نظراً لعدم تفضيل ورفض أغلب المجتمعات العربية، للعلاقات والاختلاط ما بين الجنسين قبل الزواج وبدون وجود غطاء شرعي أو قبول اجتماعي يحمي الطرفين وأسرتيهما، لذا يسعى المجتمع إلى إيجاد المبررات لهذه العلاقات انسجاما مع التغيرات التي تعصف بالمجتمع وبقيمه الرافضة لمثل هذه العلاقات.

فإذا كانت المجتمعات العربية والشرقية التي كان يسودها في الماضي الزواج المرتب عن طريق الآباء وأسر الشباب، فإننا نجد مع التغير الاجتماعي والاقتصادي، وتعليم المرأة وخروجها للعمل، مجالاً للأخذ بالنظام والأسلوب

---

* في مجال دراسة الحب أو التجاذب الرومانسي، حلل فريق تقوده د. هيلين فيشر، وهي باحثة في علم الإنسان بجامعة رتجرز في ولاية نيوجرسي، صوراً دماغية لأكثر من ثلاثة آلاف طالب جامعي كانوا في علاقة غرامية، والتقطت هذه الصور بينما كان الطالب يتطلع إلى صورة الشخص الذي يحبه. وتتوقع الدكتورة هيلين أن تكمل نتائج أبحاثها النتائج التي توصل إليها عالما الأعصاب الإنجليزيان سمير زكي وأندرياس بارتلتس، اللذان أتما دراسة مشابهة على شباب متحابين. ولاحظ الفريق الأمريكي أن نشاط دماغ الشخص الذي يتطلع إلى صورة الحبيب يختلف جذرياً عما يكون عليه عندما يتطلع نفس الشخص إلى صورة صديق حميم. وبينت الصور أن الشعور بالتجاذب الرومانسي، أثار وشغل مناطق في الدماغ تحتوي على تركيز عالٍ من مادة ال "دوبامين" وهي مادة ترتبط بشعور النشاط والخفة والإدمان. وربط العلماء بين الزيادة في مستويات هذه المادة بزيادة شدة الانتباه والقلق والسلوك الموجه نحو هدف محدد. كما أن المحبين الجدد دائماً ما يرفعون من مكانة حبيبهم مكبرين من فضائله ومقللين من مساوئه. ويسمى هذا السلوك أحياناً باسم "العدسة الوردية" ويكون عادة مناقضاً لرأي العائلة والأصدقاء. وتقول باميلا ريغان وهي باحثة في جامعة كاليفورنيا ومؤلفة كتاب "لعبة الغزل" عن العلاقات أن عملية رفع المكانة هذه قد تكون هامة لبناء علاقة طويلة الأمد. وتقول إذا لم يقم الطرفين بالتغاضي عن مساوئهم فقد ينهون العلاقة دون أن يجربوا بنائها.

- المصدر: بندكت كاري، "دراسات أمريكية: الحب أغلى وأسمى من الشهوة الجنسية"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٨٧٩٢، ٢٠٠٢.

(١) مصطفى المسلماني، مصدر سابق، ص ٥٠.

الغربي، حيث يحدث التواعد ويحدث ما يسمى بالحب بين الطرفين ويتفقان على الزواج ويسيران فيه على أساس من الواقع ويباركه الأبوان، أو أن يحاولا تغطية هذا التطور الحديث، والاتجاه الجديد المقلد للغرب والعودة به إلى النظام القديم، فيتجه الشاب أو أسرته إلى أسرة الفتاة لطلب الزواج منها وكأن اتفاقاً سابقاً لم يحدث بينهما، وقد تسر الفتاة الأمر إلى أمها لكي تنقله إلى أبيها بصورة ودية مقبولة لكي تتقبل أسرة الفتاة اتجاه الشاب للاختيار لها، وقد يقبله الوالدان بالاتفاق مع الفتاة، رغم اعتراض بعض أفراد أسرتها[1].

"كانت العلاقة بين الفتى والفتاة في الماضي مقيدة إلى حد بعيد، حيث كانت العلاقات الاجتماعية بين الجنسين بوجه عام محددة، وكان هذا التحديد يرجع إلى التمايز الواضح في أدوار الجنس عما هي عليه الآن فالرجل يعد لدوره المهني المستقبلي عن طريق الذكور البالغين في الأسرة، بينما كانت الفتاة تعد لدورها كزوجة وربة منزل عن طريق النساء البالغات في أسرتها، كما أن اختيار شريك الحياة كان لا يتم من خلال التفاعل العاطفي بين فردين ولكنه غالباً ما يكون مدبراً عن طريق الوالدين"[2].

هذا وقد كان ينظر إلى احتياجات ورغبات الفرد في العديد من مجتمعات العالم كجزء من احتياجات الأسرة الكلية ورغباتها ولما كان للآباء دور كبير وهام في عملية الاختيار ألزواجي، فإن "اللقاءات" قبل الزواج أو الخطبة "على الأقل" لا توضع في الاعتبار، أما اليوم فإن احتياجات الفرد وأعبائه تعتبر موضوعاً قائماً بذاته وله أهميته القصوى عنده، مما يجعله يسعى إلى تحقيقها أولاً بغض النظر عن احتياجات الأسرة ككل ويظهر هذا الاتجاه بشكل واضح في نمط الأسرة الحضرية حيث يتجه الفرد إلى الاختيار ألزواجي الذي يتفق مع احتياجاته النفسية الخاصة، وحيث يسود الآن اعتقاد شديد بأن هذا يؤدي إلى السعادة

---

(١) مصطفى المسلماني، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٢) سناء الخولي، مصدر سابق، ص ١٧٢.

الشخصية، ولهذا أصبح هناك تأكيد على العوامل العاطفية أكثر من العوامل العملية التي ترجع إلى الاحتياجات الواسعة للأسرة[1].

"والجدير بالذكر أن المجتمعات الأوربية والأمريكي لا تنكر على المرأة نفس الحقوق التي للذكر في الحب والعلاقات الجنسية التي تسبق الزواج بعكس الحال في المجتمعات الشرقية التي تغض الطرف عن علاقات الرجل الجنسية قبل الزواج بينما ترفض بشكل قاطع أي نوع من تلك العلاقات بالنسبة للمرأة"[2].

ولهذا الانحياز مصطلح يطلق عليه الازدواجية القيمية (Value Duality)، ولا يخفى مدى هذا الانحياز وهو يتجلى في قدر أكبر من التسامح الاجتماعي إزاء تصرفات وحقوق الذكور مقارنة بنظيراتها عند الإناث"[3].

وعموماً فالتواعد أو ضرب المواعيد للقاء يعتبر عادة غربية أساساً، ولكنها بدأت تظهر حالياً في المجتمعات العربية نتيجة للاتصال الثقافي بين المجتمعات المختلفة عن طريق وسائل الإعلام والسينما ولسفر الشباب للخارج وخروج المرأة للعمل ... الخ[4].

ومن الأمور المهمة التي يجب ملاحظتها في هذه المرحلة، ما يقوم به الفرد من استعداد للتواعد بأحسن ما يستطيع من مظهر وسلوك و"وعود" يعرضها أمام الآخر، إلا أن معظم هذه الوعود (رغم حسن النية) لا تتحقق في الواقع، كما أن معظم التوقعات والآمال التي يبنيها الشابان لا يمكن إنجازها، والزواج في هذه الحالة يشبه الخذلان (Let Down) لأن الزوجان فيه يواجهان الواقع والحقيقة، ففي التواعد كثيراً ما تختلط الحقيقة بالخيال، وربما كان هذا هو سبب ما نلاحظه من تغير الناس (وغالباً إلى الأسوأ) بعد زواجهم، فقبل الزواج يبدو الشابان في

---

(١) نفس المكان.

(٢)سناء الخولي، المصدر السابق ، ص ١٧٣.

(٣) قيس النوري: **الأسرة مشروعاً تنموياً، مصدر سابق**، ص ١٠٥.

(٤) سناء الخولي، مصدر سابق، ص ١٧٣.

مظهر زائف ويرى كل منهما الآخر من وجهة نظر متحيزة ولكن بعد الزفاف يعود كل منهما إلى صورته الحقيقية مما يشكل صدمة لكل منها[1].

وهذا يؤكد ان معظم حالات الإعجاب وحتى الاختيار في مجتمعاتنا العربية تتم على أساس فيزيقي (شكلي)، تكون غايته الرغبة الجنسية وخاصة من قبل الذكر.

ويعكس ذلك طبيعة العلاقة ما بين الفتى والفتاة أثناء فترة الخطوبة في بعض المجتمعات العربية أو في بعض فئاتها التي ترفض العلاقات ما بين الجنسين قبل الزواج التي سوف نتكلم عنها لاحقاً.

"كما وتسنح الفرصة عن طريق العلاقة والتواعد كشكل للاختيار الزواجي للأفراد غير المتزوجين كي يتصل أحدهم بالآخر بقصد اختيار الشريك [...] ويرى بعض العلماء أن الأفراد الذين يتواعدون تكون لهم رغبة قوية في استمرار علاقتهما إذا ظل شعورهما العاطفي متبادلاً وعميقاً"[2].

إذا نرى ان للعاطفة دورا مهما اليوم في طبيعة العلاقة بين الجنسين وفي اختيارهما لبعضهما بقصد الزواج او لمجرد التبادل العاطفي، او ما يسمى الحب، وهذه العلاقة العاطفية (الحب) تعرف بأنها نقيض البغض وهي علاقة عاطفية بين جنسين تعددت مسمياته بتعدد درجات الحب من هوى، عشق، شعف وشغف، تتيم، هيام وغيرها والتي تتباين في مستوياتها من إعجاب المحب بالمحبوب إلى استعباد الأخير للأول، إلى المرض والجنون بسبب هذا التعاطف.

الحب هو احد أشكال العلاقات الإنسانية وهو قريب من الصداقة بما يوفره من متعة وإشباع وراحة نفسية لطرفيه، اذ يشير دافيس إلى أن الحب والصداقة يتشابهان في وجوه عديدة، كالاستمتاع برفقة الطرف الأخر وتقبله والثقة والاحترام والمساعدة المتبادلة، وفهم شخصية وتفضيلات كل طرف

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٤، ١٧٥.

للأخـر، والتلقائيـة والإفـصاح عـن المـشاعر والخـبرات. إلا ان الحـب يزيـد علـى الـصداقة بمجمـوعتين مـن الخـصائص وهمـا الـشغف passion والعنايـة caring. امـا مجموعة الشغف فتشمل:

- الافتتان fascination : ويعني ميل المحب إلى الانتباه إلى المحبوب والانشغال به، والرغبة في إدامة النظر إليه والحديث معه والبقاء بجواره.
- التفـرد exclusiveness: ويعـني تميـز علاقـة الحـب عـن سـائر العلاقـات الأخـرى والرغبـة في الالتـزام والإخـلاص للمحبـوب، مـع الامتنـاع عـن إقامـة علاقـة مماثلة مع طرف ثالث.
- الرغبـة الجنـسية sexuel désire: وتـشير إلى رغبـة المحـب بـالتقرب البـدني مـن الطرف الأخر ولمسه ومداعبته.

اما المجموعة الثانية (العناية) فتضم خاصيتين هما:

- اهتمـام المحـب بتقـديم أقـصى مـا يمكـن giving the utmost لمحبوبه حتـى لـو وصل الأمر إلى حد التضحية بالنفس.
- الاهتمام بمصالح الطرف الأخر والدفاع عنه ومساعدته على النجاح.[1]

والحب مفهوم موجود في العالم العربي وقد كتبت عنه الكثير من الأسماء البـارزة، بـصورة مباشـرة او غـير مباشـرة، صـراحة او ضـمنا، في الجاهليـة والإسـلام، مـن شـعراء وأدبـاء وفلاسـفة وفقهـاء، باعتبـاره وجـه مـن أوجـه العلاقـات الإنـسانية والاجتماعيـة، كـالمتنبي وامـرئ ألقـيس وأبـي العتاهيـة وجميـل بثينـة والعقـاد وطـه حـسين ونـزار قبـاني وإخـوان الـصفا والجـاحظ والأصفهاني وابن داود وابن الجوزي وغيرهم.

وقد عولج هذا المفهوم من وجوه عدة فقد شخصت علامـات الحـب، وأول هذه العلامات عند ابن حزم إدمان النظر إلى المحبوب، والإقبال بالحديث عنه،

---

(١)اسامة سعد ابو سريع، مصدر سابق، ص٣٥،٣٤.

وموافقته في كل ما يقول والإسراع بالسير نحو المكان الذي يكون فيه، واضطراب يبدو على المحب عند رؤية من يشبه محبوبه، أو عند سماع اسمه فجأة، وتعمد لمس اليد عند المحادثة، والرغبة في ترديد اسمه وتتبع أخباره، فضلا عن السهر ونحول الجسم والقلق[1]

اما عن مراتب الحب فيرى ابن داود وابن الجوزي بأنها تبدأ بالسمع والنظر، فيتولد عنهما الاستحسان، ثم يقوى فيصير مودة، ثم تقوى المودة فتصير محبة، ثم تقوى المحبة فتصير خلة، ثم تقوى الخلة فتوجب الهوى، فإذا قوى الهوى صار عشقا، ثم يزداد العشق فيصير تتيما ثم يزداد التتيم فيصير ولها، وهو قمة ما يبلغه المحب.[2]

وعن الفرق بين المحبة والشهوة يقول أبي حيان: ان الشهوة الصق بالطبيعة، اما المحبة فإنها اصدر عن النفس الفاضلة، وهما انفعالان، إلا ان احد الانفعالين اشد تأثيرا، وهو انفعال الشهوة، وأنهما يتداخلان كثيرا بالاستعمال.[3]

ان تنزيه الحب عن الإعجاب الجنسي والاشتهاء والرغبة في الاستمتاع في جمال الأنثى، ظل بمثابة قضية نظرية، او موقف أخلاقي تقره الأعراف المتوارثة، دون ان يوجهه السلوك العام الذي ينظر إلى الحب على انه نوع من التجاذب بين الذكر والأنثى يقوم على رغبة متبادلة في الاتحاد.[4]

لم يغفل ابن حزم الجمال الحسي في تفسيره لعلة الحب، فيقول أما العلة التي توقع الحب هي الصورة الحسنة، فالنفس تولع بكل شيء حسن، وتميل إلى التصاوير المتقنة، فهي إذا رأت بعضها تثبتت فيه، فان ميزت وراءها شيئا من

---

(١) محمد حسن عبد الله، مصدر سابق، ص١٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٤،٧٨،٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٩٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٩٥-٩٦.

أشكالها اتصلت وصحت المحبة الحقيقية، وان لم تميز وراءها شيئا من أشكالها لم يتجاوز حبها الصورة، وذلك هو الشهوة.[1]

وعموماً فالزواج في الوقت الحالي لا يحدث دون أن تسبقه فترة من التعارف تتيح لكل من الفتى والفتاة التعرف على الشخص الذي سوف يصبح شريك المستقبل، وإن اختلف أسلوب هذا التعارف تبعاً لطبقتهما الاجتماعية أو المجتمع الذي ينتميان إليه[2].

في هذه المرحلة تخضع عملية الاختيار الزواجي لنوع من اللعبة، تدور بين طرفي الاختيار لها قواعد وأهداف وإستراتيجية، وإستراتيجية مضادة ... وهناك مستويات للعبة تخضع لنوع اللاعب، فالفتيات لهن قواعد وأهداف مختلفة عن الذكور، فيتجه الشاب باللعبة عادة إلى ناحية جنسية، وقد ينجح أو يفشل تبعاً لعوامل عديدة اجتماعية وشخصية، أما الفتاة فهدفها الأساسي هو تحويل هذه العلاقة إلى وعد بالزواج[3].

## ثالثاً: مرحلة الخطوبة (Engagement)

تعرف الخطبة او الخطوبة بأنها الموافقة المتبادلة بين رجل وأمراه بصورة مباشرة، او بين أهليهما، على زواج احدهما بالأخر.[4]

"فإذا ما تم الاتجاه نحو الاختيار للزواج فإنه تبدأ مراحل جديدة أخرى وهي مرحلة الخطبة، وبها تبدأ مرحلة تؤكد جدية الاتجاه نحو الزواج"[5]، فإذ قورنت الخطبة بأي بناء عاطفي قبل الزواج فإنها تتضمن أكثر الوعود جدية والخطبة موجودة في كل مكان من العالم وإن اختلفت أشكالها فنادراً ما يحدث الزواج

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص١٢٤.

(٢) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مصدر سابق، ص ١٧٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧١.

(٤) شاكر مصطفى سليم، مصدر سابق، ص٣٠٤.

(٥) مصطفى المسلماني، مصدر سابق، ص ٤٩.

فجأة أو بدون تمهيد، ويتضمن البناء الاجتماعي لمعظم المجتمعات، طريقة للتعارف بين الشابين المقبلين على الزواج تؤكد لهما جدية العلاقة وضرورة حدوث الزواج، وتحظى الخطبة في كثير من المجتمعات بأهمية كبرى وخاصة في المجتمعات العربية التي لا تقبل أي علاقة غير رسمية بين الفتى والفتاة، الأمر الذي تصبح معه الخطبة هي الوسيلة الوحيدة المقبولة من الأسرة والمجتمع للتعارف بين الفتى والفتاة، وتنطوي الخطبة على مرحلة التحول النهائي للمكانة المتغيرة من "العزوبة إلى الزواج" وما يصاحب ذلك من طقوس ومراسيم معينة، وهدايا، وغير ذلك مما يعمل على أن تترسخ في أذهان الخطيبين وأسرتيهما والناس أيضاً أهمية هذه العلاقة[1].

والخطوبة هي بمثابة الإعلان الرسمي عن الرغبة في الزواج من قبل طرفي الزواج وفرصة للتعارف بينهما –في حالة الزواج المرتب- من خلال اللقاءات العائلية حتى يتحقق بينهما قدرا من الانسجام والتفاهم.

وهناك آراء متناقضة حول الخطوبة فبعضهم يرى أنها عقداً ملزماً كعقد الزواج بينما يعتقد البعض الآخر أن الخطبة مجرد مرحلة اختيار لابد من إجراء عدة تجارب قبل الإقدام بصورة نهائية على الزواج[2]. ولإجراء مثل هذه التجارب والاختبارات وتعرف الطرفين على بعضهما بصورة صحيحة يحتاج الشاب والشابة إلى وقت كافٍ وجو صحي وسليم لتحقيق خطوبة ناجحة وطبيعية وبالتالي تحقيق زواج ناجح وموفق.

والخطوبة كواحد من مراحل الاختيار المهمة التي تشير إلى الاستقرار النسبي والمبدئي في الاختيار بين الخطيبين، فليس كل خطوبة تنتهي بزواج، فهناك احتمالية فسخ هذه الخطبة او تراجع احد الطرفين عنها، في حالة تغيير

---

(١) سناء الخولي، مصدر سابق، ص ١٩٠.

(٢) مصطفى غالب، مصدر سابق، ص ٧٢.

رأيه ولأسباب مختلفة شخصية او عائلية. لكن بشكل عام فالخطوبة هي أولى الخطوات الجدية والتمهيدية نحو الزواج.

والخطوبة منذ زمن بعيد لا تتم - في اغلب الأحيان- إلا بين عريسين من مستوى واحد او متقارب، ففي أيام الجاهلية لا تزوج البنت إلا لمن هو بمنزلة أبيها حسبا ونسبا وسيادة وشرفا، وليس لها حق الرفض اذا كان العريس مساوي لمنزلة أبيها وبعد موافقة الأب ورضاه عنه.[1]

- فترة الخطوبة:

لنبدأ حديثنا عن فترة الخطوبة بهذا السؤال الذي سأله الأستاذ عبد الرحمن عيسوي وأجاب عنه: هل تؤثر مدة الخطوبة في نجاح أو فشل الزواج؟

يتم في هذه الفترة الإعداد والتهيؤ والاستعداد للزواج وعلى ذلك إذا كانت هذه الفترة ناجحة كان الزواج ناجحاً والعكس صحيح أو على ذلك يمكن اتخاذ فترة الخطوبة أو الدرجة التي تعبر عن هذا النجاح كمؤشر لنجاح الزواج، ولقد دلت الدراسات أن مدة بقاء التعارف أو الخطوبة ترتبط بالزواج السعيد كلما طالت هذه المدة كلما كان الزواج أكثر عرضة للسعادة وكلما قصرت كان الزواج أقل سعادة[2]. إذن لفترة الخطوبة علاقة مباشرة وقوية بنجاح أو فشل الزواج وفي مدى تحقيق السعادة الزوجية.

وعن الفترة المطلوبة لتحقيق خطبة ناجحة، فقد أشارت الدراسات الى أن الحد الأدنى لهذه المدة هو تسعة شهور، فالزواج الذي يحدث بعد فترة تعارف قصيرة يكون مؤسساً على الإثارة الفيزيقية دون توفر الفرصة لاختبار الصفات الشخصية[3]، وهذا ما يعرف بالزواج المتسرع الذي يتم بصورة سريعة دون أن تسبقه فترة تعارف واستكشاف حقيقية.

---

(١) عبد السلام الترمانيني، مصدر سابق، ٥٥-٥٦.

(٢) عبد الرحمن عيسوي، مصدر سابق، ص ١٣٥.

(٣) نفس المكان.

وقد اعتبر الزواج المتسرع أو قصر مدة الخطوبة من أهم عوامل الطلاق في كثير من الدراسات كما أشار الأستاذ عبد الرحمن عيسوي، وخلال فترة الخطوبة يسمح أهل الفتاة للخاطب بأن يزور خطيبته في المنزل وتتم الزيارة بحضور الوالدين والأخوة، وغني عن البيان أن حضور الأخوة والوالدين في أثناء زيارة الخاطب لخطيبته، يعكس القيم السائدة في المجتمع العربي التي تعتبر أن خروج الخاطب والخطيبة بلا محرم، وبقائها وحدها، أمر شائن غير مقبول ويعرض سمعة الخطيبة للخطر في حال عدول الخاطب عن الخطبة[1]. كما أن طول فترة الخطوبة أكثر من الفترة الملائمة والصحية قد يعود سلباً على عملية الزواج وعلى طرفيه، في خلق بعض المشاكل ومنها إثارة المشاكل الجنسية ما بين زوجي المستقبل[2].

أن ضرورة وجود محرم او عدمه مع الفتاة يختلف من مجتمع إلى أخر ومن فئة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد على أساس مدى الإيمان بضرورة وجدود المحرم عند خروجهما من جهة، ومدى حكم المجتمع على خروج البنت من دون محرم من جهة ثانية.

فحكم المجتمع على سمعة المخطوبة التي خرجت مع خطيبها وعدل خطيبها عنها قد تغير لدى بعض مجتمعاتنا العربية وخاصة في المغرب العربي، فكثرة حالات فشل الخطوبة من جهة، والتأثر بالحضارة الغربية لأسباب تاريخية وجغرافية من جهة ثانية، قد اضعف من هذا الحكم.

فليس كل مجتمعاتنا العربية او أوساطها تقيد خروج المرأة من الدار فالبنت ألان تخرج وتسافر وتبتعد عن الأسرة للدراسة او العمل وتخالط الجنس الأخر في هذه الميادين، فلم تعد مقاييس الشرف نفسها التي كانت سائدة

(١) عبد القادر القصير، مصدر سابق، ص ١٤٢.

(٢) Radia Toualbi, op. cit., p. 80.

بالأمس، عندما كانت سنوات دراستها تقف عندما تظهر عليها بوادر البلوغ او بعض الملامح الأنثوية، ويقتصر عملها داخل الدار إلى ان تنتقل إلى بيت زوجها.

كما أن طول فترة الخطوبة وأهميته يختلف من وسط إلى أخر حسب تنشئة أفراده ونظرتهم لمعنى الزواج ومكانة ودور الزوج او الزوجة والنظر إليه/إليها كشريك مكمل ام كمعيل ام كموضع للجنس، وهل تم الاختيار بتفضيل المقومات الشكلية ام الشخصية والفكرية، وهل الاختيار كان بناءا على رغبة الأزواج أنفسهم ام تم الاختيار عائليا او من قبل الآخرين.

فعندما ينظر الى الزواج باعتباره خطوة مهمة للارتباط بالشخص المناسب كشريك حياة يكمل طرف المعادلة الزوجية والأسرية، واختيار هذا الشريك يتم بدرجة من الحرية الشخصية وبالاستناد الى المقومات الشخصية والفكرية، ستكون لفترة الخطوبة واستكشاف كل شريك لشريكه أهمية كبيرة والعكس صحيح .

لكننا يجب ان لا نغفل أمرا بغاية الأهمية هو ان الأشخاص من هذا النوع غالبا ما تكون لهم فترات تعارف مع من يريدون الارتباط بهم قبل فترة الخطوبة الرسمية المعلنة بين أسرتيهما، لذالك فقد تمتد فترة تعارفهما لسنوات يمكن من خلالها التعرف على صفات وشخصية كل منهما، وفي هذه الحالة لا تكون هناك أهمية لطول فترة الخطوبة.

هذا ما هو حاصل بين الكثير من شبابنا العربي في ميادين الدراسة والعمل، ومن ثم تأتي مرحلة الخطوبة الرسمية وإجراءاتها كتحصيل حاصل تم الاتفاق عليه مسبقا.

تتباين فترة الخطوبة بين الشباب على اساس الجنس اذ غالبا ما يفضل الذكور الزواج بعد فترة خطوبة قصيرة –اذا كان قادرا على تحمل تكاليف الزواج- بدافع غالبا ما يكون غريزيا جنسيا بينما تحاول الفتاة ان تاخذ وقتا اطول كفترة خطوبة قبل الزواج وهذا يعود إلى أن الذكر هو البادئ بالاختيار وأن

موقفه أقوى من موقف الأنثى إذ على الفتاة التأكد من صلاحية هذا الزوج وحسن اختياره كون المرأة أكثر خسارة وعرضه للضغوط الاجتماعية في حالة فشل زواجها، بينما نرى الرجل رغم كل شيء لديه الحصانة الاجتماعية دائماً كون المجتمع لا يزال مجتمعاً ذكورياً والسيادة والغلبة للذكور على حساب الإناث.

بصورة عامة نلاحظ أن الشباب العربي اليوم لا يفضل الزواج مباشرة بعد الخطوبة وذلك لإعطاء أنفسهم الفرصة للتعرف على بعضهم الآخر، لأن هناك فكرة تدور في أذهان الشباب بأن الطرف الآخر قبل الزواج شيء وبعد الزواج شيء آخر، لذلك يسعى كل طرف للتعرف أكثر على شريكه وإن كان هذا الاختيار قد تحقق بالطريقة الفردية أو شبه الفردية، وحتى عندما يكون الأمر مدبراً من قبل الأهل فهنا تظهر الحاجة أكثر لإطالة فترة الخطوبة في محاولة لتحقيق نوع من إبداء الرأي وهذا بدوره يعتبر حالة صحية لتحقيق اختيار ناجح وبالتالي زواج ناجح على شرط أن لا تطول هذه الفترة عن الحد المعقول لها وتمر تحت رعاية وإشراف أسرتي كل منهما.

## رابعا: قضايا الاختيار الزواجي في المجتمع العربي:

لمراحل اختيار شريك الحياة علاقة ببعض المفاهيم او القضايا التي تعتبر جزءاً من مراحل الاختيار هذه، فإذا كان فهم هذه المراحل يتطلب منا التوقف عند بعض هذه المفاهيم فلا بد لنا من المرور عليها ومناقشتها في ضوء إفرازات الواقع العربي الذي تجري وفقه مراحل اختيار شريك الحياة اليوم ومن هذه المفاهيم او القضايا:

**- سن الزواج**

"يبدأ سن الزواج بعد سن النضج البيولوجي بكثير أو قليل تبعاً لظروف الشخص المقبل على الزواج، وفي استطاعة الشخص أن يختار من يتزوجه سواء كان مماثلاً له في السن أو أكبر أو أصغر (في حدود الشرعية) [...] والوضع المألوف لسن الزواج هو أن يكون الشاب أكبر من الفتاة سناً ويرجع ذلك إلى أن

نضج الذكر البيولوجي عادة ما يكون أبطأ من نضج الأنثى، كما أن الزوج باعتباره رئيس الأسرة والمسؤول عنها يحتاج إلى وقت أطول ليصبح مؤهلاً لهذه الوظيفة"[1].

كان العرب يعتبرون سن الزواج هو سن البلوغ، فمتى ما بلغ الفتى او البنت ذلك السن أصبحا في عداد المؤهلين للزواج، فقد كان الزواج عبارة عن ترابط بين أسرتين او شخصين من اجل التناسل وإنشاء أسرة وتربية أولاد وتحقيقا لاعتبارات اجتماعية وأخلاقية أخرى. لان البنت عندما تصل إلى سن البلوغ تكون قد أعدت لتصبح امراءة قادرة على القيام بأغلب شؤون المنزل، والشاب كذلك يعد ليكون رجلا قادرا على العمل وعلى حماية أسرته.

لازال ريفنا العربي يشهد نوعا من هذا الارتباط بين سن البلوغ وسن الزواج، لكن الحال قد تغير ويشكل ملحوظ بالنسبة لمدننا وحواضرنا، حيث أصبح للتعليم والعمل وتحقيق الذات والتمتع بالحياة دورا في فك هذا الارتباط، كما إن تنشئة الطفل في المدن قد اختلفت عما كانت عليه في الماضي، وتختلف عما هي عليه في الريف وفي الأحياء الشعبية او المتريفة في مدننا في الوقت الحاضر.

ونظرا لتغير طبيعة الحياة ومتطلباتها وما طرا على الزواج من تغير في غاياته وقيمته والنظرة إليه، وما ظهر من مفاهيم جديدة وأفكار ترتبط وتعبر عن حقوق الإنسان، وما ظهر من مشكلات كنتيجة لكل هذه التغيرات وغيرها بسبب تعقد الحياة بشكل عام، فقد ذهبت المجتمعات من خلال قوانينها الوضعية إلى تحديد سن الزواج، لكن تبقى للتقاليد والأعراف الاجتماعية دورا في ذلك.

فقد أوجب القانون العثماني أن لا يقل سن زواج الفتاة عن تسع سنوات، ولكن العمر المقبول حسب التقاليد هو سن البلوغ، أي ما بين (١٢- ١٣)[2].

---

(١) سناء الخولي، مصدر سابق، ص ١٦٦، ١٦٧.

(٢) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، مصدر سابق، ص ٢٠٧.

واشترطت مصر سناً معيناً للزواج، فجعلت سن الفتاة لا يقل عن ١٦ سنة وسن الفتى لا يقل عن ١٨ سنة، أما القانون السوري الذي صدر في العقد الثالث من القرن العشرين فقد مانع من إبرام أي عقد زواج يكون فيه سن الفتاة أقل من ١٧ سنة وسن الفتى أقل من ١٨ سنة[١]. وفي اليمن تتزوج غالبية الفتيات بين سن ١٢ و١٥ سنة رغم وجود قانون الأسرة الذي ينص على سجن من يزوج بناته دون سن السادسة عشر، وفي منطقة "نزوى" بعُمان تتزوج ٢٧٪ من الفتيات قبل بلوغ الحادية عشرة من أعمارهن.

أن بعض المجتمعات لازالت تؤيد فكرة الزواج المبكر بينما نلمس مجتمعات أخرى قد ابتعدت عن هذا الأسلوب المتأخر ووافقت على ضرورة اقتران الزواج باكتمال النضج في الشخصية، وفي ضوء المعلومات التي أوردها علماء النفس والاجتماع بمقدورنا أن نحدد بصورة تقريبية السن الملائم للزواج، من الناحية السيكولوجية، وهو السن الذي يعقب الاستعداد النفسي للزواج، وهذا الاستعداد لا يتم عند الرجال قبل بلوغ سن ٢٨ سنة وعند الفتيات قبل سن ٢٥[٢]. إذ يصل الأفراد بعد هذا السن إلى حالة من الاتزان العاطفي والاستقرار الفكري والاجتماعي ويتمكن من تحقيق نوعاً من الاستقلال الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى استقرار الشخصية واتزانها.

**- الزواج المبكر وزواج الأطفال:**

كان الزواج المبكر إحدى صور الزواج السائدة في الأسرة التقليدية القديمة وذلك بحكم طبيعة تكوين هذه الأسرة وبحكم وظيفتها الاقتصادية، التي كانت تتطلب مثل هذا النوع من الزواج، سواء كان من طرف الرجل أم المرأة، فمتى وصل الشاب إلى سن النضج الجنسي تزوج وكان يفضل اختيار زوجته من

---

(١) عبد القادر القصير، مصدر سابق، ص ١٤٥-١٤٦.

(٢) مصطفى غالب، مصدر سابق، ص ١٣-١٤.

البنات الصغيرات في السن [1]. وهذا الحال لا ينطبق على المجتمعات العربية التقليدية فقط بل حتى على المجتمعات الغربية ولكن مع فارق الأسباب الداعية إلى هذا النوع من الزواج.

فقد دلّت الدراسات الإنجليزية على أن الزواج يتم الآن في سن مبكر عما كان الأمر عليه في الماضي، وهذا راجع إلى تحسن الأحوال المالية والمهنية للأفراد هناك، ولا شك في أن الزواج يتأثر بالوضع الاقتصادي للمجتمع وبثقافته[2].

كما تكشف الإحصاءات الأمريكية عن الاتجاه نحو صغر سن الزواج عما كان عليه من قبل، ففي عام ١٨٩٠ كان متوسط عمر الزوج ٢٦ عاماً وفي الوقت الراهن أصبح ٢٢ عاماً وبالنسبة للمرأة كان ٢٢ عاماً وأصبح ٢٠ عاماً، وقد يرجع ذلك إلى تحسن الظروف الاقتصادية في المجتمع الأمريكي[3].

تحبذ الأعراف الاجتماعية – خاصة في المجتمعات التي للزواج المبكر وإنجاب العديد من الأطفال فيها مكانة هامة في القيم الاجتماعية – أن يتزوج الرجال نساء أصغر منهم سناً، ولكن عندما تتسع الفجوة بين عمر الزوجين كأن تكون الزوجة أصغر بكثير من زوجها (مثلاً ١٥ سنة أو أكثر) يؤخذ هذا كمؤشر على مكانة المرأة والخيارات والفرص المتاحة لها في المجتمع[4].

نتيجة لهذا الفارق الكبير في السن هناك ما يعرف **بالزيجات المغايرة للأعراف الاجتماعية**، وهي الزيجات التي تكون فيها العروس أكبر عمراً من عريسها أو التي يكون فيها العريس أكبر عمراً بكثير من عروسه ( أكثر من ١٥ عاماً).

---

(١) مصطفى الخشاب، مصدر سابق، ص ٦٠.

(٢) عبد الرحمن عيسوي، مصدر سابق، ص ١٣٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٤) عيسى المصاروة، مصدر سابق ٧٤٤.

لقد أشارت الدراسات في الأردن إلى أن النهج السائد هو أن يتزوج العريس من عروس تصغره عمراً حيث شكلت هذه الزيجات أكثر من ٩٠٪ من نسبة الزيجات الوطنية، وفي غالبيتها كان العريس أكبر من عروسه بـ ٠٥ إلى ١٥ سنة، وبلغ متوسط الفارق العمري بين الزوجين (٦,٤) سنة حسب مسح عام ١٩٧٧ وكان حوالي ٧٣٪ من الأزواج أكبر سناً من زوجاتهم بمقدار ١ إلى ١٠ سنوات و١٢٪ بمقدار ١١ إلى ١٥ سنة[١]. وقد بين صفوح الأخرس أن الفارق العمري ما بين الزوجين يقل كلما انخفضت أعمار الأزواج وهذا يعطي مؤشراً إلى اتجاه التوافق بين أعمار الأزواج والزوجات في المستقبل القريب[٢].

يرى البعض بان للزواج المبكر مساوئ ومضار تعود على طرفي الزواج وعلى مستقبلهم الزواجي ومستقبل أسرتهم، فقد دلت البحوث على أن سن الزواج يؤثر في استمرارية الزواج، فالزواج الذي يتم قبل سن ١٩ عاماً يتعرض لمخاطر كبيرة، وتفسير ذلك أن صغر السن يكون في الغالب مرتبطاً بعدم النضج العاطفي وقلة الخبرة وعدم الاستقرار الاقتصادي أو المهني والتذبذب العاطفي وسرعة التغير الانفعالي[٣]. "ولهذا الزواج وخاصة على الإناث عواقب عديدة تتمثل في حرمانهن من فرص التعليم الثانوي والعالي وغياب الفرص أمامهن للعمل في مهن عديدة ولعب أدوار جديدة غير تقليدية، كما يترتب عليه إتجاب عدد أكبر من الأطفال، إضافة إلى ما توصلت إليه الدراسات من ارتفاع معدلات الطلاق بينهن وارتفاع معدلات وفيات أطفالهن [...] ويعمل الزواج المبكر أيضاً على فقدان النساء استقلالهن الاقتصادي مما يجعلهن في المستقبل عالة على الزوج والمجتمع معاً"[٤].

---

(١) نفس المكان.

(٢) محمد صفوح الأخرس، **تركيب العائلة ووظائفها**، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٧٦، ص ١٨١، ١٨٢.

(٣) عبد الرحمن عيسوي، مصدر سابق، ص ١٣٣.

(٤) عيسى المصاروة، مصدر سابق، ص ٧٣٣.

- زواج القاصرات: ينجر عن كلامنا هذا - عن الزواج المبكر- ضرورة إلقاء الضوء على ظاهرة قديمة حديثة متجددة تسمى **بزواج الأطفال** والتي تتجسد بشكل كبير فيما يعرف بزواج القاصرات كظاهرة تعاني منها بعض المجتمعات العربية.

يعرف زواج الأطفال (Child marriage) بأنه زواج يعقد في سن مبكرة جدا قبل حصول البلوغ الجنسي لذا يضطر أهل الفتاة إلى استعمال نظام الدخول المؤجل[1] حتى يحين البلوغ.

عند قراءتنا لواقع المجتمعات العربية ولمؤشرات هذه الظاهرة يتبين لنا إن أسباب هذه الظاهرة لا تختلف كثيرا بين هذه المجتمعات، فمعظمها لا يتعدى الأسباب الدينية والأخلاقية والاقتصادية، وما يترتب على هذا الواقع من نظرة تقليدية للزواج ولمكانة المرأة فيه.

فقد أشارت دراسة ميدانية[2] في **اليمن** لثلاث مناطق( الحديدة- حضر موت- المكلا) حول الزواج المبكر صادرة عن مركز المرأة بجامعة صنعاء، أن فتيات الحديدة وحضرموت يتزوجن بعمر ٠٨ سنوات، بينما في المكلا يبدأ سن الزواج للفتيات عند ١٠ سنوات، كما وحددت الدراسة جملة من الأسباب التي تقف وراء هذا النوع من الزيجات يأتي الفقر في مقدمتها، اذ تعتبر الفتاة في نظر أسرتها عبئا على موارد الأسرة وإمكاناتها الاقتصادية لذلك فالأسر الفقيرة تسعى لتزويج بناتها بمجرد وصولهن إلى سن البلوغ، أما السبب الأخر فيتمثل في تأثير القيم والعادات التي تؤكد على أهمية الحفاظ على الشرف والسمعة والطهارة المرجوة من هذه الزيجة بالإضافة إلى الخوف من تعنس الفتاة او إن هناك عرضا للزواج من قبل رجل غني او لتحقيق استغلال امثل للقدرة او الفترة

---

(١) شاكر مصطفى سليم، مصدر سابق، ص ١٦٨.

(٢) جميل الجعدبي، دراسة ميدانية تكشف ماسي الزواج المبكر في اليمن، جريدة المؤتمر نت، ٢٠٠٦.
http://www.almotamar.net

الإنجابية للفتاة بينما من بين أهم أسباب الزواج المبكر للفتيان هو الوضع الاقتصادي الجيد.

وعن تبعات هذه الزيجات فقد أوضحت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من الفتيات وصفن أنفسهن بأنهن ربات بيوت، وأنهن يمارسن عملاً غير مأجور، ومعظمهن تزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشرة لذلك لم يستطعن التكيف عاطفياً مع أزواجهن في السنوات الأولى للزواج؛ حيث تشير بعض الفتيات أن زواجهن كان أشبه بالشراكة الوظيفية، أكثر من كونه شراكة عاطفية، فضلاً عن ذلك فإن زواجهن في سن مبكر حرمهن من تعلم مهارات الحياة بشكلٍ عام، سواء في مجال العناية بالأسرة، والزوج والأطفال، أو بالتعامل مع محيطهن الاجتماعي؛ وهذا ما اثر على سرعة طلاق بعضهن الذي تراوح حسب الدراسة بين يومين وستة أشهر، كما ان معظمهن قد حملن بعد البلوغ مباشرة، وان اكثر من ٣٧٪ منهن لم يلتحقن بالتعليم.

لكن ما يلفت انتباهنا في هذه الدراسة ما ذكر عن دور البرامج التليفزيونية الفضائية في تشكيل توجهات الفتيات نحو الزواج المبكر، للتحرر – حسب زعمهن- من سيطرة الأسرة، وفي تكوين صورة لديهن عن الحب والرومانسية والزواج.

يعتبر المجتمع اليمني من بين أكثر المجتمعات تمسكا بالعادات والتقاليد، لكن مع ذلك نلاحظ ان الدراسة - سابقة الذكر- قد أشرت ظهور النظرة العاطفية الرومانسية لدى الفتيات وصورة الزواج لديهن، فهذا يعتبر واحدا من أهم المؤشرات على تغير واقع ومفهوم الزواج والاختيار في المجتمعات العربية وتحوله عن صورته التقليدية خاصة إذا ما نظرنا إلى مفهوم الزواج المنقول عبر هذه الفضائيات واختلافه عما هو متعارف عليه تقليديا في المجتمع العربي.

إن لزواج الأطفال او القاصرات تحديدا علاقة بالسن القانونية المحددة للزواج في بعض المجتمعات العربية، فهناك من يجيز قانونا هذا النوع من الزيجات

وهناك من يمنعه قانونيا او يحدد سن معينة لكن العرف يطغى على القانون وهناك من يؤيد هذه الزيجات لاعتبارات دينية تربط بين الزواج والبلوغ وهناك من يعارضها لاعتبارات تتعلق بحقوق الإنسان والطفل والمرأة خاصة بعد ظهور مؤسسات المجتمع المدني وشيوع مثل هذه الأفكار الإنسانية بين الأوساط المثقفة.

فقد أشارت إحصائيات مصرية إلى وجود أكثر من تسعة آلاف حالة زواج لقاصرات دون السن القانونية احتلت القاهرة المرتبة الأولى بـ٤١٠٢ حالة، تليها المنصورة بـ٣٣٨٢ حالة، ثم طنطا بـ٨٣٤ حالة، فيما كان عدد الحالات في محافظة الإسكندرية ١٥ حالة فقط، كما ترفض الجهات الإدارية هذه الحالات وتعتبرها نوعا من الاتجار بالأطفال، واعتبرت هذه الأرقام مؤشرا خطرا من قبل الدكتورة هدى بدران رئيس رابطة المرأة العربية لان محافظة القاهرة هي من احتل المرتبة الأولى، وليس القرى والأقاليم كما هو متعارف عليه في السابق. (١)

وفي سوريا فقد طالب عدد من الحقوقيين السوريين بمنع زواج القُصّر (ما دون ١٨ سنة) وضرورة رفع سن الزواج من ١٥ سنة للفتى و ١٣ سنة للفتاة إلى ١٨ سنة كحد أدنى، لاعتقادهم بعدم الأهلية النفسية والجسدية والسلوكية لمن هم دون هذا السن لتأسيس أسرة والقيام بمسؤولياتها.

تعد ظاهرة زواج القصر في السعودية قضية ذات أبعاد اجتماعية وصحية ونفسية واقتصادية، خاصة أذا ما نظرنا إلى صعوبة او عدم استيعاب الطفل لمفهوم الزواج وإجباره عليه بقوة السلطة الأبوية بهدف المفاخرة او المتاجرة. (٢)

إن هذا النوع من الزيجات يدخل في إطار الزواج التقليدي المرتب الذي يحرم طرفي الزواج او احدهما - وغالبا ما تكون الفتاة- من حقه في الاختيار لسبب يتمثل بعدم أهلية الزوج او الزوجة او احدهما لاتخاذ القرار الصحيح، فعندما تشير

---

(١)شيماء عادل، ٩٣٠١ حالة زواج قاصرات في ٢٠٠٩، جريدة المصري اليوم، ديسمبر ٢٠٠٩.

(٢) نصرة إبراهيم الأحيدب، **زواج القصر جريمة ضد الإنسانية**، جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة، العدد ١٤٨٤١، ٢٠٠٩.

الدراسات إلى سن العاشرة او الثامنة من العمر كسن لزيجات تقع في بعض المجتمعات او حتى تلك التي تكون تحت سن الثامنة عشر، فلا اعتقد ان هناك رؤية واضحة وصريحة وحرية في إبداء القرين لرأيه للارتباط بقرينه او شريك حياته.

- ارتفاع سن الزواج:

الظاهرة التي بدأت تطفو على السطح على صعيد سن الزواج في الأقطار العربية، هي تأخر الشباب من الجنسين في الإقدام على الزواج، ففي القاهرة يبلغ معدل سن الشاب عند الزواج ٢٩ سنة. أما في دمشق فإن ٤٠٪ من الرجال يتزوجون قبل بلوغهم الثلاثين و٤٥٪ من النساء يتزوجن في نفس السن، في حين يتراجع هذا المعدل إلى ٣١ سنة بالنسبة للبيروتي و٢٢,٥ سنة بالنسبة للبيروتية[١].

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى ارتفاع سن الزواج في معظم الدول العربية تقريباً، فقد أشار حمود فهد القشعان في بحثه الموسوم التوفيق بين الأزواج ودوره في حل المنازعات الأسرية المعاصرة إلى حدوث ارتفاع في سن الزواج لكثير من الشعوب، ففي الكويت مثلاً أصبح معدل سن الزواج للشباب ٢٣ سنة وللفتيات ٢١ سنة، وبمقارنة هذا المتوسط العمري للزواج بعقود سابقة نجد أن المتوسط كان ٢٠ سنة للشاب و١٨ سنة للفتاة[٢]. أي سجل سن الزواج ارتفاعاً ملحوظاً بواقع ثلاث سنوات لكل منهما.

وإذا ما نظرنا إلى المجتمع القطري لوجدنا المشكلة نفسها تتكرر، والتي أرجعها المختصون إلى عدم توافر الفرص الملائمة للاختيار المناسب في الزواج والناجمة عن المبالغة في نظام الفصل أو العزل ما بين الجنسين وعدم تيسر فرص اللقاء الممهدة للزواج وعن انتشار ظاهرة النقاب وتغطية الوجوه عند النساء

---

(١)زهير حطب، مصدر سابق، ص ٢٦٣.

(٢)حمود فهد القشعان، التوفيق بين الأزواج ودوره في حل المنازعات الأسرية المعاصرة، www.lahaonline.com.

المتزوجات وغير المتزوجات، حيث تشدد تقاليد المجتمع القطري على وضع الحواجز والسدود بين الجنسين، فلا التقاء بينهما في أي مجال من مجالات الحياة لا في ميادين العلم ولا في العمل ولا في أي نشاط اجتماعي أو ديني أو خيري، بينما الزواج السليم يقتضي اختياراً سليماً، والاختيار السليم يقتضي حرية في الاختيار، وهذه الحرية تقتضي وجود مجالاً مفتوحاً يتم الاختيار من ضمنه[1].

إن تأخر سن الزواج يعد مؤشر على اتفاق الشباب العربي على عدم اعتبار العزوف عن الزواج أو تأخر سن الزواج ضرباً من الخروج عن ما هو مألوف قيمياً واجتماعياً، وإنكار ما يسببه ذلك العزوف او التأخر من إحراج ونظرة تشكك من قبل المجتمع للفرد المتأخر في زواجه وما يثيره من اتهامات وما يلحقه من نقص في مكانته بين أقرانه وأفراد جماعته، فقد أصبح تأخر الشباب في زواجهم وعدم الزواج المبكر ظاهرة تشمل العديد من المجتمعات في المنطقة وأخذت النظرة تكون أكثر عمومية حول هذه الظاهرة .

**- عوامل ارتفاع سن الزواج او العزوف عنه:**

هناك عدة أسباب او عوامل لها أثراً فعّالاً في تأخر سن الزواج او العزوف عنه في مجتمعاتنا العربية لعل من أهمها نذكر:

**أ. العامل الاقتصادي:** وهو من أهم العوامل التي لعبت دوراً في تأخر سن الزواج وخاصة بالنسبة للذكور، فكما هو متعارف عليه أن الرجل هو من يتحمل مسؤولية وأعباء تكاليف الزواج من تهيئة دار للسكن ومهر وتجهيز متطلبات عش الزوجية، في الوقت الذي يعاني فيه الشاب العربي من عدة مشاكل اقتصادية ومنها على سبيل المثال مشكلة البطالة وعدم الحصول على مصدر ثابت للدخل ممكن الاعتماد عليه في بناء مستقبله وتحقيق استقراره الاقتصادي الذي يؤهله لفتح دار الزوجية بمتطلباتها الحاضرة، قياساً مع وضعه قبل عدة سنين

---

(١) عبد الحميد إسماعيل، **قضايا المرأة بين تعاليم الإسلام وتقاليد المجتمع**، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٠، ص ١٠٠.

عندما كانت تلك المتطلبات أقل حدة وتأثيراً على الفرد المقبل على الزواج بسبب بساطة الحياة وانخفاض تكاليف الزواج الذي يعود بدوره إلى قلة وبساطة مطالب الزوجة وقناعاتها وشيوع الروح الجماعية التعاونية من حيث السكن المشترك والالتزام العائلي الجماعي الاقتصادي بأفراد الأسرة وأعضائها الجدد، إضافة إلى وضع المرأة ومستوى تفكيرها وعدم استقلاليتها اقتصادياً ومحدودية تحصيلها الدراسي. أو قد يحصل الفرد على فرصة عمل ولكن بمردود لا يتناسب ومستوى المعيشة.

"إن ارتفاع تكاليف المعيشة يمكن أن يؤثر على الزواج، فيما إذا أصبح دخل الشاب المعني متدنياً إلى درجة يعرف هو أو تعرف خطيبته وأهلها، أن هذا الدخل ليس كافياً لمعيشة الأسرة الجديدة حتى لو استطاع أن يستأجر بيتاً ويغطي بطريقة ما تكاليف الزواج، وتأثير وضع كهذا على الزواج يصبح حاسماً إذا كانت الزوجة غير عاملة أو إذا كان الرجل مضطراً إلى تحمل تكاليف معيشة الأسرة لوحده"[1].

إن معدلات الزواج تكثر في المجتمع بعد إحرازه درجة عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حين تقل هذه المعدلات إذا تعرض المجتمع للهبوط الاقتصادي والتخلف الاجتماعي[2].

إن تأثير هذا الوضع الاقتصادي ينعكس أيضاً على الإناث في بعض المجتمعات العربية التي تفرض تقاليدها على المرأة تحمل جزءاً من تكاليف زواجها، كما هو الحال - على سبيل المثال لا الحصر- في المجتمع المصري.

لقد أضحت المتطلبات الحياتية الجديدة تفرض نفسها أكثر فأكثر على الأفراد وتثقل بكاهلها على الأزواج الجدد، ومن بين أهم هذه المتطلبات السكن

---

(١) بو علي ياسين: أزمة الزواج في سوريا، دون مكان، دار ابن رشد، ١٩٧٩، ص ٦٥، ٦٦.

(٢) محمد بن إبراهيم السيف: التغير الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية: دراسة سوسيو – أنثروبولوجية في مجتمع عنيزة، الرياض، بدون ذكر ناشر، ١٩٩٠، ص ١٠٥.

المستقل في ظروف تعاني منها معظم مجتمعاتنا من مشكلة السكن التي تصل إلى حد يمكن أن نطلق عليها "أزمة سكن".

"إن التطور الاجتماعي والتغير الكبير في المفاهيم وفي العلاقات الاجتماعية وفي نمط الحياة، واختلاف الرأي بين الأولياء والأبناء قد جعل الشبان يتطلعون إلى تكوين أسر منفصلة عن ذويهم، وهذا ما يقتضي بالتأكيد [...] إلى زيادة الحاجة إلى المساكن الصغيرة والمستقلة"(١).

لقد أثر تفاقم أزمة السكن بشكل مباشر على معدلات تكون الأسر وارتفاع متوسط أفرادها، والتي أدت إلى آثار اجتماعية بعيدة، إذ أنها رفعت متوسط سن الزواج وقللت من معدلاته(٢)، إذ لنسب الزواج علاقة تناسب عكسي مع الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها المجتمع(٣). إضافة إلى متطلبات ومصاريف الزواج والمهور المرتفعة، فمشكلة ارتفاع المهور أو وجود المهر بحد ذاته يعد من المشاكل التي يعاني منها الشاب اليوم. "لعل السبب الأهم الذي يضطر الشاب للعزوف عن الزواج المبكر ما يصادفه من غلاء المهور والبدع التي أخذت تتحكم في مجتمعنا والتقاليد التي أصبح لابد منها في احتفالات الخطبة والعقد وحفل الزواج [...]، المهر ذلك الاصطلاح الذي أرداه المجتمع أن يكون رمزاً لعملية تكوين الخلايا الاجتماعية من خلال التقاء الطرفين، أصبح يشكل عقبة في سبيل إنتاج تلك الخلايا انعكست آثاره سلباً على المجتمع بسبب عزوف أفراده عن الزواج في السن المعقولة"(٤).

---

(١) بو علي ياسين، مصدر سابق، ص ١٦١، ٢٦٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٣) Michel Andrée, ***Sociologie de la famille et du mariage,*** Presses Universitaires de France, Paris, 1986, p. 160.

(٤) بو علي ياسين، مصدر سابق، ص ٢٢.

أن هنـاك نسبة كبيرة مـن الشباب العربي اليوم ممـن يرون أهميـة تحقيـق المتطلبـات الكماليـة بالإضافة إلى توفير الحاجات والمتطلبـات الضرورية للزواج، وهذا راجع إلى شيوع مبدأ الاستهلاك الظاهري وحب الظهور إضافة إلى الرغبة في التقليـد والسعي وراء المظـاهر على حساب الوضـع الاقتصادي الحقيقـي للشاب العربي.

إن وجود مثل هذه الرغبات عند الأفراد ومبالغة الالتزام بها يعتبر من العوامل المساعدة على تأخر سن الزواج وعلى التوجه في الاختيار ألزواجي بالاعتماد على العامل الاقتصادي وتقديمه على غيره وهذا يعود بالسلب على حسن الاختيار وعلى استمرارية مثل هذا النوع من الزواج الذي يمكـن تسميته بزواج المنفعة أو الزواج التجـاري الذي سريعاً مـا تتبـدد وتتضاءل صلابته الهشة بعد إتمـام هـذه الصفقة التجارية وتبادل السلع — إن جاز لنا التعبير — ما بين طرفيها.

ب. **العامل القيمي:** إن انخفاض أهميـة الزواج وتبـدل نظـرة الأفـراد إليـه عـن السابق بسبب تغير وتبـدل أهميـة المفردات ذات الصلة بهـذا المفهـوم مـن كونـه مشروعاً لزيادة عدد أفراد الأسرة وما لهم من أهمية اقتصادية من جهة وكمؤشـر على مكانة الأسرة وعلى قوتها من جهة أخرى، عندما كانت الأسـرة الكبيرة هـي النظـام السائد، في حين نجـد اليـوم وفي ظـل الاقتـصاديات المتقدمـة واتـساع التحضر وطغيان النزعة الفردية، كل هذا أضعف من دور الأسـرة في حث أبنائهـا على الزواج بل وأصبح هذا الأمر شبه متروك للأبنـاء أنفسهم أكثر منه كشأن عائلي.

إضـافة إلى ارتفـاع نسب البطالـة وتـدني مستويات السكن وقلتهـا وظهـور الاهتمامات الفردية وارتقاء نوعية الطموحات المستقبلية واحتلالها لأولويات كانت في الماضي جماعيـة، وتصدرها قائمـة الاهتمامـات الفرديـة، كمـا وتعـود هـذه الأسباب أيضاً إلى جانب سيكولوجي وذلك لعدم الاستعداد النفسي للأفراد حتى وإن كـانوا في سـن يؤهلـهم للزواج أو تجـاوزوه في نظـر الأسـرة الكبيرة، عـدم

الاستعداد هذا هو نتيجة لتبدل وظيفة التنشئة الأسرية واشتراك عدد من المؤسسات الاجتماعية فيها وتغير مضمون هذه العملية التنشيئية عن السابق، حيث كان الفرد (ذكر أو أنثى) يعد لدوره منذ سني حياته الأولى ويجهز له نفسياً حتى يبلغ هذا الدور في سن مبكر، إضافة إلى أن بساطة الحياة لم تكن تمثل عائقاً أو عقدة في سبيل تحقيق مثل هذا الاستعداد بينما نرى اليوم وبسبب ما ذكرناه من مشاكل اجتماعية واقتصادية جعلت من الفرد يشعر أنه غير مؤهل لمثل هذا الارتباط حتى وإن بلغ أو تجاوز السن الملائم.

إن ارتفاع نسب الطلاق وشيوع فكرة المشاكل الزوجية وتعاظم مفهوم ثقل المسؤولية داخل الأسرة الحديثة من مؤشرات وأسباب انخفاض أهمية الزواج وهذا ما أدى إلى تكوين خبرة مسبقة من الممكن أن نقول عنها خبرة سلبية عند الأفراد تجاه مفهوم الزواج، أثرت على مدى المصداقية والثقة بين الطرفين بإثارتها للشك في مدى الإيفاء بالوعود والواجبات بينهما.

لقد وصل الأمر عند البعض – إلى أبعد من ذلك – في النظر إلى الزواج على أنه يمثل عائقاً في تحقيق الطموحات الوظيفية والحياتية عامة[1].

وهذا ما ظهر لنا من دراسة ميدانية مقارنة أجريت على الشباب العراقي والجزائري، اذ كانت هناك نسبة وصلت إلى اقل من النصف بقليل من مجموع العينة ممن أجابوا بوجود مثل هذا التأثير ولكن في نفس الوقت لم يتصدر الزواج سلم الأولويات لديهم، تصدرت الإناث الجزائريات ممن أشادوا بهذا التأثير وهن الأكثر رغبة في العمل مقارنة بمثيلاتهن من العراقيات من أجابوا بنعم من مجموع النسب الكلية، اذ يعتقدن بأن الزواج يمكن أن يقف حائلاً في تحقيق بعض الطموحات كإكمال الدراسة مثلاً أو تحقيق نوعاً من الاستقلالية الاقتصادية والحصول على نوع من السيادة قبل الدخول إلى ميدان الزواج وذلك رغبة في

(١) Michel Andrée, op. cit., p. 163.

الحصول على شيء من المساواة والمطالبة ببعض الحقوق ذات المنحى الاستقلالي في مواجهتها مع الرجل.

كما وان دخول المرأة إلى ميدان العمل وحصولها على الاستقلال الاقتصادي، يعد من اسباب تأخر سن الزواج، وذلك بدعوى أهمية الضمان المستقبلي إضافة إلى تحقيق الذات من خلال العمل بعدما كان زواج الفتاة من اجل ضمانة العيش هو احد مسببات الزواج في الأمس القريب.

إضافة إلى شيوع مفهوم الحرية الفردية، والمقصود به التملص من التزامات الحياة الاجتماعية للاستمتاع بترف الحياة وتحقيق الطموحات الاقتصادية من استهلاك مظهري ورفاهية معيشية.

وذلك رغبة منهم في عدم تحمل مسؤوليات إضافية (الاهتمام بالأطفال وتربيتهم) في وقت يعتقدون بانه مبكر وذلك لأسباب منها اقتصادية (بداية تكوين المنزل) ولأمور تتعلق بدور المرأة اليوم التي تحاول الخروج من الدور الكلاسيكي إلى الواجهة العصرية للمرأة العاملة الساعية إلى تحقيق نوعا من إثبات الذات هذا من جهة، ولوجود هاجس الحذر خاصة عند المرأة تجاه الرجل ومحاولة التأكد من صدق نواياه في تحمل المسؤولية الأسرية من جهة أخرى.

كما أن للصورة المثالية الغير واقعية عن الشريك خاصة عند الافراد في بداية مرحلة الشباب من قليلي التجربة، تاثير في تاخر سن الزواج نظرا لعدم تمكن هذا الفرد من الحصول على شريكه المثالي.

ج. **عامل التعليم:** " شهد التعليم تطوراً ملحوظاً في جميع الدول العربية من الجوانب الكمية والنوعية وبمعدلات تختلف من دولة لأخرى [...] لكونه يعتبر من الحاجات الرئيسية للإنسان المعاصر، فهو يزوده بالمعارف والمهارات والقدرات

والاتجاهات التي تؤهله للعمل وتعده للتعامل مع عصر العلم والثقافة، وتساعده في التكيف مع مجتمعه ومع ذاته"[1].

إن زيادة اهتمام الأفراد بالتعليم يعتبر من العوامل المؤثرة على تأخر سن الزواج، إذ أصبح للتعليم أهمية في زمن يلعب فيه التخصص والكفاءة والشهادات الأكاديمية دوراً في التنافس على فرص الحياة الأفضل، بالإضافة إلى اعتبار التعليم مساراً لتحقيق الذات ولتبوء المكانة ذات الأدوار الأفضل، كما يعتبر مصدراً للاستقلال الفكري والاقتصادي في عصر تسود فيه الفردية وتتعالى فيه الأصوات المطالبة بحقوق المرأة وبتحقيق مساواتها بالرجل.

فارتفاع متوسط سن الزواج لدى المرأة والرجل بسبب إقدامهما على التعليم [...] أدى إلى تدني نسبة الزواج[2]، وقد أشارت عدد من الدراسات التي أُجريت على المجتمع السعودي إلى أن أهم العوامل في تأخر سن زواج الفتاة هو اهتمامها بالتعليم وتفضيل الزواج بعد إكمال تعليمها الثانوي والجامعي[3]، وهذا ما أكده حمود فهد القشعان أيضاً في دراسته للمجتمع الكويتي حيث ربط الباحث تأخر سن الزواج بارتفاع المستوى التعليمي للأفراد والرغبة في تحقيق الطموحات الشخصية، سواء على المستوى الاجتماعي أو الثقافي، فالتقدم العلمي الذي يشهده العالم عامة والدول الخليجية خاصة جراء التغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية جعلت الفرد يسعى لتأجيل بعض أولوياته الأساسية بغية تحقيق الأهم الجديد.

إذن فالعامل التعليم دوره في تأخر سن الزواج وتغير مفاهيم وأولويات الأفراد، وخاصة الفتاة التي ترى من الأجدر تأخير زواجها إلى ما بعد إكمال دراستها[4].

---

(١) مكتب العمل العربي، محاضرات حول قضايا الشباب والمرأة العاملة في الوطن العربي، المعهد العربي للثقافة العالية وبحوث العمل في الجزائر، د.ت.، ص ٧١.

(٢) بو علي ياسين، مصدر سابق، ص ١٧.

(٣) حمود فهد القشعان، مصدر سابق.

(٤) Radia Toualbi, op. cit., p. 127.

وفي الدراسة الميدانية المقارنة بين الشباب العراقي والجزائري فقد جاءت إجابات العينة حول تفضيلها بين الزواج والتعليم والعمل لصالح التعليم أولاً ثم جاء بعده العمل ثم الزواج اخيرا وبالمقارنة على أساس الجنس فقد جاء التعليم أولاً لدى الذكور العراقيين ثم العمل ثم الزواج بينما فضلت الإناث العراقيات التعليم أولاً ثم الزواج ثم العمل، أما داخل العينة الجزائرية فقد لاحظنا أن العمل جاء أولاً عند الذكور وبفارق كبير قياساً مع ما حصل عليه كل من التعليم الذي جاء ثانياً ثم الزواج بينما وضعت الإناث العمل والتعليم بنفس الأفضلية ثم يأتي الزواج من بعدهما، من خلال هذه المقارنة نلاحظ تفضيل الإناث عامة للتعليم على حساب الزواج وهذا من مؤشرات زيادة الاهتمام بالتعليم واعتباره واحداً من أسباب تأخر سن الزواج وارتفاع وتبدل مكانة المرأة عما كانت عليه سابقاً، ونظراً لطبيعة الظروف الاقتصادية الصعبة وتبدل الكثير من مفاهيم الزواج ومسؤولياته، فقد بدأ الفرد يفكر أولاً في تأمين مستقبله لمواجهة مثل هذه الظروف وتحقيق طموحاته الشخصية من خلال الحصول على فرصة عمل يمكن بعدها أن يلجأ إلى التفكير بالزواج.

ومن دراسة سامية حسن الساعاتي المعنونة الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي التي اجرتها نهاية ستينيات القرن الماضي على عينة من طلبة جامعة عين شمس- مصر- قوامها ١٠٠ مبحوث مقسمة إلى ٢٥ طالباً من الريف و٢٥ طالباً من الحضر و٢٥ من الآباء الحضريين ومثلهم من الآباء الريفيين، تبين ان هناك تغير ملحوظ فيما يتعلق بالاختيار للزواج بين جيل الآباء الريفيين وأبنائهم الريفي – حضريين، وقد أرجعت هذه الدراسة سبب التغير هذا إلى عاملي الانتقال إلى الحضر والتعليم.

إذن صار الفرد يتأخر في سن زواجه نظراً لتكاليف "فتح البيت" ولمسؤولية الإنجاب، ثم أن المدرسة أضحت تمتص الكثير من وقت الشباب، كذلك فإن

وسائل التسلية تعددت، ومن ثم صارت تؤخر "استكمال نصف الدين"، واكتساب نظرة الاحترام التي يوليها المجتمع الشعبي للمتزوج[1].

هذه العوامل مجتمعة قد أخذت مجالها في تأخر سن الزواج وقد وقفت في أحوال أخرى كمعوقات للزواج إضافة إلى عوامل أخرى كارتفاع نسب الإناث قياساً مع الذكور بسبب الهجرة أو الحروب وغيرها، مما أفضى إلى ما يمكن أن يطلق عليه أزمة زواج سواء تمثلت هذه الأزمة بحالات العنوسة أو العزوبة أو العزوف عن الزواج، ذلك العزوف اختياريا كان يعود لتدخل الإرادة الذاتية او إجباريا بسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والدينية.

ولظاهرة العنوسة مؤشرات إحصائية تدلل على حجم هذه الظاهرة ووجودها في العديد من المجتمعات العربية الغنية منها والفقيرة، المستقرة وغير المستقرة وهذا ما يجعلنا نؤكد على إن أسباب هذه الظاهرة لا ترجع إلى العامل الاقتصادي فحسب، بل لأسباب أخرى اجتماعية وقيمية أثرت على مفهوم وقيمة الزواج وأهميته لدى الشباب في المجتمعات العربية.

فقد أشارت وزارة التخطيط السعودية إلى أن هناك أكثر من مليون ونصف المليون فتاة في سن الزواج ولم يتزوجن بينهن أكثر من ٦٠٠ ألف فتاة تجاوزن سن الثلاثون عاما، تتصدر مكة المكرمة هذه الأعداد ثم تليها منطقة الرياض[2].

كما تشير إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء في الجزائر إلى وجود ١١ مليون عانس منها ما يقارب ٥ ملايين فتاة فوق سن ٣٥ سنة، وتضاف سنويا ٢٠٠ ألف فتاة إلى هذه الفئة.

أما في مصر فتشير الأرقام إلى وجود تسعة ملايين شاب وشابة تجاوزوا الخامسة والثلاثين من العمر ولم يسبق لهم الزواج، منهم ما يقارب أربعة ملايين امرأة مقابل خمسة ملايين رجل.

---

(١) علي زيعور، **التحليل النفسي للذات العربية**، ط٣، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٢، ص ٦٤.

(٢) ناهد باشطح، **الشباب عازفون عن الزواج أم يائسون منه**، جريدة الرياض، العدد ١٢٥٨١، ٢٠٠٢.

ونحن نتكلم عن هذه الظاهرة في المجتمع العربي ونحدد أسبابها الموضوعية والعلمية وفقا للدراسات الميدانية والمؤشرات الإحصائية والقراءات النظرية، لا يسعنا ان نتجاوز القراءات غير الأكاديمية لأسباب هذه الظاهرة التي باتت تؤرق العديد من المهتمين من أصحاب الاختصاص غير العلمي كالعرافة والمنجم والمطيب او المعالج الشعبي او ألقراني وغيرهم.

هذه القراءات غير الأكاديمية التي تنظر إلى الموضوع من جانب ديني او اعتقادي او سحري او تراثي، لها حضورا في العديد من الأوساط في المجتمعات العربية التي يطغى عليها التفسيرات العاطفية الغيبية أكثر من المنطقية، التي تؤمن بالقدرية السلبية كمحتوم مقرر منذ الولادة لا مفر منه، التي تعيش في حالة تجاذب بين المعقول واللامعقول والتي تتخبط بين الرؤية الشعبية والدلالة العلمية في تفسيرها لهذه الظاهرة.

فهناك تبريرات كثيرة منها تأثير العين الحاسدة والسحر المعمول والقسمة والنصيب او المقدر والمكتوب والجان وعشقهم للأنس او العكس وغيرها الكثير من الرؤية الثقافية الشعبية لهذه الظاهرة.

## ـ تداعيات تأخر سن الزواج او العزوف عنه:

ان لتأخر الأفراد أو امتناعهم عن الزواج أو عزوفهم عنه، بصورة إرادية – حتى وإن كانت ظاهرية– أو غير إرادية، سلبيات وانعكاسات تعود على الأفراد أنفسهم من جهة، وعلى المجتمع بصورة عامة من جهة أخرى، فقد يؤدي ذلك إلى:

### ١. الانعكاسات النفسية السلبية على الفرد:

إذ يؤدي تأخر سن الزواج وخاصة بالنسبة للفتيات – كما أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات – إلى تدهور الحالة الصحية النفسية لديهن وإحساسهن بالاغتراب والقلق العصابي والإحساس بفقدان الآخر ورسم صورة سلبية مشوهة للرجل، ووجود نزعات عدوانية موجهة للسلطة الذكرية[1].

---

(١) عبد المنعم شحاته، مصدر سابق، ص ١٠٣.

كما ان غير المتزوجين أكثر شعورا بالوحدة والاكتئاب وفي تعرضهم للإدمان وهذا ما يعود بالسلب على الحالة الصحية النفسية والجسمية لغير المتزوج في حين يجعل الزواج قيمة للفرد ويعطي لحياته معنى وهدف ويكون له أسرة[1] توفر له الدعم العاطفي والاستقرار النفسي والاجتماعي.

كما أشار عالم النفس النمساوي الشهير سيجموند فرويد إلى أن حرمان الفرد من حاجة أساسية (الحاجة إلى الجنس) يعد من العلل الرئيسية لسوء توافق الشخصية والاضطرابات العصبية[2].

٢. نظرة المجتمع:

ينظر المجتمع للأفراد المتأخرين عن الزواج نظرة تشكك تحط من قيمتهم ومكانتهم، متهماً الرجل برجولته والمرأة بأنوثتها ومتهماً الاثنين بإنسانيتهما، تولد هذه النظرة الدونية لمثل هؤلاء الأفراد انعكاسات اجتماعية ونفسية، وذلك بإحساسهم بالعزلة وعدم الاندماج الكامل مع الأعضاء الآخرين مما يحد ذلك من أدائهم لأدوارهم بصورة صحيحة داخل المجتمع*. وتأخر الفتاة في زواجها عن السن المقبولة مثل سن ٢٥ سنة يقلل من قيمتها في المجتمع كما وتصبح عبئاً على أسرتها ومصدراً لإثارة الخجل في حالة عدم زواجها مبكراً[3].

---

(١) كمال إبراهيم مرسي: **العلاقات الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس**، ط١، الكويت، دار القلم، ١٩٩١ ص٣٣ .

(٢) محمد محمد بيومي خليل، مصدر سابق، ص ١٠٧.

* يبين لنا العالم الأمريكي المعاصر أيرفنك كوفمان، من خلال نظريته في الوصم الاجتماعي تأثيرات المجتمع على انحراف أنوية (ذات) الفرد عن معايير وقيم المجتمع، من خلال ما يلصقه المحيط البشري من لغط كلامي وتركيز نظري على زلة (حالة الفرد) الأمر الذي يجعل تفاعلهم معه متعثراً ومليئاً بالنظر الشكاك وإطلاق العبارات المغلفة وهذا بدوره يجعل تفاعله معهم غير سوي أو تدفعه لعدم الاستمرار بتفاعله معهم والانزواء في عالمه الخاص. انظر: – معن خليل عمر: **انشطار المصطلح الاجتماعي**، بغداد، مطابع جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٨٦–٨٧.

(٣) Radia Toualbi, op. cit., p. 79.

٣. الممارسات الجنسية غير الشرعية (اللامعيارية):

إن العلاقات الجنسية خارج اطار الزواج هي سبب ونتيجة في آن واحد، فإذا كانت هذه العلاقات سبباً ضعيفاً لأزمة الزواج، فهي نتيجة قوية لهذه الأزمة(١). إن الحاجة الجنسية هي أكثر الحاجات الأساسية قابلية للكبت، وهي في نفس الوقت "طاقة" لا بد من تصريفها بل إنها تبحث لنفسها عن منفذ، وفي حالة أزمة الزواج وتعذر إقامة علاقات جنسية حرة، يمكن أن تجد هذه الطاقة المكبوتة منافذ في: التصعيد، الرهبنة والتصوف، (الشذوذ الجنسي بكل أشكاله).

إن هذه المنافذ، وبغض النظر عن كونها قاصرة أو مؤقتة أو محرمة، فهي منافذ فردية، لا تعتبر منافذ اجتماعية، لأنها لا تصلح لعموم المجتمع من عدة نواحٍ أهمها بقاء المجتمع المتلازم مع الزواج والتكاثر، فعلى مستوى الأفراد يمكن التخلي عن الإنجاب والاحتفاظ بمتعة الجنس. أما على مستوى المجتمع فمن الممكن التخلي عن متعة الجنس، لكن مسألة تجديد المجتمع وازدياده تبقى مسألة أساسية، إذن تعتبر هذه المنافذ اضطرارية قاصرة ومؤقتة ومحرمة وأحياناً مرضية وهي ليست حلاً عاماً ولا دائماً لأزمة الزواج، الأمر الذي يجعل من العلاقات غير الزواجية أهم تبعة من تبعات أزمة الزواج(٢)، وهذا ما يعرف باللامعيارية كما أشار إليها روبرت ميرتن*.

---

(١) بو علي ياسين، مصدر سابق، ص ٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٩، ٨٠.

* لقد أشار روبرت ميرتن إلى مثل هذه السلوكيات بأنها تمثل تحللاً خلقياً، إذ عندما يكون للفرد هدف يسعى إلى بلوغه، ولكن وسيلة الحصول أو بلوغ هذا الهدف لا تؤهله لتحقيقه، عندئذٍ يستخدم الفرد السبيل المنحرف عن الوسائل التي حددتها المؤسسة الاجتماعية، وهذا يوصله إلى تحقيق هدفه ولكن بشكل غير سوي فيكون سلوكه معبراً عن التحلل الخلقي. أنظر: معن خليل عمر: انشطار المصطلح الاجتماعي، مصدر سابق، ص٨١.

فقد شجعت بعض إفرازات التطور المادي كاستخدام موانع الحمل على الممارسات الجنسية قبل الزواج او خارجه بين الشباب، وهذا الفعل الاجتماعي غير من تركيبة المعادلة القديمة المتمثلة في الحب من اجل الزواج والجنس من اجل الإنجاب، جاعلا من الممارسة عملا جنسيا هدفه الاستمتاع[1].

**٤. انخفاض الخصوبة السكانية وقصر عمر المجتمع**

أن لتأخر سن الزواج أثراً سلبياً على خصوبة المرأة او على عمرها الإنجابي من خلال المدة التي تضيع من سنوات حياتها الإنجابية (من ١٥ إلى ٤٩ سنة)[2]. فكل سنة تمر من هذه الفترة بدون زواج وتوالد، تمثل ضياعاً لطاقاتها الإنتاجية التوالدية وذلك بما يعود سلباً على قدرات وفاعلية وحيوية المجتمع.

**- آليات المواجهة:**

تستخدم المجتمعات العربية آليات عدة لمواجهة الخوف من تأخر سن الزواج او العنوسة كاللجوء إلى زواج القاصرات او الزواج ألقسري الذي لا يتوافر على موافقة الطرف المعني بالزواج (الفتاة) او إلى إعداد الفتاة لتكون زوجة وربت بيت وأم ناجحة من خلال تدريبها على ذلك منذ الصغر وهذا ما نجده في الأوساط الريفية وكذلك الشعبية داخل المدن، او الإفتاء بتعدد الزوجات او بتحليل أشكال من الزواج كالمسيار والإيثار وغيرها ومن هذه الآليات كذلك ما يعرف في المجتمع الموريتاني بالتسمين القسري او القهري للفتاة لكي تكون جذابة بأعين الرجال اذ يفضل الرجل الموريتاني المرأة الممتلئة او السمينة لارتباط السمنة بجمال المرأة بالإضافة إلى ارتباط السمنة بالمكانة الاقتصادية للمرأة ولأسرتها.

ويأتي التسمين كاستجابة لمعايير الجمال التقليدية وللدلالة على منزلة أسرتها وبكونه تقليد سار عليه الأجداد ولابد من احترامه وتقليده، يبدأ التسمين في سن مبكرة من عمر الفتاة ويستمر لعدة أشهر او سنين حتى تصل الفتاة إلى

---

(١)معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، مصدر سابق، ص٦٦.

(٢) عيسى المصاروة، مصدر سابق، ص ٧٣٣.

السمنة المطلوبة ، وتتمثل هذه العملية بإجبار الفتاة وبالقوة على تناول كميات كبيرة من الطعام المشبع بالدهون والنشويات.

وعن هذه العلاقة بين السمنة وجمال المرأة في إفريقيا يشير ديورانت في كتابه قصة الحضارة إلى مقولة لمنجو بارك Mango Park عن نيجيريا اذ يقول يظهر ان لفظتي السمنة والجمال تكادان تكونان مترادفتين، فالمرأة التي تزعم لنفسها ولو قليلاً من الجمال، لابد أن تكون ممن يتعذر عليهن المشي إلا إذا سار إلى جانبها عبدان، يسير كل منهما تحت ذراع ليكون لها دعامة، والجمال الكامل تبلغه المرأة إن ساوت بوزنها حمل الجمل.

كما تسعى هذه المجتمعات إلى اعتماد آليات أخرى أكثر تحضرا لمواجهة تأخر سن الزواج او العنوسة، كقيام الوزارات المعنية (الشباب - الشؤون الاجتماعية..الخ) ومؤسسات المجتمع المدني بحملات من اجل شغل فراغ المرأة العانس بنشاطات اجتماعية وثقافية، او إيجاد وسائط أخرى للتعارف والبحث عن الشريك المناسب - كما مر ذكره في حديثنا عن وسطاء الزواج- بالإضافة إلى سعي هذه الهيئات وغيرها من المؤسسات الخيرية والحكومية لإقامة حفلات الزواج الجماعية للشباب بدافع المساعدة والتشجيع على الزواج.

# قائمة المراجع والمصادر العربية

- الكتب:


- أبو زيد، أحمد: **البناء الاجتماعي**، ج٢، الأنساق، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧.
- أبو سريع، أسامة سعد: **الصداقة من منظور علم النفس**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٣.
- الأخرس، محمد صفوح: **تركيب العائلة ووظائفها**، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٧٦.
- أسعد، يوسف ميخائيل: **الشباب والتوتر النفسي**، القاهرة، مكتبة غريب، [د.ت].
- إسماعيل، عبد الحميد: **قضايا المرأة بين تعاليم الإسلام وتقاليد المجتمع**، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٠.
- إسماعيل، فاروق مصطفى: **اثنوكرافيا كارلنجا: دراسة في التغير الثقافي في جبال تلشى جنوب كردفان –السودان**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢.
- امام، امام عبد الفتاح: **افلاطون والمراة**، القاهرة، مؤسسة الاهرام للنشر، ١٩٩٦.
- بركات، حليم: **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط٢، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.
- بركات، حليم: **الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع**، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.
- الترمانيني، عبد السلام: **الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام (دراسة مقارنة)**، سلسلة عالم المعرفة، ، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤.
- التير، مصطفى عمر: **اتجاهات التحضر في المجتمع العربي**، ط٢، ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، ٢٠٠٥.

- الجابري، محمد عابد: **تكوين العقل العربي**، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.
- الجابري، محمد عابد: **العقل الأخلاقي العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية**، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.
- الجوهري، محمد محمود: **الأنثروبولوجيا أسس نظرية وتطبيقيات عملية**، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨.
- الحسن، إحسان محمد: **العائلة والقرابة والزواج**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١.
- الحسن، إحسان محمد وفوزية العطية: **الطبقة الاجتماعية**، العراق، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٣.
- الحسن، إحسان محمد: **علم اجتماع العائلة**، الاردن، دار وائل للنشر، ٢٠٠٥.
- حطب، زهير: **تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، ط١، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦.
- الخشاب، مصطفى: **دراسات في الاجتماع العائلي**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨١.
- خليل، محمد محمد بيومي: **سيكولوجية العلاقات الزوجية**، القاهرة، دار قباء، ١٩٩٩.
- الخولي، سناء: **الأسرة والحياة العائلية**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٤.
- ديورانت: **قصة الحضارة**، ترجمة: زكي نجيب محمود، الجزء الأول من المجلد الأول، بيروت، دار الجيل، [د.ت].
- ذياب، فوزية: **القيم والعادات الاجتماعية**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٠.
- رشيد، فوزي: **الشرائع العراقية القديمة**، بغداد، دار الرشيد، ١٩٧٩.
- رفعت، محمد: **الأمراض النفسية وعلاجها في ضوء التقدم الطبي الحديث**، بيروت، دار الفكر العربي، [د.ت].

- زرار، ملكة يوسف: موسوعة الزواج والعلاقات الزوجية في الإسلام والشرائع الأخرى المقارنة، ط١، القاهرة، دار الفتح للإعلام العربي، ٢٠٠٠.
- زيعور، علي: التحليل النفسي للذات العربية، ط٢، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٢.
- الساعاتي، سامية حسن: الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، ط٢، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨١.
- سليم، شاكر مصطفى: قاموس الانثروبولوجيا، ط١، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٨١.
- السويدي، محمد: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، [د.ت].
- السيف، محمد بن إبراهيم: التغير الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية: دراسة سوسيو - أنثروبولوجية في مجتمع عنيزة، الرياض، بدون ناشر، ١٩٩٠.
- شكري، علياء: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.
- الصابوني، محمد علي: صفوة التفاسير، مج ١، ط ٥، بيروت، دار القلم، ١٩٨٦.
- الصيصانة، مصطفى عيد: أسس اختيار الزوجة، ط١، المدينة المنورة، دار التقوى، ١٩٩٣.
- عبد الله، محمد حسن: الحب في التراث العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠.
- عبد العظيم، سعيد: الزواج العرفي، الإسكندرية، دار الإيمان، [د.ت].

- العلوي، عبد الكبير: **المرأة بين أحكام الفقه والدعوة إلى التغيير**، المغرب، مطبعة فضالة، ١٩٩٩.
- عمر، معن خليل: **انشطار المصطلح الاجتماعي**، العراق، مطابع جامعة بغداد، ١٩٩٠.
- عمر، معن خليل: **علم اجتماع الأسرة**، الأردن، دار الشروق، ١٩٩٤.
- عوني، مليحة وصبيح عبد المنعم: **علم اجتماع العائلة**، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٤.
- عيسوي، عبد الرحمن: **علم النفس الأسري**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩٣.
- غالب، مصطفى: **الحياة الزوجية وعلم النفس**، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ١٩٩١.
- فرحات، حلمي، **تعدد الزوجات في الاديان**، ط١، القاهرة، دار الافاق العربية، ٢٠٠٢.
- الفرد أدلر: **سيكولوجيتك في الحياة كيف تحياها**، ترجمة: عبد العلي الجسماني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٦.
- القصير، عبد القادر: **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، ط٢، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩٩.
- كارل منهايم: **علم الاجتماع النظري**، ترجمة: إحسان محمد الحسن، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٩٣.
- مرسي، كمال إبراهيم: **العلاقات الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس**، ط١، الكويت، دار القلم، ١٩٩١.
- مرسي، يحيى: **اصول علم الانسان(الانثروبولوجيا)**، ط١، الاسكندرية، دار الوفاء، ٢٠٠٧.
- المسلماني، مصطفى: **الزواج والأسرة**، القاهرة، بدون ناشر، ١٩٧٧.

- ميشيل دينكن، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة: إحسان محمد الحسن، بغداد، ، ١٩٧٥.
- النوري، قيس: **مدارس الأنثروبولوجيا**، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٩١.
- النوري، قيس: **الأسرة مشروعاً تنموياً**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢.
- النوري، قيس: **آفاق التغير الاجتماعي النظرية والتنموية**، بغداد، مطابع التعليم العالي، [د.ت].
- الوحشي، احمد بيري: **الاسرة والزواج**، طرابلس، الجامعة المفتوحة، ١٩٩٨.
- الوقفي، راضي: **مقدمة في علم النفس**، ط٣، الأردن، دار الشروق، ١٩٩٨.
- ياسين، بو علي: **أزمة الزواج في سوريا**، مكان الطبع غير موجود، دار أبن رشد، ١٩٧٩.
- يتيم، عبد الله عبد الرحمن : **كلود ليفي ستروس: قراءة في الفكر الأنثروبولوجي المعاصر**، ط١، البحرين، ١٩٩٨.

## الدوريات العلمية :

- أبو العينين، عطيات فتحي: "**ديناميات الاختيار الزواجي وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية والاجتماعية**"، مجلة علم النفس، عدد ٥٠، أفريل ١٩٩٩.
- بن إبراهيم، سالم: "**من قضايا المرأة والأسرة في الإسلام**"، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، العدد ٠٣، الجزائر، ٢٠٠٠.
- دليمي، عبد الحميد: **المدن الجزائرية والعولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد١٥، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، جوان ٢٠٠١.
- شحاتة، عبد المنعم: "**الاختيار الزواجي: دراسة على العلاقات في المجال الأكاديمي والطالبات الجامعيات**"، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٠٤، ١٩٩٩.

- عبد الحميد، ليلى: "دراسة مقارنة لاتجاهات طالبات الجامعة نحو قضايا تكوين الأسرة وعلاقتها ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من الطالبات المصريات والسعوديات"، مجلة الدراسات الإنسانية، العدد ١٢، مطبعة الجبلاوي، ١٩٩٤.
- عبد القادر، سعيدات: "الشراكة الزوجية وأثرها على البناء الأسري: رؤية مستقبلية"، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، العدد ٠٣، الجزائر، ٢٠٠٠.
- عمر، معن خليل: "أنماط اختيار شريك الحياة لدى طلبة جامعة الموصل"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بن عبد الله، المغرب، العدد ٢- ٣ لسنتي ١٩٧٩- ١٩٨٠.
- مادوك، ناصر الدين: "قانون الأسرة الجزائري بين النظرية والتطبيق"، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، العدد ٠٣، الجزائر، ٢٠٠٠.
- المصاروة، عيسى: "الأنماط الزواجية وتبايناتها في الأردن في العقدين الماضيين"، مجلة دراسات، المجلد ٢٦، كانون الأول ١٩٩٩.
- مكتب العمل العربي، محاضرات حول قضايا الشباب والمرأة العاملة في الوطن العربي، المعهد العربي للثقافة العالية وبحوث العمل في الجزائر، [د.ت].
- وصفي، عاطف : الانثروبولوجيا الاجتماعية، بيروت، دار النهضة، [د.ت].

## الرسائل والأطروحات:

- آيت سي علي، شفيعة: اختيار الشريك ونظام الزواج في الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ١٩٩٢- ١٩٩٣.
- الحراسيس، خديجة علي محمد: مشكلة الطلاق في الأردن ودور المرأة فيها، دراسة على مدينة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦.

- الربيعي، دنيا: العوامل المؤثرة في تأخر سن زواج الفتاة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٧.
- عزام، إدريس فالح نايف: التحضر وأثره في الأسرة الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٥.
- عليوي، افتخار زكي: عادات وتقاليد الزواج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
- مسعودي، موالخير: تغير عادات الزواج في الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠٠١.

## الجرائد:

- الأحيدب، نصرة إبراهيم: **زواج القصر جريمة ضد الإنسانية**، جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة السعودية، العدد ١٤٨٤١، ٢٠٠٩.
- باشطح، ناهد: **الشباب عازفون عن الزواج أم يائسون منه**، جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة السعودية العدد ١٢٥٨١، ٢٠٠٢.
- بندكت كاري، **"دراسات أمريكية: الحب أغلى وأسمى من الشهوة الجنسية"**، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٨٧٩٢، ٢٠٠٢.
- الجعدبي، جميل: **دراسة ميدانية تكشف ماسي الزواج المبكر في اليمن**، جريدة المؤتمر نت، ٢٠٠٦.
- الدوسري، سلمان: **دراسة حديثة تكشف حقائق جديدة عن الشباب البحريني**، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٨٠٤، ٢٠٠٥.
- شهوان، فادية: **"الزواج المدبر تقليد جديد في لبنان رغم معارضة العروس"**، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٨٨٧١، ٢٠٠٣.
- عادل، شيماء: **٩٣٠١ حالة زواج قاصرات في ٢٠٠٩**، جريدة المصري اليوم الالكترونية، ٢٠٠٩.

- القشعان، حمود فهد: التوفيق بين الأزواج ودوره في حل المنازعات الأسرية المعاصرة، www.lahaonline.com.
- الماجري، ربيعة: الأمهات العازبات في تونس أرقام وإحصائيات، بوابة المرأة: www.womengateway.com.
- المجدوب، أحمد: شباب موسرون في مصر يمتنعون عن الزواج، في استطلاع لصحيفة الحياة، العدد١٤٨٧٥، ٢٠٠٢.
- الهويريني، رقية سليمان: هل تتزوجين وافداً، جريدة الجزيرة، العدد ١٣٤١٢، ٢٠٠٩.

## المراجع الأجنبية ( الانكليزية والفرنسية):

- Andrée, Michel : ***Sociologie de la famille et du mariage,*** Presses Universitaires de France, Paris, 1986.
- Bell, R: ***Marriage and Family interaction***, 3[ed] Edition, The Dorsey Press, Home Wood, 1971 .
- Brahimi, M[elle] Z. Ouadah, ***La nuptialité algérienne a travers l'état matrimonial.***, Alger. Office National des Statistiques. 1987.
- Djamchid Behnam, Soukina Bouraoui, ***La famille musulmane et modernité***, conseil international des sciences sociales / famille de droit de Tunis, Paris, 1986.
- Fox, R: ***Kinship and marriage***, Penguin Books, England, 1969.
- J.S. Stotkin, ***Social anthropology***, the Macmillan company, New York, 1950.
- Goody Jak, ***l'évolution de la famille et du mariage en Europe***, traduction de Marthe Blinoff, Paris, Armand Co, 1985.

- Kouaouci, Ali : ***Familles et contraception***, Alger, CENEAP, 1992.
- Maciver, R  and Padge, C : ***"Society" an introductory analysis***, London, the Macmillan Co., 1962.
- Parsons, T & Shils, E: ***Toward a general theory of action***, Cambridge Harvard University Press, 1952.
- Parsons, T: ***Social Structure and personality***, the free press collier- Macmillan, LTD, London, 1964.
- Radcliff Brown: ***Structure and function in primitive society***, Cohen, London, 1963.
- Segalen, Martine : ***Sociologie de la famille***, 4ième édition, Paris, Armand-Colin & Masson, 1996.
- Sills, David: ***International encyclopedia of the social sciences***, the Macmillan Company and the free press, Vol. 07, New York, 1968.
- Toualbi, Radia : Les attitudes et les représentations du mariage chez les jeunes filles algériennes, Entreprise Nationale des arts graphiques, Alger, 1984 .

# تحليل سوسيولوجي لنظام الاختيار الزواجي في المجتمع العربي




عمان - شارع الملكة رانية
(الجامعة الأردنية)
مقابل كلية الزراعة
مجمع سمارة ( 233 )
هاتف : 99670131 7 962+
amnah2m@yahoo.com
info@amnahhouse.com
www.amnahhouse.com

